جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

ظاهرةُ الاستغناءِ في أَبنيةِ الجمعِ ودلالاتُها

إعدادُ الطالب
باعث فيصل الحروب

إشراف
الدكتور جزاء المصاروة

رســـــالة مقدمـــة إلى كليـــة الدراســـــات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
اللُّغة العربيـــة وآدابها/ قســـم اللُّغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2016 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب باعث فيصل الحروب الموسومة بـ:

ظاهرة الاستغناء في ابنية الجمع ودلالاتها

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة **دكتوراه في اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. جزاء محمد المصاورة		2016/4/17	مشرفاً ورئيساً
د. عادل سلمان البقاعين		2016/4/17	عضواً
د. فايز عيسى المحاسنة		2016/4/17	عضواً
أ.د. سهى فتحي نعجة		2016/4/17	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الأردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى مَنْ ربَّياني صَغيراً، وعلَّماني مَعنى الحياةِ كبيراً... والديَّ أطالَ اللهُ في عُمريهما، ومَتَّعهما بموفورِ الصِّحَّةِ والعافية.

إلى أملِ عُمري، وسَندِ حياتي... إخوتي وأخواتي.

إلى رفيقَةِ دَربي... زوجتي الغالية.

إلى فلذةِ كَبِدي... "راشد".

إلى كُلِّ مَنْ قَدَّمَ لي يَدَ العَوْنِ والمُساعدةِ؛ لإنجازِ هذا العمل.

أُهْدِي هذا الجُهْدَ المُتواضِع،،،

باعث فيصل الحروب

الشُّكر والتَّقدير

الحمدُ للهِ كما يليقُ بجلالِ وجههِ وعظيمِ سُلطانهِ الذي أعانني على إكمالِ هذهِ الدِّراسة أولاً وأخيراً، أمّا بعد:

فيسرُّني أن أتقدّمَ بخالصِ الشُّكرِ والتَّقديرِ لأستاذي الجَليلِ الدكتور جزاء المصاروة؛ الذي شرَّفني بالموافقةِ على الإشرافِ على هذه الرِّسالة، وأكْرَمني بإبداءِ مُلاحَظاتهِ القيِّمةِ وآرائهِ السَّديدةِ النَيِّرةِ التي أسهمَتْ في إتمامِ هذه الرِّسالة، فأدعو الله أن يمدَّ في عُمرهِ بخيرٍ وعافية ، ويُبقيهِ ذُخْراً للعربيّة وطَلَبَتِها.

والشَّكرُ والتَّقديرُ موصولان لأساتذتي الأفاضل أعضاءِ لجنة المناقشة الـــذين شرَّفوني بالموافقةِ على تقييمِ هذه الرِّسالةِ، وإبداءِ مُلاحَظاتِهم التي سَتُسْهِمُ بكلِّ تأكيدٍ في إغناء هذا العملِ المتواضع، لهم خالصُ شُكري.

وأتوجَّه بجزيل الشُّكر والتَّقديرِ لجامعةِ مؤتة، وأعضاءِ هيئةِ التَّدريسِ فيهـــا، وأخصُّ قسمَ اللُّغةِ العربيّةِ وآدابِها، الَّذين كانوا نِبراساً نَهتدي بـــه طـــوالَ مراحـــلِ دراستِنا.

باعث فيصل الحروب

فهرسُ المُحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشُّكر والتَّقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
المُلخَّص باللُّغة العربيّة	د
المُلخَّص باللُّغة الإنجليزيّة	ه
مُقدّمة	1
التَّمهيد: ظاهرةُ الاستغناءِ في الدَّرس اللُّغويّ	**4**
الفصل الأول: الاستغناءُ بجمع القِلّة	19
1.1 الاستغناءُ بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة	19
2.1 الاستغناءُ بجمع القِلّة عن جمع القِلّة	86
الفصل الثاني: الاستغناءُ بجمع الكَثرة	94
1.2 الاستغناءُ بجمع الكَثرة عن جمع القِلّة	94
2.2 الاستغناءُ بجمع الكَثرة عن جمع الكَثرة	112
الفصل الثالث: الاستغناء بجمع المذكّر والمؤنّث السَّالم عن جمع التكسير	124
الخاتمة	144
قائمة المصادر والمراجع	146

المُلخَّص

ظاهرةُ الاستغناءِ في أَبنيةِ الجمعِ ودلالاتُها

باعث فيصل الحروب

جامعة مؤتة، 2016

تكشفُ هذه الدراسةُ عن ظاهرةِ الاستغناءِ في بابِ الجُموع، إذ تعرِضُ لمُصطلحِ الاستغناء، ومُرادفاتِهِ الدّالةِ على الظّاهرة، ثُمَّ تُبرِزُ مواضعَ هذه الظَّاهرة الّتي نصّ عليها النُّحاةُ والصَّرفيّون في أبوابِ جمعِ التَّكسير، والجَّمعِ السّالم، وربطِها بالاستعمال اللُّغويّ، وتتبُّعِ مسائِلِها في الاستعمال المُعجميّ؛ لإثباتِ الاستغناءِ في بعضِ المواضع، أو نفيهِ في بعضِها الآخر.

وتحاولُ هذه الدّراسةُ الكشفَ عن دوافعِ الاستغناءِ في بابِ الجُموع، ومُسوِّغاتِه، ودلالاتِهِ، وبيانَ أبرزِ الأَسباب الّتي دَعَت العربَ إلى الاستغناء ببناءِ جمعٍ عن آخرَ.

وبذلك فإنّ هذه الدراسةَ ستحوي إضافةً إلى الجانب النّظَري جانباً تطبيقيّاً، تتجاوزُ فيه حدودَ الحَصْرِ إلى أَبعادِ التّفسيرِ والتّحليل.

Abstract

The phenomenon of dispense in the structures of plural and its semantic significance

Ba'eth Faisal Al-Hroub

Mutah University 2016

This study addresses the phenomenon of dispense in the structures of plural, in which the study demonstrates the concept of dispense and its synonyms that demonstrate the phenomenon, and then highlights the places this phenomenon which was stipulated by the grammarians and morphologists in the areas of Irregular *Plura*l and regular *Plural as well as relating that to the linguistic usage and pursuing its aspects in the lexical usage in order to prove or negate dispense* in the different positions.

This study attempts to reveal the motivations of dispense in the area of plurals. Its justifications and semantic significance as well as illustrating the most important reasons that allowed Arabs to use a certain plural instead of another one.

Therefore, this study will include a theoretical side along with the applied one which exceeds the boundaries of limitation to include the dimensions of analysis and interpretation.

المُقدِّمة

تُعدُّ ظاهرةُ الاستغناءِ من الظَّواهِرِ الشّائعةِ الّتي تناثرتْ قضاياها في ثنايا مُصنَّفات اللُّغويِّين، والنُّحاةِ والصَّرفيّين القُدامى، إذ ظهرَ مصطلحُ الاستغناءِ بظهورِ أوائلِ المُصنّفاتِ في اللُّغة، فالخليلُ بنُ أحمد الفَراهيديّ استعملَهُ في غير موضعٍ في كتابِه (العين).

وحَظِيتْ هذه الظاهرةُ عندَ بعضِ المُحدَثين، فدرسوها في أبواب النّحو والصّرف المختلفة، غيرَ أنّي لم أجدْ بين هؤلاء الباحثين من تناولَها في أبنيةِ الجمعِ إلّا في حدودٍ ضيّقةٍ تكادُ تقتصرُ على تكرار الأمثلةِ التي ذكرها القُدامى، وتخلو من التّحليلِ والتّفسير، وتفتقدُ النَّظرةَ الشُّموليّةَ الّتي تُبرزُ أسبابَ هذه الظَّاهرة.

ومن هنا كان سببُ اختيارِ هذا الموضوعِ بوصفِه سيُشكِّلُ- في ظنّي- أوّلَ دراسةٍ مُتخصِّصةٍ في الاستغناءِ في بابِ الجمع، الذي لا تقلُّ قضاياهُ أهميّةً عن غيره من أبوابِ النَّحو والصَّرف، غيرَ أنَّ العلماء مرّوا عليه سريعاً مُكتفين بذكرِ أمثلته وحصرِها في بعضِ الأَحيان، كذلك فإنَّ هذه الدِّراسة ستحاولُ اعتمادَ الاستعمال اللُّغوي في دراسةِ الاستغناء في ضوء المعاجم، وعدم الاكتفاء بما ذكره النُّحاة.

وتهدفُ هذه الدِّراسة إلى استقصاءِ مواضعِ الاستغناءِ في بابِ الجمعِ، وتَتَبُّعِ مسائلِهِ في الدَّرسِ اللُّغويّ، وفي الاستعمالِ المُعجميّ، ورفدِ المكتبة بدراسةٍ مُتخصِّصَةٍ في الاستغناء في أبنيةِ الجمعِ تتجاوزُ حدودَ ما ذكَرَهُ النُّحاةُ إلى الاستعمالِ اللُّغوي.

كما تهدفُ الدِّراسةُ إلى الكشفِ عن دوافعِ الاستغناءِ ومُسوّغاتِهِ، ودلالاتِهِ، وعلاقتِهِ بالتطوُّر اللّغوي والاتّساع في الاستعمال، وبيانِ أهميّة الجانب التداوليّ في كَشفِ الدِّلالة.

وتكمنُ أهميّةُ هذه الدِّراسةِ في تخصُّصِها بموضوعِ الاستغناءِ في أبنيةِ الجمع، وهو بابٌ لم يُدرسْ بطريقةٍ موضوعيَّةٍ تتناولُ مظاهرها كلَّها.

ولطبيعةِ الدِّراسةِ فإنَّها ستعتمدُ المنهجَ الوصفيّ التَّحليليّ في دراسةِ قضايا الاستغناءِ في أبنيةِ الجمع، إذ ستقومُ بحصرِ المادّةِ اللُّغوية المقصودة، وجمعِها من

مصادرها اللُّغويّة في كتبِ النَّحوِ والصَّرفِ والمعاجم، ثمَّ تتولّاها بالتَّحليلِ والشَّرحِ والتَّعليق، في محاولةٍ لربطِ قضايا الاستغناء في أبنيةِ الجمع بدلالتِها اللُّغويّة.

وجاءت هذه الدِّراسة في تَمهيدٍ، وثلاثةِ فُصول:

أمَّا التّمهيد فَعَرضتُ فيه لمصطلحِ الاستغناء، ومرادفاتِهِ الدَّالّةِ على الظّاهرة في باب الجمع، وجهود العلماء القُدامى والمُحدَثين في دراسة هذه الظّاهرة.

وأمّا الفصل الأوّل فعرضتُ فيه للاستغناء بجمع القِلّة، وجعلتُه في مبحثين، هما:

المبحث الأول: الاستغناءُ بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة: وتناولتُ فيه مواضعَ الاستغناء بأبنية القِلّة عن أبنية الكَثرة.

المبحث الثاني: الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع القِلّة: وتناولتُ فيه مواضعَ الاستغناء ببناء قلّة عن بناءِ قلّةٍ آخر.

وأمّا الفصل الثاني فعرضتُ فيه للاستغناء بجمع الكَثرة، وجعلتُه في مبحثين، هما:

المبحث الأول: الاستغناءُ بجمع الكَثرة عن جمع القِلّة: وتناولتُ فيه مواضعَ الاستغناء بأبنية الكَثرة عن أبنية القِلّة.

المبحث الثاني: الاستغناءُ بجمع الكَثرة عن جمع الكَثرة: وتناولتُ فيه مواضعَ الاستغناء ببناء كثرةٍ عن بناءِ كثرةٍ آخر.

وأمّا الفصلُ الثالث فعرضتُ فيه للاستغناء بجمع المذكّر والمؤنّث السّالم عن جمع التكسير، وتناولتُ فيه مواضعَ الاستغناءِ بالجمع السّالم عن أبنية التكسير.

وقد خلصت الدراسةُ إلى نتائج، أهمها:

1- إنّ النحاة والصرفيين استعملوا مصطلحات غير الاستغناء، كالاجتزاء والاقتصار في الدلالة على الظاهرة.

2- إنّ كثيراً من قضايا الاستغناء في باب الجموع يعود إلى أسبابٍ متنوعة، كأمن اللبس، وقلة استعمال البناء، وغيرها.

وأخيراً، أَسألُ اللهَ أنْ يَحتسبَ هذا العملَ خِدمةً لِلُغةِ القُرآنِ الكَريم، وأَنْ يكونَ لنا منه نصيب المجتهد من خَطأ أو صواب.

واللهُ وليُّ التَّوفيق

التّمهيد

ظاهرةُ الاستغناءِ في الدّرسِ اللُّغويّ

الاستغناءُ في اللُّغة: الاجتزاء والاكتفاء، "يُقال: رجلٌ مُغنٍ: أي مُجزئٌ كافٍ، قال ابن برّي: الغَناء مصدر أغنى عنك: أي كفاك، ومنه قوله تعالى: **(لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ)**[1]، أي يكفُّه ويكفيه"[2]، وقال الرَّاغب: أغنى عنه كذا إذا كفاه[3]، ومنه قوله تعالى: **(مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ)**[4].

وفي حديث الجمعة: "من استغنى بلهوٍ أو تجارةٍ استغنى الله عنه، وهو غنيٌّ حميد"، أي اطّرحه الله، ورمى به من عينه، فِعْل من استغنى عن الشيء فلم يلتفتْ إليه[5]، ورجلٌ غانٍ عن كذا، أي مُستغنٍ، وقد غني عنه، ومالك عنه غِنًى ولا غُنيةٌ، ولا غُنيان ولا مغنى، أي مالك ما يُغني عنك هذا، أي ما يجزئ عنك وما ينفعك.

والغانيةُ من النِّساء التي غنيَت بالزَّوج[6]، قال جميل:

أُحِبُّ الأَيَــامى إذْ بُثَيْنَــةُ أيِّــمُ وأحْبَبْتُ لما أن غَنيتِ الغَوَانِيا[7]

---

(1) سورة عبس، آية (35).

(2) ابن منظور، محمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (د.ت)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 135/15، مادة (غني).

(3) الزَّبيدي، محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، 1989م، 191/39، مادة (غني).

(4) سورة الحاقة، الآية (29).

(5) الجزري، ابن الأثير مجد الدِّين عبد الكريم الشيباني، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمَّد الطناحي، المكتبة العلميّة، بيروت، 1979م، 391/3، مادة (غني).

(6) ابن منظور، لسان العرب، 135/15، مادة (غنا).

(7) جميل بثينة، ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1982م، ص48؛ ابن منظور، لسان العرب، 135/15، مادة (غني).

وغنِيت المرأة بزوجها غُنياناً، أي استغنَت[1].

وقال أبو الهلال العسكري في الفروق: "وقد غني يُغني غِنىً، واستغنى طلب الغِنَى، ثمَّ كثُر حتَّى استُعمل بمعنى غِنَى. والغناء ممدوداً من الصَّوت؛ لإمتاعه النَّفس كإمتاع الغِنَى، والمغاني: المنازل للاستغناء بها في نزولها، والغانية: الجارية لاستغنائها بجمالها عن الزِّينة"[2].

الاستغناء في الاصطلاح:

حَظِيت ظاهرةُ الاستغناء باهتمام اللّغويين ونُحاةِ العرب منذ ظهور أوائل الدِّراسات اللغويّة، وقد تناولوها بالشَّرح والتَّحليل، وطرح الأمثلة، جاءَ في الكتاب لسيبويه: "ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطاً"[3]، ولكن هذه الظاهرة لم تشكِّل مبحثاً مستقلاً عنده، فقد تناثرت قضاياها في ثنايا كتابه، ولم يُفرد لها فصلاً خاصَّاً .

وجاء في المقتضَب للمُبرِّد: "ومن كلامهم الاستغناءُ بالشيء عن الشيء حتَّى يكون المستغنى عنه مسقطاً، ولو احتاج شاعرٌ لجازَ أن يقول في رجلٍ أرجال، وفي سبع أسباع لأنَّه الأصل"[4]، وأكثر المُبرِّد من هذا التعبير في كتابه، وتحدَّث عن هذه الظَّاهرة في نحو تسعةٍ وعشرين موضعاً في كتابه[5]، دون أن يفردَ لها فصلاً خاصَّاً، بل كان يذكرها في بعض أبوابه حين تستدعي الحاجةُ ذكرها.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 135/15، مادة (غني).

(2) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، الفروق اللغويَّة، تحقيق: محمَّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، (د.ت)، 176/1.

(3) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، 25/1.

(4) المُبرِّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، المُقتَضَب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 201/2.

(5) الخويسكي، زين كامل، ظاهرة الاستغناء في قضايا النَّحو والصَّرف، ط1، دار المعرفة الجامعيّة، 1996م، ص15.

ويشيعُ هذا المصطلح عند ابن السَّرَّاج، وقد ذكره في غير موضعٍ في كتابه الأُصول في النَّحو[1]، ولكنَّه لم يتعرَّض للمصطلح من حيث المفهوم، أو الغرض من الاستغناء في المواضع التي ذكرها، التي لا تختلف عمَّا جاء عند سيبويه والمُبرِّد.

وكان ذِكْر مصطلح الاستغناء لدى اللُّغويين والنُّحاة في تفاوتٍ بين مُكثرٍ ومُقلٍّ في ذكره، فعلى سبيل المثال نجد أنَّ سيبويه، والمُبرِّد، وابن يعيش، قد أكثروا في ذكرهم الاستغناءَ وأمثلته، في حين نجدث بعضَهم مقلَّاً في استخدام مصطلح الاستغناء وظواهره، مثل الزمخشري إذْ ذكره خمس مرَّات في كتابه المفصَّل، ومرَّةً واحدةً فقط في الأحاجي[2]، واكتفى بذكر بعض مظاهره، ولم يطرح تعريفاً له.

وبقيت دراسة الاستغناء لدى اللغويين والنُّحاة على هذا الحال إلى أن جاء ابن جنِّي، وأفردَ باباً خاصَّاً للاستغناء في الخصائص، أسماه "باب الاستغناء بالشيء عن الشيء"[3]، أورد فيه ما جاء من قول سيبويه في الاستغناء، مع ذكر الأمثلة التي وقع فيها الاستغناء، والتَّعليل لبعض تلك الأمثلة، ومن ثمَّ أفرد السّيوطي في الأشباه والنَّظائر باباً تحدَّث فيه عن الاستغناء، ووصف هذه الظَّاهرة، ثمَّ ذكر مجموعةً من الأمثلة على هذه الظَّاهرة، وعرَضَ للنُّحاة واللُّغويين الذين تناولوا هذه الظَّاهرة في مؤلفاتهم[4]. وكانت الأمثلة في كتابَيْ ابن جنّي والسّيوطي تخصُّ الجوانب المعجميّة

---

(1) ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمَّد بن السّري بن سهل النَّحوي، الأُصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، لبنان- بيروت، 449/2.

(2) انظر: شحاته، محمَّد عبد الوهاب، مفهوم الاستغناء في التراث النَّحويّ والصَّرفيّ، مجلة علوم اللُّغة، المجلد الرابع، العدد الرابع، 2001م، ص25، والجداول الإحصائية، ص113-117.

(3) انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النجَّار، عالم الكتب، بيروت، 266/1-272.

(4) انظر: السّيوطي، الإمام جلال الدِّين عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنَّظائر في النَّحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرَّم، مؤسسة الرسالة، 122/1-130.

والتَّصريفية من هذه الظَّاهرة، وكانت هذه القضايا محصورةً في[1]:

1. الاستغناء بالاسم المفرد عن اسمٍ مفردٍ آخر، نحو الاستغناء بلَمْحَة عن مَلْمَحة.
2. الاستغناء عن تثنية اسم بتثنية اسمٍ آخر، كالاستغناء بتثنية (سِيّ) عن تثنية (سواء).
3. الاستغناء بجمع عن جمعٍ آخر، كاستغنائهم بجمع القِلّة (أرجُل) عن جمع الكَثرة.
4. الاستغناء بفعلٍ عن فعلٍ آخر، كالاستغناء بترك عن ودَع.
5. الاستغناء بعددٍ عن آخر، نحو الاستغناء باثنين عن واحدين، وبعشرة عن خمستين.
6. الاستغناء بحرف عن حرفٍ آخر، كالاستغناء بـ (إليه) عن (حتَّاه).
7. الاستغناء عن الأصل مجرَّداً من الزيادة بما استعمل منه مزيداً، نحو: قول العرب (دودرى) ولم يستعملوا (ددر).
8. الاستغناء بالشيء عمَّا هو في معناه، كالاستغناء عن أن تجزم (كيف) الشرطية بالجزم بغيرها.
9. الاستغناء بتراكيب لفظية عن غيرها، ومن ذلك عدم جواز إضافة العلم؛ لاستغنائه بتعريف العلميّة عن تعريفٍ آخر.

وبالنَّظر في تعريفات القدماء لظاهرة الاستغناء، فإنَّنا نلاحظ أنَّ سيبويه كان الأكثر شمولاً في تعريفه لهذه الظَّاهرة، على الرُّغم من ذكره في غير موضع، لكنَّه يُغطّي أبعاد هذه الظَّاهرة في جانبين قد ذكرهما في الكتاب، وفي الجانب الأول يقول: "ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير

---

(1) انظر: ابن جنّي، الخصائص، 1/266-272؛ السّيوطي، الأشباه والنَّظائر في النَّحو، 1/122-130؛ بابعير، عبدالله صالح عمر، ظاهرة الاستغناء في النَّحو العربيّ، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، الأردن، 1993م، ص7؛ مناحي، وسام يعقوب هلال، الاستغناء في اللُّغة العربيّة "دراسة نحويّة وصرفيّة"، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عدنان عبد الكريم جمعة، جامعة البصرة، العراق، 2006م، ص7.

ساقطاً"[1]، وهذا يَعني: أنَّ العرب اضطرَّت إلى إسقاط المستغنى عنه في كلامها والتَّعويض عنه بآخر؛ وذلك لأسبابٍ معيَّنة، على الرُّغم من أنَّ القياس يقتضيه، ومثال سيبويه في ذلك الاستغناءُ بالفعل الماضي تركَ عن ودعَ، "وأمَّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء؛ فإنَّهم يقولون (يَدَع) ولا يقولون (ودَعَ)، استغنوا عنها بتركَ"[2]، ويرجع سبب تركهم استعمالها، إلى استثقالهم الواو في أول الكلمة؛ فاستغنيَ بتركَ التي في معناها[3]، وقد سُمع عن العرب استعمالهم (ودع) في نماذجَ فصيحةٍ، ومن ذلك قراءَة التَّخفيف في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[4].

أمَّا الجانب الثاني من جوانب الاستغناء عند سيبويه، فقد جاء في قوله: "يستغنون بالشيء عن الشيء حتَّى لا يدخلوهُ في كلامهم"[5]، فيكون المستغنى عنه وهو الأصل غير مستعملٍ في كلامهم نهائياً، وهذا يختلف عن الأول كون الأصل غير مستعملٍ في لغةِ العرب، ومثال ذلك عند سيبويه جمعُ (عُرْيان) على (عُرَاة) "ولم يقولوا في عُريان: عِراءٌ ولا عَرايا، استغنوا بِعُراة"[6]، وبذلك فإنَّ عُراة جمع لعُريان، ولم تستخدم عِراء ولا عَرايا جمعاً لعُريان في كلام العرب؛ وذلك لأنَّ العُريان والعاري بمعنى واحد، فاكتُفي بأحدهما عن جمع الآخر[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 25/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 25/1.

(3) النحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988م، 249/5.

(4) سورة الضحى، آية (3)، والقراءة في المُحتِسب، انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءَات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، 264/2.

(5) سيبويه، الكتاب، ص646.

(6) سيبويه، الكتاب، 646/3.

(7) الأستراباذي، نجم الدِّين محمَّد بن الحسن الرَّضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمَّد نور الحسن ومحمَّد الزفزاف، ومحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، 1975م، 174/2.

وأشار العلماء بعد سيبويه إلى عموم ما ذكره في الاستغناء، وهو في الغالب لا يتجاوز حدودَ الجانبِ الأول من الاستغناء السَّابق ذكره عند سيبويه، يقول المُبرِّد: "ومن كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً"[1]، وينقل ابن جنّي في الخصائص قول سيبويه في الاستغناء مقتصراً على جانبٍ واحدٍ من الظَّاهرة[2]، وهو الأول الذي ذكرناه، وكذلك جاء في الأشباه والنَّظائر[3].

وتظلُّ هذه الظَّاهرة في دراسات القدماء متناثرة على صفحات مؤلَّفاتهم، ينقصها الجمع في بابٍ واحدٍ حيناً، والشرح والتعليل حيناً آخر، فكانوا يميلون إلى التركيز على الجانب العمليّ من هذه الظَّاهرة، المتمثِّل بذكر الأمثلة لها.

ولم يُهمل المحدثون هذه الظَّاهرة، فقد نالت حظَّاً غير قليل من دراساتهم، وأفردوا لها دراساتٍ وبحوثاً مستقلّةً، يتتبَّعون فيها أمثلة هذه الظَّاهرة، في مستوياتها: النَّحويّة، والصَّرفيّة، والمعجمية، وحاولوا الوقوف على أسبابها، ودوافعها، وتحليل أمثلتها، ووضع تعريفاتٍ لها، ومن التعريفات التي وضعوها للاستغناء:

1. يُراد بالاستغناء "العدولُ عن صيغةٍ إلى صيغة، أو من بنيةٍ إلى بنية، أو من استعمالٍ إلى آخر، وقد يكونُ المعدولُ عنه هو القياس الذي تفرضُهُ القواعد لكنَّه غير مستعمل، فيعرض العربيّ فيه إلى ما أُلِفَ استعمالهُ، كما استغنوا عن أبي يأبِي من باب (ضرب) حيثُ قياسُها، إلى أَبَى يأبَى من باب (فَتَح) حيثُ الاستعمال الذي ألفَهُ اللِّسان العربيّ"[4].
2. وعرَّفه بعضُهم بأنَّه "اكتفاءٌ بفعلٍ عن فعلٍ، أو صيغةٍ عن صيغةٍ، أو باسمٍ عن اسمٍ، أو بحرفٍ عن حرفٍ، أو العدولُ عن صيغةٍ إلى صيغةٍ، أو بنيةٍ إلى بنيةٍ، أو استعمالٍ إلى استعمالٍ آخر"[5].

---

(1) المُبرِّد، المُقتَضَب، 201/2.

(2) ابن جنّي، الخصائص، 267/1.

(3) السّيوطي، الأشباه والنظائر، 123/1.

(4) الطويل، السيّد رزق، ظاهرة الاستغناء في الدِّراسة اللغويّة، مجلة بحوث كلية اللُّغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، السنة الثانية، العدد الثاني، 1985م، ص262.

(5) الخويسكي، ظاهرة الاستغناء في قضايا النَّحو والصَّرف، ص12.

3. وقال فيه آخرُ "إنَّه الإتيانُ بحكمٍ أو قولٍ أو قرينةٍ؛ ليؤدِّي معنىً آخر، أو حكمه، وقد أُسقِط من الكلام ألبتَّة"[1].

والحقيقةُ أنَّ اللُّغويين والنُّحاة لم يلتزموا بمصطلح الاستغناء وحدَه للدِّلالة على هذه الظَّاهرة، فتعدَّدت المصطلحات التي تحمل الدِّلالة اللغويّة نفسها لمصطلح الاستغناء لديهم، وبناءً عليه فقد توسَّع بعض الباحثين في المصطلحات التي تؤدِّي معنى الاستغناء، ودراسة هذه الظَّاهرة على أساس هذا التعدُّد، فمنهم من أدخل ظاهرة العدل المعروفة في باب الممنوع من الصَّرف في ظاهرة الاستغناء[2]، وعدَّ بعضهم ظاهرة الحذف في بعض جوانبها، كالحذف الواجب استغناءً، بوصفه يمثِّل صورة من صور الاستغناء[3].

ولكنَّ الاستغناء يختلف عن الحذف، فالحذفُ إسقاطُ عنصرٍ من عناصر كان حقُّها أن تُوجدَ اعتماداً على فهم القارئ أو السَّامع، أو دليل لفظيّ أو معنويّ، وقد يكون المحذوف حرفاً، أو اسماً، أو فعلاً، أو جملةً[4]، في حين أنَّ الاستغناء ليس إسقاطاً للعنصرِ فقط، بل هو اكتفاءٌ بعنصرٍ عن عُنصرٍ آخر يقوم بوظيفة المستغنى عنه، وهو بذلك يخالف الحذف، إذ الحذف إخلاءٌ للموضعِ ممَّا حُذِف، وكذلك فإنَّ الاستغناء أخصُّ من الحذف، فكلُّ استغناء فيه حذفٍ، وليس كل حذفٍ استغناء[5].

ومن الباحثين من جعل الاستغناء مرادفاً للمُمات، وهذا قد يكون فيه توسُّعٌ في الدِّلالة قد يخرج عن حدِّ الصَّواب" لأنَّ الاستغناء يختلف عن المُمات، إذ إنَّ الاستغناء يعني استعمال صيغةٍ بدلاً من صيغة، وقد يُفضي إلى فناء اللفظ المستغنى عنه من الاستعمال اللغويّ، وكذلك فالاستغناء ظاهرةٌ لغويّةٌ نحويّةٌ، وصرفيّةٌ، وصوتيّة، ودلاليّة، وأمَّا المُمات فهو ظاهرة لغويّة صرفيّة ومعجميّة من الدرجة

---

(1) أبو جندية، خالد عبد الحميد، قضية الاستغناء في النَّحو العربيّ، المكتبة الأزهريّة للتراث، 2000م، ص8.

(2) الطويل، ظاهرة الاستغناء في الدِّراسة اللغويّة، ص263.

(3) الخويسكي، ظاهرة الاستغناء في قضايا النَّحو والصَّرف، ص19.

(4) ابن جنّي، الخصائص، 360/2.

(5) شحاته، مفهوم الاستغناء في التراث النَّحوي والصَّرفي، ص14.

الأولى، فالاستغناء أوسع من المُمات من حيثُ شيوعُه في القضايا اللغويّة بمستوياتها المختلفة"[1]، وجعل بعضهم التَّعويض في باب الاستغناء، غير أنَّ التَّعويض يخالف الاستغناء من حث إنَّ المحذوف في التَّعويض يُعوَّض عنه بغيره، في حين نجد أنَّ السَّاقط في الاستغناء يجب ألَّا يُستخدم في الكلام على الإطلاق[2].

وقد أدَّى هذا إلى محاولة بعض الباحثين ربط قضية الاستغناء بقوانين التَّوليد والتَّحويل في النظريات المعاصرة باعتبار أنَّ ما يُستغنى عنه يمثِّل البنية العميقة ، وما يستغنى به يمثِّل البنية السطحية أو المستخدمة؛ فهي بذلك تمثِّل نتاج عملية تحويل من بنية عميقةٍ، يُفترضُ أنَّها الأصل إلى بنيةٍ سطحيّة أو منطوقة[3].

وأثار بعض الباحثين قضية ضرورة الفصل بين المصطلحات، وعدُّوا تعدُّد المصطلحات من باب الخلط عند القدماء، فقد ذكر القدماء ما يمكن أن يكون استغناءً تحت باب غيره، أو العكس، وهذا ما أوقع المحدثين في الخلط بين الاستغناء، والحذف، والتَّعويض، وغيرها من المصطلحات[4]، وذلك عائدٌ إلى تعدُّد المصطلح للمفهوم الواحد[5].

وقد فرَّق هؤلاء الباحثون بين الاستغناء وغيره من المصطلحات كالتَّعويض، والإبدال، والحذف، وسدّ المسد، وحاولوا إظهار الفروق الدقيقة بين هذه المصطلحات؛ ممَّا دفع بهم إلى اعتماد مصطلح الاستغناء وحدَه للدِّلالة على هذه الظاهرة[6]؛ وذلك للاختلاف بينه وبين غيره من المصطلحات من جهةٍ، ومن جهةٍ

---

(1) الفقراء، سيف الدِّين، والروابدة، محمَّد أمين، الفعل المُمات: دراسة في معجم الجمهرة لابن دُريد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد24، العدد 4، 2009م، ص44-45.

(2) أبو جنديّة، قضية الاستغناء في النَّحو العربيّ، ص14.

(3) شحاته، مفهوم الاستغناء في التراث النَّحويّ والصَّرفيّ، ص20.

(4) الحمد، علي توفيق، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد الثاني، العدد الأول، 2005م، ص5.

(5) بسندي، خالد، تعدُّد المصطلح وتداخله: دراسة في التراث اللغويّ، مجلة التراث العربي، دمشق، 2005م، ص4.

(6) انظر: الحمد، المصطلح العربيّ: شروطه وتوحيده، ص4-5؛ شحاته، مفهوم الاستغناء في التراث النَّحوي والصَّرفيّ، ص14؛ بابعير، ظاهرة الاستغناء في النَّحو العربيّ، ص23.

أخرى استبعدوا بعض المصطلحات التي تتوافق مع الاستغناء كالاكتفاء؛ وذلك دفعًا لِلَّبْس، وحرصًا منهم على عدم تداخل المفاهيم الاصطلاحيّة للظواهر المختلفة، واختلاطها، وسعيًا نحو تحديد مصطلح الظاهرة[1]، إذ يجبُ أن يخصّص لكل مفهوم مصطلحٌ مختصّ واحد، وألَّا يلتبس هذا المصطلح بأيِّ مصطلحٍ آخر، إذْ إنَّ التفاهم يكون ممكناً فقط، عندما يقتصرُ مصطلحٌ واحدٌ على مفهومٍ واحدٍ والعكس على حدِّ رأيهم[2].

وسنبحث في هذه الدِّراسة أربعة مصطلحات فقط، هي: الاستغناء، والاجتزاء، والاقتصار، والاكتفاء، دون الخوض في باقي المصطلحات؛ لأنَّ هذه المصطلحات هي التي ذكرها اللغويون والنّحاة في ميدان الجموع، ولعلَّ باقي المصطلحات كالحذف، والاتِّساع، والبدل، والنيابة، والإحلال، وغيرها قد تُناسب البحوث الأخرى التي من شأنها دراسة هذه الظاهرة في المسائل النحويّة، أو المسائل الصرفيّة الأخرى غير مسألة الجمع.

أولاً: الاستغناء:

وهو المصطلح الذي اخترناه ليكون عنواناً لهذه الدِّراسة؛ لأنَّه الأكثر استعمالاً بين هذه المصطلحات للدِّلالة على الظَّاهرة، وممَّا وردَ من عبارات اللغويين والنُّحاة في الاستغناء، ما جاء في الكتاب لسيبويه في باب جمع ما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فِعْلاً)، يقول: "فأمَّا القِرَدَةُ فاستُغني بها عن أقراد، كما قالوا ثلاثة شسوع، فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قُروء، فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرُؤ"[3].

وجاء في المقتضب للمبرِّد قوله: "فأمَّا دار فإنَّهم استغنوا بقولهم أدوُر عن أن يقولوا: أفعال؛ لأنَّهما لأدنى العدد والمؤنَّث تقع على هذا الوزن في الجمع، ألا تراهم قالوا ذراع وأذرُع، وكراع وأكرُع، وشمال وأشمُل، ولِسان وألسُن"[4].

---

(1) بابعير، ظاهرة الاستغناء في النَّحو العربيّ، ص23.

(2) الحمد، المصطلح العربيّ: شروطه وتوحيده، ص4.

(3) سيبويه، الكتاب، 575/3. (القِرَدة جمعُ قِرْدٍ على وزن فِعَلة ، وهو من أبنية جموع الكَثرة التي نصّ سيبويه على الاستغناء بها عن جموع القِلّة).

(4) المُبرِّد، المُقتَضَب، 205/2.

وجاء في الأُصول لابن السَّرَّاج "ولم يقولوا أغْلِمة، استغنوا بغِلمة"[1]، وقال ابن جنّي في الخصائص: "ومن ذلك استغناؤهم بجمع القِلّة، نحو قولهم: أرجُل، لم يأتوا فيه بجمع الكَثرة"[2].

ومن ذلك ما جاء في شرح الكافية الشافية، حيث يقول: "وقد يُستغنى ببعض أبنية القِلّة عن بعض أبنية الكَثرة، وببعض أبنية الكَثرة عن بعض أبنية القِلّة، فالأول كرِجل وأرجُل، وعُنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة، والثاني كرجُل ورجال، وقلب وقلوب، وصُرد وصردان"[3].

وفي شرح المفصّل "قالوا: سلّة وسلَّات وسِلال، وجرّة وجرَّات وجِرار، وربّة وربَّات ورِباب، وقد يستغنون بجمع القِلّة"[4].

ثانياً: الاجتزاء:

الاجتزاء في اللُّغة "الاكتفاء، وتجزّأت به بمعنى اكتفيت، وأجزأتُ بهذا المعنى، وفي الحديث: ليس شيءٌ يُجزئُ من الطعام والشَّراب إلَّا اللَّبن؛ أي ليس يكفي"[5].

ومن عباراتهم في الاجتزاء ما جاء في الكتاب لسيبويه في باب تكسير الواحد للجمع "تقول لِحيةً ولِحىً، وفِريةً وفِرىً، ورِشوةً ورِشاً، ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة، فتركوا هذا استثقالاً، واجتزأوا ببناء الأكثر"[6].

وقال ابن السَّرَّاج: "وبناء الياء نحو كُلْية وكُلى، ومُدْيةٍ ومُدى، اجتزأوا ببناء الأكثر"[7].

---

(1) ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 449/2.

(2) ابن جنّي، الخصائص، 268/1.

(3) ابن مالك، محمَّد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشَّافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ت)، 1811/4.

(4) ابن يعيش، موفَّق الدِّين أبي البقاء، شرح المفصّل للزمخشري، قدَّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 2001م، ص102.

(5) ابن منظور، لسان العرب، 581/3، مادة (جزأ).

(6) سيبويه، الكتاب، 581/3.

(7) ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 440/2.

وجاء في شرح المفصّل لابن يعيش قوله: "قالوا: لبَب وألباب، ومدَد وأمداد، وفنَن وأفنان، اجتزأوا في المُضاعَف ببناء القِلّة عن بناء الكَثرة كما قالوا أرسان، وأقلام، فاقتصروا على أفعال، ولم يتجاوزوه"[1].

ثالثاً: الاقتصار:

جاء في لسان العرب: "واقتصر على الأمر: لم يُجاوزهُ، وماءٌ قاصرٌ: أي باردٌ، وماءٌ قاصرٌ: يرعى المالُ حولَه لا يجاوزه... والاقتصار على الشَّيء: الاكتفاء به"[2].

ومن عباراتهم في الاقتصار ما قاله سيبويه في الكتاب في باب جمع ما كان على ثلاثة أحرف وكان فِعْلاً، يقول: "وقد يقتصرون في هذا الباب على أفعال، كما اقتصروا على ذلك في باب فَعْل وفَعَل من المعتلّ"[3].

وجاء في الأُصول لابن السَّرَّاج في باب جمع ما كان على وزن (فَعُل) قوله: "وأمَّا فَعُل فنحو عضُد، وأعضاد، وعجُز وأعجاز، اقتصروا على أفعال في عضُد، فأمَّا فُعُل فنحو عُنُق وأعناق، وطنُب وأطناب، مقتصرٌ عليه في جمع طُنُب"[4].

وجاء في شرح الكافية الشافية: "وربَّما اقتُصر في فَعْل على أفعُل وأفعال في القِلّة والكَثرة، كالأَكُفّ والأرآد"[5].

رابعاً: الاكتفاء:

الاكتفاء في اللُّغة الاغتناء، "يُقال: كفاك هذا الأمر، أي حسبُك، وكفاك هذا الشيء، وفي الحديث "من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلةٍ كفتاه، أي أغنتاه عن قيام الليل"، وكفى الرّجل واكتفى كلاهما: اضطلع"[6].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3.
(2) ابن منظور، لسان العرب، 95/5، مادة (قصر).
(3) سيبويه، الكتاب، 592/3.
(4) ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 437/2.
(5) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 92/2.
(6) ابن منظور، لسان العرب، 226/15، مادة (كفي).

ومن عباراتهم في الاكتفاء قول ابن يعيش في شرح المفصّل: "قالوا: ضُلوع، وأُروم، ولم يقولوا عُنُوب ولامُعِيّ، اجتزأوا عنه بمثال القِلّة، كما اكتفوا بأرسان عن رسون"[1].

ومنه قولهم في باب جمع (فُعلان): "ولم يجئ في عُريان عِراء اكتفاءً بعُراة جمع عارٍ؛ لأنَّ العُريان والعاري بمعنى واحد، فاكتفى أحدهما عن جمع الآخر[2].

وبعد هذا الحديث الموجز عن هذه المصطلحات، بتوضيح معناها في اللُّغة، وذكر بعض النُّصوص التي وردت فيها في باب الجموع، فإنَّه من المفيد لهذه الدِّراسة - في رأيي- أن تُعتمد هذه المصطلحات الأربعة في الدِّلالة على الظَّاهرة، وتُدرس أمثلتها؛ وذلك خلافاً للرأي القائل باستبعاد المصطلحات كلّها في دراسة الاستغناء، ولعلَّ ممَّا يدفعنا إلى اعتمادها ثلاثة أمور، هي:

الأول: إنَّ هذه المصطلحات جميعها تحمل الدِّلالة اللغويّة نفسها، فإذا عُدنا إلى معاجم العربيّة نجدُ أنَّ كلمة الاستغناء تُوضّح بالاجتزاء والاكتفاء، وذلك كما ظهر في أول هذه الدِّراسة عند الحديث عن معنى الاستغناء في اللُّغة، فبذلك يمكن عدُّها من المترادفات بناءً على معناها اللُّغوي.

الثاني: وُرودُ بعضِ النُّصوص في هذه الظَّاهرة جامعةً لأكثرَ من مصطلحٍ في المثال الواحد، ومن هذه النُّصوص: "قالوا: لبَب وألباب، ومدَد وأمداد، وفنَن وأفنان، **اجتزأوا** في المُضاعَف ببناء القِلّة عن بناء الكَثرة، كما قالوا: أرسان وأقلام، **فاقتصروا** على أفعال، ولم يجاوزوه"[3].

فقد جاء في النَّص السَّابق تعبيران هما: "اجتزأوا، واقتصروا" في الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة من المُضاعَف في باب (فَعَل).

وكذلك قولهم: "و**يجتزئون** بأفعال عن فُعول وفِعال، قالوا: خِمْس وأخْماس والخميس من أظماء الإبل، وشِبْر وأشْبار، وسِتْر وأسْتار، وطِمْر وأطْمار، **استغنوا**

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 241/3.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 174/3.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 240/3.

بأفعال فيما تقدَّم، نحو: رَسَن وأرْسان، وقَدَم وأقدام عن بناء الكَثرة"[1]، فقد استُعمل في النصّ السَّابق المصطلحان: "يجتزئون واستغنوا" في التعبير عن الظَّاهرة نفسِها في الاستغناء بأفعال عن جمع الكَثرة في باب جمع فِعْل.

وقد استعملوا كذلك الاجتزاء والاكتفاء في النص الواحد للتعبير عن هذه الظَّاهرة، جاء في شرح المفصَّل: "قالوا: ضُلوع وأُروم، ولم يقولوا: عُنوب ولامُعِيّ، **اجتزأوا** عنه بمثال القِلّة، كما **اكتفوا** بأرسان عن رسون"[2].

الثالث: وهو أنَّنا نجدُ مثلاً أحد اللُّغويين يستعملُ مصطلحاً ما ، وفي الوقت نفسِه نجدُ آخرَ يستعملُ مصطلحاً مختلفاً، والمثالُ نفسه ، ومثال ذلك يقول سيبويه في الكتاب: "ولم يقولوا في عُريان عِراء ولا عَرايا، استغنوا بعُراة"[3]، فقد ذكر المثالَ معبِّراً عنه بالاستغناء، وفي نفس المثال يُعبّر عنه صاحبُ شرح الكافية بالاكتفاء، إذ يقول فيه: "ولم يجئ في عُريان عِراء، اكتفاءً بعُراة جمع عارٍ؛ لأنَّ العُريان والعاري بمعنى واحد، فاكتفى أحدهما عن جمع الآخر"[4].

ولعلَّ في اعتماد هذه المصطلحات في الدلالة على الاستغناء حفظاً لأمثلة هذه الظَّاهرة، التي ذكُرت باستعمال مصطلح آخر غير الاستغناء، أمَّا اعتماد مصطلح الاستغناء وحده من باب توحيد المصطلح، فقد يؤدِّي إلى استبعاد كثير من أمثلة هذه الظاهرة، التي من حقِّها أن تُدرس في بابها، وهذا يدفعُنا إلى تأييد من يقترح أن تُدرس هذه الظَّاهرة في المسائل النحويّة منفصلةً عن المسائل الصَّرفيّة، فيُخصَّص لكلٍّ منها دراسة خاصّة، حيث إنَّ المصطلحات المرادفة للاستغناء في باب النَّحو كثيرة بحاجةٍ إلى فضلِ تأمُّل وعناية[5].

وقد يقعُ الاستغناء في أصل الوضع، وقد يكون في الاستعمال، ويُقصد بالاستغناء في أصل الوضع أنَّ العربَ لم تضع للصيغة بناءَ كثرةٍ استغناء عنه بما

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3-241.

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 241/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 646/3.

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 174/2.

(5) انظر: بابعير، ظاهرة الاستغناء في النَّحو العربيّ، ص9-13.

وضعوه له من بناء القِلّة أو العكس، وإمَّا أن يكون الاستغناء في الاستعمال، والاستغناء في الاستعمال بمعنى أنَّ العرب وضعت البناءَين معاً، لكنَّهم استغنوا في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اعتماداً على القرينة "فجمعُ القِلّة يُطلق على ثلاثة إلى عشرة، وجمع الكَثرة يُطلق على عشرة فما فوقها. وقد يغني أحدهما عن الاخر وضعاً، كقولهم في رِجْل أرجُل، ولم يجمعوه على مثال كثرة، وفي رجُل رِجال، ولم يجمعوهُ على مثال قلّة، أو استعمالاً لقرينةٍ مجازاً"[1]، نحو "ثلاثة قروء"[2].

ومن أمثلة الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة وضعاً ما جاء في جمع رِجل على أرجُل، قال تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[3]، وجمع عُنق على أعناق، قال تعالى: ﴿فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ﴾[4]، وجمع فؤاد على أفئدة، قال تعالى: ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاء﴾[5]؛ فالجموع الثلاثة (أرجُل وأعناق وأفئدة) استُغني فيها ببناء القِلّة عن الكَثرة؛ في أصل الوضع[6].

وجاء في الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة استعمالاً: أقلام في جمع قلم، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[7]، ومنه أعيُن في نحو قوله تعالى: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾[8]، فأقلام جمع قلم، وأعين جمع عين، استعملُ فيهما بناء القِلّة، وقد سُمع لهما بناء كثرة وهما: "قِلام، وعيون"، ومنه في الاستغناء استعمالاً، ما وضعتْ له العربُ بناءَ قلّة، ولكنَّها استغنت ببناء الكَثرة مع وجود جمع

---

(1) السّيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 348/3.

(2) سورة البقرة، آية (28).

(3) سورة المائدة، آية (6).

(4) سورة الأنفال، آية (12).

(5) سورة إبراهيم، آية (43).

(6) الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر، شرح التَّصريح على التَّوضيح، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 2000م، 521/2.

(7) سورة لقمان، آية (27).

(8) سورة التوبة، آية (92).

القِلّة[1]، كقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ﴾[2]، فُسّر فيه ثلاثة بجمع الكَثرة (قُروء) مع وجود جمع القِلّة (أَقْراء).

وقد يُستغنى ببعض أبنية الكَثرة عن بناء القِلّة وضعاً أو استعمالاً اتّكالاً على القرينة[3]، ومنه الأول- وضعاً - الاستغناء بفِعال أو فُعول وهما من أبنية الكَثرة عن بناء القِلّة، مثل: رِجال جمع رجُل، وقلوب جمعُ قَلْبٍ، وصِرْدان جمع صُرَد، تقول: خمسة رجالٍ بخمسة قلوبٍ معهم خمسة صِرْدان، فاستُغني فيها بجمع الكَثرة عن جمع القِلّة لعدم وضعه[4].

والمُلاحَظُ في ظاهرة الاستغناء في أبنية الجمع بنوعيها: الاستغناء في أصل الوضع، والاستغناء في الاستعمال أنَّها من أبرز الظواهر التَّصريفية في باب الاستغناء، ودليلنا في ذلك كثرة الأمثلة عليها في ميدان الجمع، يقول السّيوطي في الأشباه والنَّظائر: "وباب الاستغناء في الجمع أكثر من أن يُحصى"[5]، والاستغناء في الجموع سيكون موضوع حديثنا طيلة الفصول التالية من الدِّراسة.

---

(1) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، 521/2.

(2) سورة البقرة، آية (228).

(3) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، 521/2.

(4) الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، 521/2.

(5) السّيوطي، الأشباه والنَّظائر، 30/1؛ وانظر: الطويل، ظاهرة الاستغناء في الدِّراسة اللغويّة، ص262.

الفصل الأول

الاستغناءُ بجمع القِلّة

يتناولُ هذا الفصل مواضعَ الاستغناء في باب جمع القِلّة، وفيه مبحثان:

1.1 الاستغناءُ بجمعِ القِلّة عن جمعِ الكَثرة

يُقسِّمُ النُّحاةُ والصَّرفيُّون جمعَ التكسير إلى جموع قلّة، وجموع كثرة، غير أنَّ هذا التقسيم كان موطن خلافٍ أحياناً، ويتجلَّى هذا الخلاف في أمرين:

أولهما: الاختلاف في حدّ القِلّة والكَثرة، فالمشهور عندهم أنَّ جموع القِلّة تُطلق على ما بين الثلاثة والعشرة، وأنَّ جموع الكَثرة تُطلق على ما فوق ذلك، يقول الحريري: "وجملة القول أنَّ جمع التكسير ينقسم إلى قسمين: قسمٌ وُضع لأقل العدد، وقسمٌ وُضع للكثرة، وحدّ القليل ما بين الثلاثة إلى العشرة، وحدّ الكثير ما جاوز ذلك"[1].

ولكنَّهم اختلفوا في العشرة، فعدّها بعضهم منتهى القِلّة، ومنهم سيبويه[2]، وابن السَّرَّاج[3]، وابن عقيل[4]، في حين عدّها آخرون أوّل حدّ الكَثرة، وممَّن قال بذلك الزَّجَّاجي[5]، والسّيوطي[6].

يقول العُكبري في شرح عبارة ابن جنّي في اللُّمَع: "جمع القِلّة من الثلاثة إلى العشرة"[7]: "واختلفوا فيما يلي (إلى) التي للتحديد، هل هو داخلٌ في المحدود، أم

---

(1) الحريري، أبو محمَّد القاسم، شرح ملحة الإعراب، تحقيق: فائز فارس، ط1، دار الأمل، إربد - الأردن، 1991م، ص53.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 567/3.

(3) انظر: ابن السراج، الأُصول في النحو، 370/2.

(4) انظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرَّحمن العقيلي الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1980م، 114/4.

(5) انظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط6، دار النفائس، بيروت، 1996م، ص122.

(6) السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 348/3.

(7) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، اللُّمع في العربيّة، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 171/1.

لا؟، فقال قومٌ: يدخلُ في المحدود، فعلى هذا تكون العشرة منتهى جمع القِلّة، ولهذا قالوا: عَشْرةُ أفلُس، وعَشْرُ نسوةٍ، وقال الآخرون: لا تدخل في المحدود، فعلى هذا تكون العَشرَة أوّل جمع الكَثرة، والتسعة منتهى جمع القِلّة، وعلى هذا حَمَلَ بعضهم قوله تعالى: **(**عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَر**)**[1]، فإنّه جَمعَ هذا العدد بين أكثر القليل، وأقلّ الكثير"[2].

وكذلك تباينت مواقفُهم في حدّ الكَثرة، فيرى بعضهم أنَّه يبتدئ بالعشرة، أو الأحد عشر إلى ما لا نهاية، بينما ترى طائفةٌ أخرى أنَّ جمع الكَثرة يبتدئ بالثلاثة إلى ما لا نهاية، جاء في حاشية الخضري قوله: "واختار السَّعد وغيره أنَّ بدء كل منهما- أي جمع القِلّة وجمع الكَثرة- ثلاثة، وانتهاء القِلّة عشرة، ولا نهاية للكثرة، فيتَّحدان بدءاً لا انتهاءً"[3].

وأمّا ثاني وجوه الخلاف فيكمنُ في تحديد أبنية القِلّة والكَثرة، فهناك أبنيةٌ متَّفقٌ عليها للقلّة، وأبنيةٌ متَّفق عليها للكثرة عند أكثر النَّحويِّين، في حين نجد خلافاً في بعض هذه الأبنية، فقد عدَّ الفرَّاء (فُعَل) كظُلَم، و(فِعَل) كنِعَم، و(فِعلَة) كقِرَدَة من أبنية القِلّة[4]، وذهبت الحديثي إلى أنَّ بناء (فَعْلَة) من أبنية القِلّة السَّماعيّة عند سيبويه[5].

---

(1) سورة المدثر، آية (30).

(2) العُكبري، ابن برهان، المتّبع في شرح اللُّمع، تحقيق: عبد الحميد حمد محمَّد الزّوي، ط1، جامعة قاريونس، بنغازي، 1994م، 605/2.

(3) الخُضري، محمَّد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفيّة، ط6، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1926م، 156/2؛ الغلاييني، مصطفى بن محمَّد سليم، جامع الدُّروس العربيّة، ط28، المكتبة العمريّة، صيدا، بيروت، 1993م، 280/2.

(4) الأندلسي، أبو حيَّان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ورمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، 406/1.

(5) الحديثي، خديجة، أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه، ط1، دار النهضة، بغداد، 1965م، ص319.

وقد نالت جموع التكسير اهتماماً من العلماء القدماء والمحدثين، تعريفًا، وبيانَ حدودٍ، وأوزانًا، ممَّا لا تستدعي الحاجةُ تفصيلَه في هذه الدِّراسة، ولكنَّنا سنذكر بإيجاز أبنية القِلّة والكَثرة، حتى تكونَ صورها حاضرةً أمامنا عند الحديث عن الاستغناء في فصول الدِّراسة، ويمكن إجمال هذه الأبنية كما يأتي[1]:

أولاً- أبنية جموع القِلّة، وهي أربعة: أفعال، وأفعُل، وأفعِلة، وفِعْلة.

ثانياً- أبنية جموع الكَثرة، وهي ثلاثة وعشرون بناءً مشهوراً، على النحو الآتي: فُعْل، فُعُل، فُعَل، فِعَل، فُعَلَة، فَعَلَة، فَعْلى، فِعَلَة، فُعّل، فُعّال، فِعال، فُعول، فِعْلان، فُعْلان، فُعَلاء، أفعِلاء، فواعِل، فعائل، فَعالِي، فعالَى، فَعاليّ، فعالِل، شبه فعالِل.

وأمَّا ما يطّردُ في كل بناءٍ من الأبنية السَّابقة، فسنذكره عند الحاجة إلى البناء، عندَ التطبيق في فصول الدِّراسة.

وذكر النّحاةُ والصرفيّون أنّه قد يُستغنى ببعض جموع القِلّة عن جموع الكَثرة في بعض الأحيان، فيأتي البناءُ على وزن من أوزان القِلّة الأربعة السَّابقة، ولكنَّه يُرادُ به الكَثرة، وذلك يمكن تفصيله على النحو الآتي:

أولاً: الاستغناء بصيغة (أفعُل) للدِّلالة على الكَثرة:

تُعدُّ صيغة (أفعُل) واحدةً من صيغ القِلّة الأربعة التي حدَّدها النُّحاة والصَّرفيُّون، غير أنَّهم صرَّحوا بأنَّه يمكن الاستغناء بهذه الصِّيغة عن أبنية جموع الكَثرة في بعض المفردات، ويمكن أن يقع هذا الاستغناء- كما أوردوه- في المواضع الآتية:

---

(1) للاستزادة والتفصيل، انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1807/4 وما بعدها؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 114/4 وما بعدها؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 521/2 وما بعدها؛ السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 348/3 وما بعدها؛ الحِملاوي، أحمد بن محمَّد، شذا العرف في فن الصَّرف، شرحه وضبطه: محمَّد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 2006م، ص113 وما بعدها؛ عبد العال، عبد المنعم سيّد، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص50 وما بعدها؛ أبو السُّعود، عبَّاس، الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف، القاهرة- مصر، ص33 وما بعدها.

1- الأسماء التي على وزن (فَعْل) المعتلّ النَّاقص:

إنَّ بناء (فَعْل) أحدُ أبنية المفرد الثلاثيّة، وليس منه تفريعات أخرى لخفَّته، إلَّا ما قال به الكوفيُّون من جواز فتح عينه إذا كانت أحد حروف الحلق، نحو: نَهْر ونَهَر، وسبب هذا التفريع- في رأي الكوفيّين- هو مناسبة الفتحة لحروف الحلق، في حين يرى البصريُّون أنَّ (فَعْل وفَعَل) لغتان فيما سُمعَ فيه ذلك[1].

ويقتضي القياس أنْ يُجمع (فَعْل) صحيح العين، وغير المُضاعَف على (أفعُل) في القِلّة[2]، وعلى (فُعُول) في الكَثرة، نحو: فَلْس وأفلُس وفُلُوس[3]، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة (أفعُل) عن أبنية الكَثرة، في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

أيدٍ جمع يَدْ:

اليَدُ: "الكفّ، وقال أبو إسحاق: اليَدُ من أطراف الأصابع إلى الكفّ"[4]، وأصلها (يَدْيٌ) على وزن (فَعْل) حُذفت الياء تخفيفاً[5]، وقياس جمعها في القِلّة (أيدي)، والأصل فيها (أيدُي) على (أَفعُل)، فاستُثقلت الضمّة قبل الياء، وقُلبت كسرةً للتجانس[6]، وتُجمع في الكَثرة على (يُدِي) بوزن (فُعُول) قياساً.

---

(1) انظر: كحيل، أحمد حسين، التِّبيان في تصريف الأسماء، ط6، ص23.

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1816/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص113؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، 40؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص33.

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1853/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص119؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص52؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص65.

(4) ابن منظور، لسان العرب، 415/15، (يدي).

(5) ابن منظور، لسان العرب، 415/15، (يدي).

(6) أبو العبَّاس، شهاب الدِّين أحمد بن يونس المعروف بالسَّمين الحلبيّ، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: محمَّد أحمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، 451/1.

وجاء في الخصائص لابن جنّي أنَّ "اليد التي هي العضو قالوا فيها أيدٍ البتّة"[1]، وهي من أبنية أدنى العدد، ولم يكن لها جمع غيره[2]، وممَّا جاءَ عليه قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[3]، وقوله: ﴿أَلَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾[4]، وفي كلتا الآيتين الدِّلالة على الكَثرة.

وجُمعت اليدُ في الشِّعر على أيادي[5]، ويرى بعضهم أنَّها جمع الجمع[6]، ومنه قول جندل بن المُثنَّى الطَّهَويّ[7]:

كَأَنَّهُ بالصَّحْصَحانِ الأنجَلِ قُطْنُ سُخامٍ بأيادي غُزَّلِ

وبعد البحث في المصادر اللُّغوية، نجد أنَّ (يُديّ) على فُعول مستعملٌ في جمع (يد)[8]، وجاء عليه قول النَّابغة الذبيانيّ[9]:

فلن أذكرَ النُّعمانَ إلَّا بصالحٍ فإنَّ لَهُ عندي يُدِيًّا وأنعُما

---

(1) ابن جنّي، الخصائص، 268/1.

(2) المُبرِّد، المُقتَضَب، 160/2.

(3) سورة المادة، آية (6).

(4) سورة الأعراف، آية (195).

(5) ابن منظور، لسان العرب، 419/15، مادة (يدي).

(6) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد، الصَّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، 2539/6، مادة (يدي)؛ ابن منظور، لسان العرب، 419/15، مادة (يدي)؛ ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المُحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م، 364/9، مادة (يدي).

(7) البيت منسوب لجندل بن المثنى الطَّهوي، انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 194/3، مادة (غزل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 491/11، (غزل)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 340/40، (يدي).

(8) ابن منظور، لسان العرب، 419/15، (يدي)؛ الفَيُّوميّ، أحمد بن محمَّد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلميّة، بيروت، 2000م، 680/2، مادة (يدي)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 399/40، مادة (يدي).

(9) النابغة الذبياني، الدّيوان، شرحه وقدَّم له: عبَّاس عبد الساتر، ط3، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1996م، ص162.

فاللُّغويون قد ذكروا صيغتين من الجمع لليد، أحدهما للقلّة (أيــدٍ)، والثــاني للكثرة (يُدِيّ)، غير أنَّنا نجد أنَّ المعنى الدَّقيق للأيدي خــاص بالعضــو، واليُــدِيّ بالنِّعم[1]، وأشار إلى ذلك ابن جنيّ بقوله السَّابق ذكرُه بأنَّ "اليد التي هــي العضــو تُجمع على أيد". إلَّا أنَّه يرى أنَّ اليد التي هي النِّعمة تُجمع على أيادي[2].

2- **الأسماء التي على وزن (فَعْل) المُضاعَف**:

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعْل) المُضاعَف في القِلّة على (أفعال)، مثل: جــدّ وأجداد، وعمَّ وأعمام[3]، وقد جُمع بعض أبنيته على (أفْعُل)، ووُصفَ بأنّــه نــادر، مثــل: كــفٌ وأكُــفّ[4]، ويُجمــع فــي الكَثــرة علــى (فُعُــول)[5]، أو (فِعال)[6].

وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة عن أبنية الكَثرة في بعض أمثلــة هذا البناء، ومن ذلك:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 421/15، مادة (يدي).

(2) ابن جنّي، الخصائص، 268/1.

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص41؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص34.

(4) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1820/4؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص36.

(5) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1853/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص119؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربية، ص52؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص65

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1850/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص118؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربية، ص50؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص61.

أكُفّ جمع كَفّ:

الكفُّ: اليد[1]، وقيل: كفّ اليد[2]، وقياس جمعه في القِلّة على (أكْفاف)، ولكنَّه استعمل فيه أكُفّ شذوذاً، وقياس جمعه في الكَثرة (كِفاف) و(كُفُوف)، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل، والمستعمل هو (أكفّ) جمع القِلّة، على سبيل الاستغناء عن جمع الكَثرة.

قال سيبويه في باب جمع (فِعْل): "وربَّما بُنيَ (فِعْل) على (أفْعُل) من أبنية أدنى العدد، وذلك قولهم: ذِئب وأذؤب...، ورِجْل وأرجُل، إلَّا أنَّهم لا يجاوزون الأفعُل، كما أنَّهم لا يجاوزون الأكُفّ"[3]، وممَّا جاء في كلام العرب مجموعاً على (أكُفْ)، وأُريد به الكَثرة، قول الفرزدق[4]:

إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبيلةٍ أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفّ الأصَابِعُ

ولكنَّنا نجدُ كُفوفاً مستعملةً في جمع (كفّ) للكثرة، جاء في العين: "الكفّ: كفّ اليد، وثلاثُ أكُفّ، والجمع: كُفوف"[5]، وممَّا جاء عليه في كلام العرب قول أبي عَمارَة بن أبي طَرفة الهُذَليّ[6]:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 302/9، مادة (كفف)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 316/24، مادة (كفف).

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 282/5، مادة (كف)؛ الأزهري، أبو منصور محمَّد بن أحمد، تهذيب اللُّغة، تحقيق: محمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، 2001م، 335/9، مادة (كف).

(3) سيبويه، الكتاب، 575/3؛ وانظر كذلك: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 433/2؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 241/3؛ ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 92/2.

(4) الفرزدق، الدّيوان، شرحه وقدَّم له: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1987م، ص362.

(5) الفراهيدي، العين، 282/5، مادة (كفف)؛ وانظر كذلك: الأزهري، تهذيب اللُّغة، 335/9، مادة (كفف)؛ ابن منظور، لسان العرب، 302/9، مادة (كفف)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 311/24، مادة (كفف).

(6) البيت لأبي عمارة بن أبي طرفة الهذلي، السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج ومحمود محمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة، 877/1.

بكـــلّ ليـــلٍ صـــارِمٍ رَهيـــفٍ وذَابِـــلٍ يَلَـــدُّ بـــالكُفوفِ

وقولُ ليلى الأخيليّة[1]:

يقـــولُ كَتَحبيـــرِ اليَمـــانيِّ ونائِـــلٍ إذا قُلِّبَتْ دونَ العَطـــاءِ كُفُـــوفُ

وقولُ ابنِ أحمر[2]:

يدٌ ما قـــد يَـــدَيتُ علـــى سُـــكَيْنٍ وعَبـــدِ اللهِ إذْ نَهِـــشَ الكُفُـــوفُ

وجاء في القاموس المحيطِ جمعُ (كَفّ) على (كُفّ) أيضاً[3]، و(فُعُـــل) غيـــر مطّرد في جمع (فَعْل)، إلَّا أنْ يكونَ من باب أنَّ (فُعْل) هي أصل (فُعُول،) والفـــرق بينهما في طول الضمّة في (فُعُول)، وقِصرها في (فُعْل)، وأنَّ (فُعول) نشأت عـــن(فُعُل)[4].

ولهذا، فإنِّي أرى أنَّه لا سبيلَ للقول بالاستغناءِ بأكفّ عن كُفُوف؛ لوجود جمع الكَثرة في الاستعمال اللُّغويّ، كوجود أكفّ التي للقِلّة.

ولعلَّ ما حملَ النُّحاةَ على عدِّ جمع (كَفّ) على (أكُفّ) استغناءً عـــن جمـــع الكَثرة، هو أنَّها جاءَت بمعنى اليد، وفي الوقت نفسه تحمل معنـــىً مجازيًّـــا وهـــو النِّعمة[5]، فحملوها على يد التي يُستغنى فيها بأيدٍ التي للقلّة عن جمع الكَثرة[6]، علماً بأنَّ يد قد تُجمع على جمع كثرة، على (يُدِيّ)عند اللُّغويين، ولكنَّها جاءَت (أيدٍ)فـــي العضو، و(يُدِيّ) في النِّعمة[7].

(1) الأخيليّة، ليلى، الدّيوان، تحقيق: واضح الصَّمد، ط2، دار صار، بيروت، 2003م، 33/1.

(2) البيت منسوب لأبن أحمر، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 301/9، مادة (كفف).

(3) الفيروزآبادي، مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب، القاموس المحـــيط، مكتبـــة تحقيـــق التراث في مجلة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 2005م، 849/1، مـــادة (كفف).

(4) شاهين، عبد الصَّبور، المنهج الصَّوتي للبنية العربية، دار العلوم، ط2، 1977م، ص135.

(5) الزَّبيدي، تاج العروس، 317/24، مادّة (كفف).

(6) ابن جنّي، الخصائص، 268/1.

(7) ابن منظور، لسان العرب، 415/15، مادة (يدي).

3- الأسماء التي على وزن (فِعْل) الصحيح:

يقتضي القياس أن يُجمع (فِعْل) في القِلّة على (أفعال)[1]، وفي الكَثرة على (فِعال)[2]، وشذَّ منه ألفاظ في جمع القِلّة على (أفعُل)[3]، وقد نصَّ النحَّاة على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في بعض أمثلة هذا البناء، وذلك مثل:

أرجُل جمعُ رِجْل:

الرِّجْل: القَدَم للإنسان وغيره، قال أبو إسحاق: "والرِّجْلُ من أصل الفخذِ إلى القَدَم[4]، وقياس جمعه في القِلّة على (أرْجال)، واستُعملَ فيه (أرجُل) شذوذاً، وقياس جمعه في الكَثرة (رِجال)، ولكن رِجال في جمع رِجل غير مستعملة استغناءً بأرجل، جمع القِلّة، ولم يأتوا فيه بجمع الكَثرة[5]، "وذلك قولهم ذِئب وأذؤُب، وقِطع وأقطُع، وجِرو وأَجْرٍ وقالوا جِراء، كما قالوا ذِئاب، ورِجل وأرجُل، إلَّا أنَّهم لا يجاوزون الـ(أفعُل)، كما أنَّهم لم يجاوزوا الـ(أكُفّ)"[6]. وعليه قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾[7].

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص41؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص36.

(2) انظر: أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص35.

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1850/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص118؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص50؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص61.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 267/11، مادة (رجل).

(5) ابن جنّي، الخصائص، 268/1.

(6) سيبويه، الكتاب، 575/3؛ المُبرِّد، المُقتَضَب، 160/2؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 241/3؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 92/2.

(7) سورة الأعراف، آية (195).

وتابع اللُّغويون النُّحاةَ في استعمال جمع القِلّة وحده في رِجل استغناءً عن جمع الكَثرة[1]، ويبدو أنَّ العرب لم تستعمل جمع الكَثرة في رِجل؛ لأنَّها لو استعملته لكان قياسه رِجال، وهذا يلتبس بجمع (رَجُل)، فاستغنت العرب عن استعماله بجمع القِلّة (أَرْجُلٌ)؛ لمنعِ اللَّبْس بينهما.

4- الأسماء التي على وزن (فِعال):

يُعدُّ (فِعال) من أبنية المفرد الثلاثي المزيد بحرف، إذْ زيدت عليه الألف ثالثة، وذلك نحو: عِصام، وذِراع[2].

ويقتضي القياس أن يُجمع في القِلّة على (أفعُل)[3]، وفي الكَثرة على (فُعُل)[4]، وقد نصَّ النُّحاةُ على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في بعض أمثلة هذا البناء، وذلك نحو:

أذرُع جمع ذِراع:

الذِّراع: ما بين طرف المِرفَق إلى طرف الإصبع الوسطى[5]، وقياس جمعه في القِلّة (أذرُع)، وفي الكَثرة (ذُرُع)، وقد سُمع في جمعه للكثرة ذُرعان[6]، وهو جمعٌ شاذ، قد يكون من باب تغليب جمع (فُعُل) على (فِعال)[7]؛ لأنَّ الذِّراع يُقال فيه

---

(1) الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 695/2، مادة (رجل)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 26/29، مادة (رجل).

(2) انظر: نهر، هادي، الصَّرف الوافي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2010م، ص45.

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1816/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص113؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص41؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص117.

(4) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1833/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص116؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص45؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص48.

(5) ابن منظور، لسان العرب، 93/8، (ذرع).

(6) أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص71.

(7) الرفايعة، حسين، ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2006م، ص159.

الذَّرْع، جاء في تاج العروس: "تقول واسع الذِّراع، وواسع الذَّرْع"[1]، فجُمع الـذِّراع على (ذُرعان) من باب تغليب (فَعْل) على (فِعال) لخفَّته.

والمُستعمل عند النُّحاة هو أذرُع للقليل والكثير، قالوا: "ذراع وأذرُع، إذ كانت مؤنَّثة، ولا يجاوزون بها هذا البناء، وإنْ عنوا الأكثر، كما فعلوا ذلك بالأكفّ والأرجل، وقالوا: شمال وأشمُل، وقد كُسِّرت على الزِّيادة التي فيها، فقالوا: شَمائل، كما قالوا في الرسالة رَسائل"[2].

وممَّا جاء عليه، قولُ أبي ذُؤيب الهُذليّ [3]:

يَعثُرن في حَـدِّ الظُّبات كأنَّمـا كُسِيَت بُرودَ بَنـي تَزيـدَ الأَذْرُعُ

وذِراعُ عنَد سيبويه مؤنَّثة، لا غير، وقد تُذكَّر، وجمعها أذرُع وذُرْعان[4]، وقال الزجَّاج: "التذكيُر شاذّ غير مختار، وجمعها أذرُع وذُرعان"[5].

وبهذا، فإنَّ ما جاء به النُّحاةُ من قولهم بالاستغناء عن جمع الكَثرة بأذرُع التي للقلّة، قد تأتَّى من عدم وجود الجمع القياسي لـ(ذراع) في الكَثرة، يزيد على ذلك عدم وجود الشَّواهد على جمع الكَثرة لـ (ذِراع)، وما ثبتَ في جمعها على (ذُرعان) ما هو إلّا من كلام بعض اللُّغويين الذي لا يؤيِّدونه بالشَّواهد كما تقدَّم.

ثانياً- الاستغناء بصيغة (أفعال) للدِّلالة على الكَثرة:

تُعدُّ صيغة (أفعال) من صيغ جمع القِلّة الأربعة التي حدَّدها النُّحاة والصَّرفيُّون، غير أنَّهم صرَّحوا بأنَّه يُستغنى بهذه الصيغة عن أبنية جموع الكَثرة في بعض الألفاظ، ويُمكن أن يقع هذا الاستغناء في المواضع الآتية:

---

(1) الزَّبيدي، تاج العروس، 7/21، (ذرع).

(2) سيبويه، الكتاب، 606/3؛ وانظر كذلك: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 8/3.

(3) الشُّعراء الهذليّون، ديوان الهذليين، أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965م، 10/1.

(4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 716/1، مادة (ذرع)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 5/21، مادة (ذرع).

(5) الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 207/1، مادة (ذرع).

1- الأسماء التي على وزن (فَعْل) الأجوف الواوي:

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعْل) الأجوف الواوي في القِلّة على (أفْعال)؛ نحو: حَوْض التي تُجمع على (أحْواض)[1]، ولم يُجمع على (أفعُل) كالصحيح في بابه، ولعلَّ في ترك (أفعُل) علّةً صوتيّةً تتمثَّلُ في صعوبة نُطق الضمَّة على الواو، قال سيبويه في باب جمع (فَعْل): "أمَّا ما كان من بنات الياء والواو فإنَّك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كسَّرته على (أفعال)، وذلك سَوْط وأسواط، وثَوْب وأثواب، وقَوْس وأقواس، وإنَّما منعهم من أن يبنوهُ على (أفعُل) كراهية الضمَّة في الواو، فلمَّا ثَقُل ذلك بنوهُ على (أفعال)"[2]، وقد أجاَز بعضُهم همَز الواو تجنُّباً للثِّقل، فقالوا: (أثؤُب)[3].

وما جاء منه على (أفعُل) قليل[4]، فقد جاء في جمع (ثوب) أثواب وأثوُب، ومنه قول حميد بن ثور الهلالي[5]:

لكلّ دَهرٍ قد لبستُ أثوُباً من ربطةٍ واليُمنَةَ المُعَصَّبا

ويقتضي القياس كذلك أن يُجمع (فَعْل) الأجوف الواوي في الكَثرة على (فِعال)[6]، ولم يُجمع على (فُعول) كغيره في هذا الباب، فالمعروف أنَّ (فَعْل) يجمع

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 114/1؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص41؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص34.

(2) سيبويه، الكتاب، 578/3؛ وانظر كذلك: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 437/2.

(3) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 218/10، (ثوب).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 588/3؛ الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، 522/2.

(5) الهلالي، حميد بن ثور، الدّيوان، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص61.

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1850/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 118/1؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص50؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص61.

في الكَثرة على (فُعُول)[1] ما عدا الأجوف الواوي الذي يُجمع على (فِعال)، نحو: حوض وحِياض، وذلك تجنُّباً للثِّقل المتأَتِّي من الضمَّة على الواو، وكذلك الضمَّة التي تسبقه[2]، فلو جُمع (حَوْض) على (فُعُول) لكان جمعه (حُوُوض)، وهذا اللَّفظ فيه ثِقل ظاهرٌ لا يخفى؛ لذلك كان القياس أن يُجمع على (حِياض) التي أصلها (حِواض)، ولكن قُلبت الواو ياءً؛ لتحقيق الانسجام الصَّوتي مع الكسرة التي قبلها؛ تحقيقاً للتَّخفيف، فالواو تُقلب ياءً إذا جاءَت عيناً في جمع التكسير شريطة أن تُسبق بكسرة، ويأتي بعدها ألف[3]، ويرى المحدثون أنَّ هذا القلب جاء من باب المماثلة، وهي هنا المماثلة التقدميّة التي يؤثِّر فيها صوت سابق في صوتٍ لاحقٍ له؛ للتخلُّص من سياق صوتي صعب[4]، ويمكن تمثيل ذلك صوتيَّاً كما يلي:

(حياض) hiyā un ⟵ (حِواض) iwā un ⟵ (حوض) aw

مرحلة تأثير الكسرة في مرحلة الجمع على الأصل (مرحلة المفرد)

شبه الحركة الواو (w)

وقلبها ياءً (y)

وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في بعض أمثلة هذا البناء، نحو: جَوْز وأَجْواز، ولم يجمعوه جمعَ كثرةٍ، وربَّما يكون هذا الاستغناء تجنُّباً للتغيير الذي ذكرناه، وهو قلب الواو ياءً، خاصةً مع توافر البديل، وهو جمع القِلّة (أفعال) الذي قد يدلُّ على الكَثرة كما يدلُّ على القِلّة، والسياق هو المسؤول عن تحديد أي الدلالتين هي المقصودة، وهذا التعليل قد ذكره النُّحاة أنفسهم في بعض مواطن الاستغناء في أبواب الجمع ، وسيأتي ذِكرُها لاحقاً.

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1853/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 119/1؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص52؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص65.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 567/3.

(3) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 108/2-109.

(4) انظر: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، ص383.

أمَّا استعمال جمع الكَثرة في بعض ألفاظ هذا البناء، نحو: سياط وثياب وحِياض، وعدم الاستغناء عنه بجمع القِلّة، فراجع - في ظنِّي- إلى أن شيوعها يفرض تعدد جموعها من كثرة وقلة، خلافاً لتلك التي يقلّ شيوعها فيُستغنى بالقلة عن الكَثرة.

ومن الأمثلة التي نصَّ النُّحاة فيها على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في هذا الباب:

أ. أَجْواز جمع جَوْز:

الجَوْز: الوسط، وجوز الصَّحراء وسطها[1]، وقياس جمعه في القِلّة (أجواز)، وفي الكَثرة (جِياز)، وأصلها (جِواز)، قُلبت الواوُ ياءً؛ لتحقيق التجانس الصَّوتي مع كسرة الجيم، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة.

جاء في الكتاب لسيبويه عند حديثه عن جمع (فَعْل): "وقد يلزمون الـ (أفْعال) في هذا، فلا يجاوزونها، كما لم يجاوزوا الـ (أفعُل) في باب (فَعْل) الذي هو غير معتلّ...، وذلك نحو: لَوح وألواح، وجَوْز وأجواز، ونَوْع وأنواع"[2].

وممَّا جاء عليه في كلام العرب حديثُ أبي النُّعمان: "إنَّ في النَّار أوديةً فيها حيَّاتٌ أمثالُ أجواز الإبل"[3]، وقول زهير بن أبي سلمى[4]:

مُقَـوَّرَةٌ تتبـارى لا شَـوارَ لهـا ... إلَّا القُطُوعُ على الأجْوازِ والوُرُكِ

وقول كُثيِّر عزَّة[5]:

عَسُوفٌ بـأجواز الفَـلا حِمِيَرِيَّـةٌ ... مَريشٌ بـذنبان السَّـبيبِ تَليلُهـا

---

(1) الفراهيدي، العين، 164/6، (جوز)؛ ابن منظور، لسان العرب، 329/5، (جوز).

(2) سيبويه، الكتاب، 578/3؛ وانظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 437/2.

(3) الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، 316/1، (جوف).

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 329/5، (جوز)؛ والرواية في الدّيوان: "على الأنساعِ والوُرُك". انظر: زهير بن أبي سلمى، الدّيوان، شرحه وقدَّم له: علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1988م، ص79.

(5) كثير عزّة، الدّيوان، جمعه وشرحه: إحسان عبَّاس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1971م، ص260.

والمقام فيما سبق مقام تكثير، ولكنَّ المستعمل فيها هو جمع القِلّــة (أجــواز) علــى (أفعال).

وَوَافقَ اللغويُّون النُّحاة، فلم يذكروا جمعاً غيــر (أجــواز) فــي (جَــوْز)[1]، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

ب. أَلْواح جمعُ لَوْح:

اللَّوحُ: كلُّ صفيحةٍ عريضةٍ من خشبٍ أو عظمٍ[2]، وقياس جمعِهِ فــي القِلّــة (ألواح)، وفي الكَثرة (لِياح)، وأصلها (لِواح)، قُلبت الواو يــاءً لتحقيــق التجــانس الصوتي مع كسرة اللام، كما في (جياز وجِواز). ولكن جمع الكَثرة غير مســتعمل استغناءً عنه بجمع القِلّة كما ذكر النُّحاة[3]، وجاء عليه قولــه تعــالى: **(**وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ**)**[4].

ولم يذكر اللغويون جمعاً غير (ألواح)[5]، وهذا يؤيِّد الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة كما ذكره النُّحاة، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

ج. أنواع جمع نَوْع:

النَّوع: الضَّربُ من الشيء[6]، وقياس جمعه في القِلّة (أنواع)، وفي الكَثــرة (نِياع)، وأصلها (نِواع)، قُلبت الواو ياءً لتحقيق التجانس مع كسرة النون، ولكن جمع

---

(1) انظر: الفراهيدي، العين، 164/6، (جوز)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظــم، 522/7، (جوز)؛ ابن منظور، لسان العرب، 329/5، (جوز)؛ الزَّبيدي، تــاج العــروس، 81/15، (جوز).

(2) الزَّبيدي، تاج العروس، 101/7، (لوح).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 578/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 437/2.

(4) سورة الأعراف، آية (145).

(5) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 571/1، (حلو)؛ ابن سيده، المُحكــم والمحــيط الأعظــم، 13/4؛ ابن منظور، لسان العرب، 548/2، (لوح)؛ الزَّبيــدي، تــاج العــروس، 101/7، (لوح).

(6) ابن منظور، لسان العرب، 364/8، (نوع).

الكَثرة غير مستعمل على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة كما ذكر النُّحاة[1]، وممَّا جاء عليه قول الكُميت[2]:

كلُّ أنواعِ ذلك العيش قد ذقـ ـتُ وما زال من جديدٍ وبالِ

وَوَافقَ اللغويون النُّحاة في هذا الاستغناء فلم يذكروا غير (أنواع) في جمع (نَوْع)[3]، وهو من أبنية جمع القِلّة، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

د. أيَّام جمع يَوم:

اليوم: معروفٌ، ومقداره من طلوع الشمس إلى غروبها[4]، وقياس جمعه في القِلّة (أيَّام)، "وأصلها (أيوام) قُلبت الواو ياءً وأُدغمت بالياء"[5]، وفي الكَثرة (ييام)، وأصلها (يوام) قُلبت الواو ياءً؛ لتحقيق الانسجام الصوتي مع كسرة الياء، ولكن جمع الكَثرة غير مستعمل، والمستعمل هو جمع القِلّة (أيّام) استغناءً عن جمع الكَثرة.

ذكر ابن جنيّ في الخصائص (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء) أنَّهم جمعوا يوم على أيّام، ولم يستعملوا فيه جمع الكَثرة[6]، وممَّا جاء عليه قوله تعالى: **(**وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ**)**[7]، فقد جاء الجمع (أيّام) في الآية السَّابقة على (أفعال)، وهو في سياق الكَثرة.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 578/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 437/2.

(2) الكميت بن زيد، الدّيوان، تحقيق: محمَّد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت- لبنان، 2000م، ص366.

(3) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 955/3، (نوع)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 371/2، (نوع)؛ ابن منظور، لسان العرب، 364/8، (نوع)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 287/22، (نوع).

(4) الفراهيدي، العين، 433/8، (يوم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 648/12، (يوم).

(5) انظر: الفراهيدي، العين، 433/8، (يوم)؛ ابن فارس، أحمد بن فارس القزوينيّ، مقاييس اللُّغة، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط1، دار الفكر، 1979م، 160/6، (يوم).

(6) ابن جنيّ، الخصائص، 268/1؛ وانظر: السّيوطي، الأشباه والنظائر، ص124.

(7) سورة إبراهيم، آية (5).

ولم يذكر أصحاب المعاجم جمعاً غير (أيّام) في (يوم)[1].

ولعلَّ السَّبب في هذا الاستغناء يختلف شيئاً عن الاستغناء في جمع (جوز، ونوع، ولوح) إذ إنَّه يتشكَّل فيه سياق لُغوي صعب حتى بعد قلب الواو ياءً، وهذا السياق هو وقوع كسرةٍ بين يائين في (ييام)؛ لذلك اكتفوا بجمع القِلّة فيه.

2- الأسماء التي على وزن (فَعَل) الصحيح غير المُضاعَف:

يُعدُّ (فَعَل) أحدَ أبنية المفرد الثلاثي المجرَّد، يكون اسماً، نحو: فرسَ، وصفةً، نحو: بَطَل[2]. ويقتضي القياس أن يُجمع (فَعَل) الصحيح في القِلّة على (أفعال)[3]، وفي الكَثرة على (فِعال)، أو (فُعلان)؛ لأنَّ (فَعَل) إذا كان اسماً صحيح اللام غير مضعَّف، فإنَّه يُجمع في الكَثرة على (فِعال)، نحو: جبَل وجِبال، وجَمل وجِمال[4]، ويُجمع على (فُعْلان) بشرط كونه اسماً صحيح اللام، نحو: أسَد وأُسْدان، وبلَد وبُلْدان[5]، ولكن النُّحاة نصُّوا على الاستغناء بجمع القِلّة (أفعال) عن جمع الكَثرة (فِعال) أو (فُعلان) في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

أ- أَرْسان جمعُ رَسَن:

الرَّسَنُ: الحبلُ[6]، وقياس جمعه في القِلّة (أرسان)، وفي الكَثرة (رِسان) أو (رُسْنان)، ولكنَّ المستعمل هو جمع القِلّة، أمَّا جمع الكَثرة فغير مستعمل على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة.

---

(1) انظر: الفراهيدي، العين، 433/8، (يوم)؛ ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 160/6، (يوم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 649/12، (يوم).

(2) انظر: كحيل، التبيان، ص18.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4 وما بعدها؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص36.

(4) الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص118؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص61؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربية، ص50.

(5) السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 321/3؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص120؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربية، ص53.

(6) الفراهيدي، العين، 242/7، (رسن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 180/13، (رسن).

جاء في الكتاب: "وربَّما جاء الـ (أفعال) يُستغنى به أن يُكسّر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد، فيُعنى به ما عُني بذلك البناء من العدد، وذلك نحو: قَتَب وأقتاب، ورسَن وأرسان"[1].

وجاء في المقتضب في جمع رسَن وقتَب: "تقولُ أرسان وأقتاب فلا يكون جمعٌ غيره"[2]، فقد اكتفوا بأرسان عن جمع الكَثرة[3]، وممَّا جاء فيه مجموعاً جمع قلّة والمقام للتكثير، قول امرئ القيس[4]:

مَطَوْتُ بهم حتَّى تكِلّ مطيُّهم وحتَّى الجياد ما يُقَدْنَ بأرسانِ

وقد وافَقَ اللغويُّون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلا يذكرون في جمع رسَن إلَّا أَرْسان التي للقلّة[5]، ولم يذكروا شيئاً من أبنية الكَثرة، وأضاف بعضهم (أرسُن) في القِلّة[6]، وهو جمعٌ شاذٌّ في رسَن[7]، وقد يكون هذا الشُّذوذ من باب أمن اللَّبْس بين المفرد والجمع، فقد جاء أنَّ (أرسانَ) للحَزَن من الأرض، وكذلك (أرسان) جمع (رَسَن)، فعدلوا إلى جمع (رَسَن) على (أرسُن)؛ لتحقيق أمن اللَّبْس بين المفرد والجمع[8].

وجاء في المصباح المنير، أنَّ رسَن يُجمع على (رُسُن) في الكَثرة، إذ يقول: "الرَّسَنُ: الحَبْلُ، والجمع: أرسان، وربَّما قيل رُسُن، بضمَّتين. قال سيبويه: لا تجمع إلَّا على أرسان"[9]، وهذا الجمع (رُسُن) قد تفرَّد به صاحب المصباح، ولم يؤيّدْه

---

(1) سيبويه، الكتاب، 570/3-571.

(2) المُبرِّد، المُقتَضَب، 201/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 238/3.

(4) امرؤ القيس، الدّيوان، اعتنى به: عبد الرَّحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2004م، ص161.

(5) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 722/2، (رسن)؛ ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 394/2، (رسن).

(6) ابن منظور لسان العرب، 180/13، (رسن).

(7) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص34.

(8) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف، ص101.

(9) الفَيُّوميّ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 227/1، (رسن).

بشاهدٍ، وكذلك بدأ قوله بـــ: "ربَّما قيل"، وهي تفيد التقليل، يُضاف إلى ذلك أنَّ بناء (فُعُل) لا يطّردُ في جمع (فَعَل)، وبذلك فإنَّ الاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

ب- أَغْلاق جمع غَلَق:

الغَلَقُ: المِغلاق، وهو ما يُغلقُ به الباب ويُفتَحُ[1]، وقياس جمعه في القِلّة (أغلاق)، وفي الكَثرة (غِلاق) و(غُلقان)؛ ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل، والمستعمل هو جمع القِلّة (أَغْلاق) على سبيل الاستغناء به عن جمع الكَثرة، بناءً على ما ذكر سيبويه، حيث قال في الكتاب: "وتقول في المُضاعَف: لبَبٌ وألباب، ومدَدٌ وأمداد، وفنَنٌ وأفنان، ولم يجاوزوا الـ (أفعال) كما لم يجاوزوا الأقدام والأرسان والأغلاق"[2]. وجاء عليه قول الفرزدق فيما نُسبَ له[3]:

فَبِتْنَ بِجَانبيَّ مُصَرَّعَاتٍ وَبِتُّ أُفُضُّ أَغْلاقَ الخِتامِ

ولم يُضف اللغويون وأصحاب المعاجم جمع كثرةٍ، فلم يذكروا إلَّا (أَغْلاق) في القِلّة والكَثرة[4].

ج- أقتاب جمع قتَب:

القَتَبُ: هو الرَّحل الصغير[5]، وقياس جمعه في القِلّة على (أقتاب)، وفي الكَثرة على (قِتاب) و (قُتْبان)، ولكن لم يُسمع فيه جمع الكَثرة استغناءً بـ (أَقْتاب) للقلّة والكَثرة.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 291/10، (غلق).

(2) سيبويه، الكتاب، 572/3؛ وانظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 97/2.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 291/10، (غلق).

(4) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 385/5، (غلق)؛ ابن منظور، لسان العرب، 291/10، (غلق)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 263/26، (غلق).

(5) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 255/1، (قتب؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 343/6، (قتب).

وذكر النُّحاة الاستغناء بـــ (أَقْتاب) في نصوصهم التي ذكروا فيها الاســـتغناء بأرسان السَّابقة[1]، وممَّا جاء عليه في الشِّعر قول النابغة الذبياني[2]:

خَلْفَ العَضَارِيطِ لا يُوقَيْنَ فاحِشَـــةً مُستَمِســـكاتٍ بِأَقتَـــابٍ وأَكْـــوَارِ

وهذا الجمع أقتاب هو الوارد في المعاجم العربيّة[3]، ولم يذكروا غيره، أو يشـــيروا إلى بناءٍ خاصٍّ بالكَثرة، كما هو الحال بـــ (أرسان) المُلازمة لها في أمثلة النحويِّين.

د - أقدام جمع قَدَم:

القَدَمُ: الرِّجل[4]، وقياس جمعها في القِلّة على (أقدام)، وفي الكَثرة على (قِدام) و (قُدْمان)، لكنَّهم استغنوا فيه بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة.

قال سيبويه بعد حديثه عن الجمع في باب (فَعَل) المُضاعَف: "ولم يُجـــاوزوا الـــ (أفعال)، كما لم يجاوزوا الأقدام والأرسان والأغلاق"[5]، وممَّا جاء عليه قولـــه تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾[6]، والمقام في الآية السَّـــابقة مقـــامُ تكثيـــر، والمستعمل فيه جمعُ القِلّة (أقدام).

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 570/3-571؛ المُبرِّد، المُقتَضَب، 20/2؛ ابـــن يعـــيش، شـــرح المفصَّل، 238/3.

(2) النابغة الذبياني، الدّيوان، ص124. والعُضْرُوطُ: الأجِيرُ، ج: عَضَارِطُ وعَضَارِيطُ، انظـــر: الزبيدي، تاج العروس، 475/19

(3) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 255/1، (قتب)؛ ابن منظـــور، لســـان العـــرب، 661/1، (قتب)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 489/2، (قتب)؛ الفيروزآبـــاري، القـــاموس المحـــيط، 122/1، (قتب)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 516/3، (قتب).

(4) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 324/6، (قدم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 470/12، (قدم).

(5) سيبويه، الكتاب، 572/3.

(6) سورة البقرة، آية (250).

ولم يذكر اللُّغويون جمع كثرةٍ في (قَدَم)، واقتصروا على جمع القِلّة فيه[1]، إلَّا ما جاء في لسان العرب وتاج العروس من أنَّ القدَم يجمع في الكَثرة على (قُدام) بوزن (فُعال)، يقول ابن منظور: "القَدَمُ من لدن الرُّسغ: ما يطأُ عليه الإنسان، قال ابن برّي: وقد يُجمع قَدَم على قُدام"[2]، ومثل هذا جاء في تاج العروس[3].

وهذا الجمعُ يُمكنُ ردُّه من عدّة وجوه:

أولّها: إنَّ بناء (فُعال) ليس بناءً قياسياً من أبنية جمع الكَثرة، وإنَّما هو بناء جمع سماعيّ عند سيبويه، جُمعت عليه ألفاظٌ محدَّدة، ليس فيها من باب (فَعَل)، نحو: نُفَساء: نُفاس، وظِئْر: وظُؤار، وفَرِير وفُرار[4].

ثانيها: استشهد ابن منظور والزّبيدي لهذا الجمع ببيتٍ لجرير بروايةٍ تختلف عمَّا جاء في نص الدّيوان، والبيت في لسان العرب والتاج[5]:

فَأَنتم بَني الخُوّارِ يُعرفُ ضَربُكُم وأُمّاتُكم فُتْخُ القُدامِ وَخَيضَفُ

أمَّا نصَّ البيت في الدّيوان[6]:

فَأَنتم بَني الخُوَّارِ يُعرَفُ ضَربُكم وأمّاتُكم فَخٌّ قُذَامٌ وَخَيضَفُ

وهذا البيت – برواية فُتْخ القُدام- لم يذكره غير ابن منظور والزبيديّ ، وذكره غيرُهم براوية – فخٌّ قُذام – أي كما جاء في الدّيوان[7].

---

(1) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 324/6، (قدم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 470/12، (قدم)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 429/2، (قدم)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1147/1، (قدم)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 236/33، (قدم).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 470/12، (قدم).

(3) الزَّبيدي، تاج العروس، 236/33، (قدم).

(4) الحديثي، أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه، ص322.

(5) ابن منظور، لسان العرب، 470/12، (قدم)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 236/33، (قدم). والفَتَخُ: (عِرَضُ الكَفِّ والقَدَمِ وطُولُهما) انظر:الزبيدي، تاج العروس،308/7 (فتخ)

(6) جرير، الدّيوان بشرح محمد بن حبيب، ترجمة: نُعمان محمَّد أمين طه، ط3، دار المعارف، 2009من 932/1. وامرأة فَخٌّ وفَخَّةٌ: قَذِرَةٌ ، انظر الزبيدي، تاج العروس،42/3 (فخ)

(7) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 524/4، (فخخ).

ثالثها: إنَّ ابن منظور والزبيدي أوردا هذا البيت بالروايتين مرّةً في مادّة(فــخّ)[1]، للاستشهاد به على معناها، ومرّةً في باب قَدَم للاستشهاد على الجمع (قُدام).

وبهذا، فإنَّه يُمكن القول إنَّ الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في باب قَدَم هو الأقرب إلى الحقيقة اللُّغويّة.

هــ- أقلام جمع قَلَم:

القَلَم: الذي يُكتب به، وكذلك السَّهم الذي يُجال بينَ القوم في القمار[2]، وقياس جمعه في الكَثرة على (قِلام)، و (قُلمان)، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل، اســتغناءً عنه بجمع القِلّة.

جاء في شرح المفصَّل أنَّه استُغني فيه بجمع القِلّة (أقلام) عن جمع الكَثرة[3]، قال تعالى: **(**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ**)**[4]، وقوله تعالى: **(**إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ**)**[5].

والمقام في الآيتين مقام تكثير، ولكنَّ الجمع المستعمل هو من أبنيــة القِلّــة، وذكر اللغويون أن قلَم يُجمع على قِلام في الكَثرة[6]، لكنَّهم لم يؤيِّدوه بشاهدٍ جاء فيه قِلام، ولعدم وجود ما يُثبت كلامهم في هذا الجمع، فإنَّه يمكن القول بأنَّ الاســتغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 42/3، (فخخ)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 311/7، (فخخ).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 490/12 (قدم).

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 240/3؛ وانظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1850/4.

(4) سورة لقمان، آية (27).

(5) سورة آل عمران، آية (44).

(6) ابن منظور، لسان العرب، 490/12، (قدم)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحــيط، 1151/1، (قلم)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 290/33، (قدم).

3- الأسماء التي على وزن (فَعَل) المُضاعَف:

يقتضي القياسُ أن يُجمعَ (فَعَل) المُضاعَف في القِلّة والكَثرة على (أفعال)[1]، وذكرَ ابن يعيش أنّ العربَ لم تستعملْ فيه بناءَ الكَثرة، واستغنت عنه بجمع القِلّة، إذ يقول: "والبناء إذا كثُر، توسَّعوا في جمعه، ألا ترى أنَّ (فَعْلاً) ساكن العين لمّا كان أكثر من (فَعَل)، جاؤوا لمُضَاعَفهِ ببناء قلّة وبناء كثرة، نحو: قولهم: (صَكّ) و (أصُكّ) و (صكوك). ولم يجئ في مثل (مَدَد)، و (فَنَن): (مِداد)، و(فِنان)، ولا (مُدود)، ولا (فُنون)[2]؛ أي أنّهم اكتفوا فيه بجمع القِلّة؛ لقلّة هذا البناء في المفرد، مقارنة مع (فَعْل) المُضاعَف ساكن العين، وأمَّا ما جاء منه مجموعاً على أحد صيغ الكَثرة، قد يكون شاذاً، مثل: جمع (طَلَل) على (طُلول)، وقد يُفسَّر هذا الشُّذوذ بالحمل على المعنى[3]، فقد حُمِل (الطَلَلُ) على معنى الشَّخْص[4]، بوزن (فَعْل) الذي يُجمع قياساً على وزن (فُعُول)، وكذلك (بُلَّان) التي أشار بعضُ اللُّغويين إلى أنَّها جمع (بَلَل)، قد تكون مفرداً، كالغفران والرُّجحان[5]، قال الشاعر[6]:

والرَّحمُ فابلُلَها بخَيرِ البُلَّان فإنَّها اشتُقَّتْ من اسمِ الرَّحمانِ

وبذلك قد يكون الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في هذا الباب؛ لتحقيق أمن اللَّبْس؛ لأنَّ أغلب مفردات (فَعَل) المُضاعَف، تأتي بصيغة (فَعْل) المُضاعَف، أو (فُعْل) المُضاعَف، فمثلاً نقول: (فَنَن وفَنّ)، و(لبَب ولُبّ)، وعندَ الجمعِ قد يلتبس المعنى بينهما، لذلك استغنوا ببناء القِلّة لما كان على وزن (فَعَل)، وبناء الكَثرة لما

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص41؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص36.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 240/3.

(3) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص131.

(4) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1026/1، (طلل).

(5) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 372/10، (بلل).

(6) البيت غير منسوب، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 64/11، (بلل)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 122/28، (بلل).

كان على وزن (فَعْل) أو (فُعْل)، ومن الأمثلة التي ذكرها النُّحاة ممّا استُغني فيه بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في هذا الباب:

أ. أفنان جمع فَنَن:

الفَنَنُ: الغُصْنُ[1]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة على (أفنان)، على سبيل الاستغناء عن أبنية جمع الكَثرة[2].

وجمع القِلّة (أفنان) قد يكون جمعاً لـ (فَنَن) بمعنى الغُصْنِ، أو (فَنّ) بمعنى الألوان، ، وبهذا فُسّرت كلمة (أفنان) في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾[3].

جاء في التهذيب: "وقال عكرمة في قوله: "ذواتا أفنان"، قال: ظِلُّ الأغصان على الحيطان، وقال أبو الهيثم: فسّره بعضهم ذواتا أغصان واحدها حينئذٍ فَنّ وفَنَن، كما قالوا: سنّ وسنَن، وعنَّ وعَنَن، وقال غيره: واحد (الأفنان) بمعنى الألوان، وإذا أردت الأغصان فواحدها فَنَن"[4]، ويرى بعض المفسِّرين أنَّ تفسيرَه بالأغصان أجود، وأولى من تفسيره بفَنّ[5]؛ لأنَّ (أفعال) في (فَعَل) أكثر منه في (فَعْل) كفَنّ[6]، وفسَّر بعضهم الأفنان في الآية السَّابقة بالأغصان فقط، وواحدها (فَنن)، وجاءَ أنَّ (فَنّ) يُجمع قياساً على (فنون)، نحو: صكّ وصكوك[7]، وهذا قد يؤدِّي إلى القول بأنَّ العرب قد استغنت عن جمع الكَثرة في (فَنَن) تحقيقاً لأمن اللَّبْس بينها وبين (فَنّ) على (فَعْل)، فجمعوا (فَنَن) على (أفنان)، و (فَنّ) على (فُنُون).

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 398/3، (فنن).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 572/3؛ ابن السراج، الأُصول في النَّحو، 437/3.

(3) سورة الرَّحمن، آية (48).

(4) الأزهري، تهذيب اللُّغة، 335/15.

(5) انظر: الزجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، ط1، دار الكتب، بيروت، 1988م، 102/5؛ الألوسي، شهاب الدِّين محمود بن عبدالله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1415ه، 116/14.

(6) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 526/2.

(7) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 526/2.

ويؤيِّد ما سبق، قول الفيومي في المصباح المنير أنَّ "الفَنّ من الشيء: النوع منه، والجمع: فُنون، مثل: فَلْس وفُلوس، والفَنَن: الغُصن، والجمع: أفنان، مثل: سبَب وأسباب"[1].

ب. ألباب جمع لَبَب:

اللَّبَبُ: موضع القلادة من الصَّدر[2]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة على (ألباب)، وذلك على سبيل الاستغناء بِهِ عن أبنية الكَثرة[3].

وممَّا جاء عليه قول النبي **r** في الحديث: (إنَّ الله منع مَني بني مدلج لصلتهم الرَّحم، وطعنهم في ألباب الإبل)[4]، والمقام مقام تكثير، ولكنّه استعمل (ألباب) على وزن (أفعال) من أبنية جمع القِلّة.

ولم يذكر اللُّغويون غير (ألباب) في جمع (اللَّبَب)، وهم بذلك يوافقون ما جاء به النُّحاة من الاستغناء[5]، وقد يكون هذا الاستغناء من باب أمن اللَّبْس بين (لَبَب) و(لُبّ)، بمعنى خالص كلِّ شيء[6]، فاختاروا في جمعَ (لَبَب) (ألباب)، وفي جمع (لُبّ) (لُبوبُ) بوزنِ(فُعُول) وهو من أوزان جمع الكَثرة، جاء في القاموس المحيط: "لُبُّ النخلة، ولُبّ الجَوْزِ ونحوها، ما في جوفِه، والجمعُ لُبُوب"[7].

---

(1) الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 482/2، (فنن).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 733/1، (لبب).

(3) سيبويه، الكتاب، 572/3؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 240/3.

(4) الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، 223/4.

(5) الأزهري، تهذيب اللُّغة، 243/15، (لبب)؛ ابن منظور، لسان العرب، 733/1، (لبب)؛ الفيروزآباي، تاج العروس، 196/4، (لبب).

(6) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 729/1، (لبب).

(7) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 547/2، (لبب).

ج. أمداد جمع مدَدَ:

المدَدُ: ما يُمَد به الجند في الحرب[1]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثـرة علـى (أمداد)، على سبيل الاستغناء عن أبنية جمع الكَثرة[2]، مثل سابقتيه من هذا البنـاء (فَنَن وأفنان، ولبَبَ وألباب).

جاء في حديث أُويس: "كان عمر إذا أتى أمداد أهل اليمن، سألهم: أفيكم أويس ابن عامر"[3]، والأمداد هنا جمع (مدَدَ) وهم الأعوان والأنصار الذين كانوا يمـدُّون المسلمين في الجهاد[4].

ولم يذكر اللُّغويون غير هذا الجمع (أمداد) في (مَدَد)[5]، وهذا يؤيِّد قول النُّحاة بالاستغناء فيه، وقد يكون هذا الاستغناء من باب تحقيق أمن اللَّبْس بين (مَدَد) و(مَدّ)، بمعنى كثرة الماء[6]، فاختاروا في جمعِ (مَدَد) (أمداد)، وفي جمعِ (مَدّ) (مُدُود) بوزنِ (فُعُول) وهو من أوزان جمع الكَثرة، جاء في لسان العرب: "والمَدُّ كثرةُ أيام المُدُود، وجمعهُ مُدُود"[7].

4- الأسماء التي على وزن (فَعَل) المعتلّ الأجوف الواوي:

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعَل) المعتل الأجوف في القِلّة على (أفعال)[8]، وفي الكَثرة على (فِعلان)؛ لأنَّ (فَعَل) إذا كان واوي العين فإنّه يُجمع على (فِعلان)، نحو:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 398/3، (مدد).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 572/3؛ ابن السراج، الأُصول في النَّحو، 437/3؛ ابـن يعـيش، شرح المفصَّل، 240/3.

(3) النيسابوريّ، مسلم بن الحجَّاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد البـاقي، دار إحيـاء التراث العربي، بيروت، 1969/4.

(4) ابن منظور، لسان العرب، 398/3، (مدد).

(5) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 398/3، (مدد)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 162/9، (مدد).

(6) ابن منظور، لسان العرب، 397/3، (مدد).

(7) ابن منظور، لسان العرب، 397/3، (مدد).

(8) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4 وما بعدها؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص41؛ أبـو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص36.

تاج وتيجان، ونار ونيران[1]، ونصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة (أفعال) عن جمع الكَثرة (فِعلان) في بعض أمثلة هذا البناء[2]، ولعلَّ السبب في الاستغناء عند النَّحويين هو قلّة بناء (فعَل) المعتل الواوي، يقول سيبويه بعد حديثه عن قياسية جمع (فعَل) المعتل الواوي: "وقد يُستغنى بأفعال في هذا الباب فلا يجاوزونه، كما لم يجاوزوه في غير المعتل، وهو في هذا الأكثر؛ لاعتلاله، ولأنَّه (فَعَل)، وفَعَلٌ يُقتصر فيه على أدنى العدد كثيراً، وهو أولى من (فَعْل) كما كان ذلك في باب (سَوْط)، وذلك نحو: أبْواب وأمْوال، وباع وأبْواع"[3]، وأمَّا استعمال جمع الكَثرة في بعض ألفاظ هذا البناء، نحو: تاج وتِيجان، وقاع وقِيعان، وعدم الاستغناء عنه بجمع القِلّة، فعائدٌ -في ظنِّي- إلى كثرة استعمال هذه الألفاظ، ومن الأمثلة التي نصّ النّحاةُ على الاستغناء فيها :

أ- أبواب جمع باب:

البابُ: المَدخَل أو الطَّاق الذي يُدخَلُ منه[4]، وقياس جمعه في القِلّة (أبواب)، وفي الكَثرة (بِيبان)، ولكن جمع الكَثرة غير مستعمل استغناءً بجمع القِلّة[5]. وممَّا جاء عليه، قول الحطيئة[6]:

غَذِيَّةٌ بَيْنَ أبوابٍ ودُورِ سَقَاها بردُ رائِحَةِ العَشِيّ

والمقام مقام تكثير، ولكنّه استعمل فيه جمع القِلّة (أبواب).

---

(1) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 321/3؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص120؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص53؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص68.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 591/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 591/3.

(4) الزَّبيدي، تاج العروس، 47/2، (بوب).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 591/3.

(6) الحُطيئة، الدّيوان برواية وشرح ابن السِّكِّيت، تحقيق: مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،1993م، 196.

ونجد جمع الكَثرة (بيبان) شائعاً في المعاجم[1]، غير أنَّهم لم يذكروا شاهداً يدلُّ على استعمال هذا الجمع، واكتفوا بالإشارة إليه، ممَّا يجعلنا نؤيِّد الاستغناء فيه.

ويُذكر أنَّ باب جُمع في القِلّة على (أبوبة)، وقد وصفه بعضهم بأنَّه جمع نادر[2]، يأتي في الشِّعر: ومنه قول ابن مقبل[3]:

هَنَّاكِ أَخْبِيَةٍ ولَّاجِ أَبْوِبَةٍ يَخلِطُ بالبِرِّ منه الجِدَّ واللِّينا

ويرى بعض العلماء أنَّ هذا الجمع (أبوبة) جاء بتأثير أخبِية؛ لتحقيق التوازن الموسيقي[4]، وهو ما عُرِف عند الكثير من القدماء بالازدواج، وفيه قد تغيّرت بنية الجمع " عن أصلها الذي يجب أن تكون عليه إلى بنية أخرى طلباً للازدواج مع بنية جمع آخر ورد في التركيب اللغوي نفسه"[5]، وهو (أخبِية).

ب- أبواع جمع باع:

الباع: "المسافة بين الكفَّين إذا بسطتهما"[6]، وقياس جمعه في القِلّة على (أبواع)، وفي الكَثرة على (بِيعان)، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل استغناءً عنه بجمع القِلّة[7].

---

(1) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 566/10، (بوب)؛ ابن منظور، لسان العرب، 223/1، (بوب)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 60/1، (بوب)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 48/2، (بوب).

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 223/1، (بوب)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 48/2، (بوب).

(3) ابن مقبل، الدّيوان، تحقيق: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، 1995م، ص284. والبيت منسوب لابن القُلاخ، كذلك؛ انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، 47/2، (بوب).

(4) انظر: القرطبي، أبو عبدالله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م، 410/1.

(5) المصاروة، جزاء، ظاهرة الازدواج في العربية، المجلة الأردنية في اللُّغة العربية وآدابها، المجلد الأول، العدد الأول، 2005م، ص31.

(6) ابن منظور، لسان العرب، 28/1، (بوع).

(7) انظر: سيبويه، الكتاب، 590/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 436/2.

وجاء عليه قول رؤبة[1]:

كـــأنَّ ضَـــبْعَيْهِ إذا تضـــرَّعا أبـــواعُ متَّـــاحٍ إذا تبوَّعـــا

ولم يذكر اللُّغويون جمعاً غير أبواع[2]، أمَّا جمع الكَثرة فلم يذكروه.

ج- أموال جمع مال:

المال: ما يملكُه الإنسان من كل شيء[3]، وقياس جمعه في القِلّـة (أمـوال)، وفي الكَثرة (مِيلان)، ولكنَّه غير مستعمل استغناءً عنه بجمع القِلّة[4]، وممَّا جاء على وزن القِلّة ويُراد به الكَثرة قول النبي **r** في الحديث: (لا تأخذوا من حَرَزَات أموال الناس)[5].

ولم يذكر اللُّغويون (مِيلان)، وما ذكروه هو جمع القِلّة (أموال) [6]، وتجـدر الإشارة إلى أنَّ جمع الكَثرة (فِعِلان) مستعملٌ في لهجتنـا المحكيّـة اليـوم كثيـراً. فيقولون: "عنده ميلان"؛ أي أموال كثيرة.

5- الأسماء التي على وزن (فَعَل) المعتلّ الناقص:

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعَل) المعتلّ الناقص علـى (أفعـال) فـي القِلّـة والكَثرة[7]، ولم يأتِ مقيساً على أبنية الكَثرة التي حدّدها النّحـاةُ والصّـرفيون، إلّـا

---

(1) رؤبة بن العجَّاج، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجَّاج، اعتنـى بترتيبه وتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، ص180.

(2) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 378/2، (بوع)؛ ابن منظور، لسـان العـرب، 21/8، (بوع)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 66/1، (بوع)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 683/1، (بوع)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 361/20، (بوع).

(3) الزَّبيدي، تاج العروس، 427/30، (مول).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 591/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 436/2.

(5) الجزري، النّهاية في غريب الحديث والأثر،367/1(حرز).

(6) انظر: الفراهيدي، العين، 344/8، (مول)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 248/15، (ميل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 635/11، (مول)؛ الفيروزآبـادي، القـاموس المحـيط، 1059/1، (مول)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 427/30، (مول).

(7) انظر: الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 114/1؛ أبو السُّعود، الفيصل فـي ألـوان الجموع، ص36.

بعض الألفاظ الّتي عدّوها شاذّةً، وذلك نحوَ (عَصَا) الّتي جمعوها على (عُصِيّ)، ويُمكن أن يكون جمعها على (فُعُول) من باب الحمل على المعنى، فالعَصَا بمعنى العُود، والعُودُ على (فُعْل) وهي من الأبنية التي تُجمع قياساً على فُعُول[1]، أمَّا جمع (قَفَا) على قُفِيّ، فقد يكون من باب التغليب، فقد غلَّبوا فيه (قِفْوَة) عند الجمع دون النَّظر إلى التاء[2].

وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في بعض أمثلة هذا البناء، ومنه:

أ. أرحاء جمع رَحَا:

الرَّحَا: الحجر العظيم المستدير الذي يُطحن به[3]، وقياس جمعه في القِلّة (أرحاء)، ولم يُسمع له جمع كثرة استغناءً بجمع القِلّة، قال سيبويه، "وقالوا رحًى وأرحاء، فلم يكسّروها على غير ذلك، كما لم يُكسّروا الأرسان والأقدام على غير ذلك، ولو فعلوا كان قياساً[4].

ولم يذكر اللُّغويون غير (أرحاء) في جمعها، ولعلَّ الاستغناء في هذا اللفظ راجعٌ إلى تجنُّب القلب الناتج عن تشكُّل سياق لُغوي صعب في آخرها، فحين تُجمع (رحى) على (فُعول) يكون جمعها (رُحُوّ)، فتقلب الواو ياءً ويُكسر ما قبلها، فتصبح (رُحِيّ)، وتجنُّباً لهذا القلب اكتفوا بجمع القِلّة (أرحاء) للدِّلالة على الكَثرة.

6- الصِّفات التي على وزن (فَعَل) الصحيح:

الأصل في الصِّفات أن تُجمع جمعَ مذكّر أو مؤنّثٍ سالماً[5]، وأمَّا جمعُها جمعُ تكسير فضعيف، قال ابن يعيش: "اعلم أنَّ تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والنون، وإنّما ضعُف تكسيرها؛ لأنَّها تجري مجرى الفعل، وذلك أنَّك إذا قلت

---

(1) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف العربي، ص131.

(2) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف العربي، ص130.

(3) الزَّبيدي، تاج العروس، 134/38، (رحو).

(4) سيبويه، الكتاب، 572/3؛ وانظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 437/2.

(5) ذلك لأن القياس في التركيب أن يأتي الفعل ثم الفاعل ثم تأتي الفضلات كالوصف والحال وغيرهما، وعليه فالوصفية تغلب على الصفة، وهو الأصل.

(زيدٌ ضاربٌ)، فمعناه يضرب أو ضرب؛ ولأنَّ الصفة في افتقارها إلى تقدُّم الموصوف، كالفعل في افتقاره إلى الفاعل...، وقد تُكسّر الصفة على ضُعف لغلبة الاسمية، وإذا كثُر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفيّةُ، وقلَّ دخول التكسير فيها، وإذا قلّ استعمال الصفة مع الموصوف، وكثُر إقامته مُقامة، غلبت الاسميّةُ عليها، وقوي التكسير فيها"[1].

فالصفة تُجمع جمع سلامةٍ في الأصل، ومع هذا فقد جُمعت بعض الصفات جمع تكسير لقربها من الأسماء؛ لأنَّها عند حذفه تقوم مقامه في الدلالة، وإذا جُمعت الصفات جمع تكسير، فإنَّ القياس يقتضي أن تُجمع في القِلّة على (أفعال)[2]، وفي الكَثرة على (فِعال)[3]، فهي تسير على قاعدة الأسماء من باب (فَعَل).

وقد نصَّ بعض النُّحاة على الاستغناء بـ (أفعال) عن (فِعال) في بعض أمثلة هذا البناء، قال سيبويه: "وأمَّا ما كان (فَعَلاً)، فإنَّهم يُكسِّرونه على (فِعال) كما كسَّروا (فَعْل)، واتّفقا عليه في الأسماء، وذلك قولك: حَسَن وحِسان، وسَبَط وسِباط، وقَطَط وقَطاط، وربّما كسّروه على (أفعال)؛ لأنَّه ممَّا يُكسر عليه (فَعَل)، فاستغنوا به عن (فِعال)، وذلك قولهم: بَطَل وأبطال، وعَزَب وأعزاب، وبَرَم وأبرام"[4]، وعلَّلوا هذا الاستغناء على أنَّه من باب قلّة البناء، كما علَّلوه في الأسماء، جاء في الكتاب: "وإنّما مَنع (فَعَل) أن يطّردَ اطّراد (فَعْل) أنَّه أقل في الكلام من (فَعْل) صفةً، كما كان أقل من الأسماء، وهو في الصفة أيضاً قليلٌ"[5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 252/3.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 628/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 14/3.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 629/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النحو، 14/3.

(4) سيبويه، الكتاب، 628/3.

(5) سيبويه، الكتاب، 629/3.

وأمَّا ما جُمع منه على (فِعال) نحو: (حَسَن) على (حِسان)، جاء في لسان العرب: "وجَمْعُ الحَسَنِ حِسان[1]، ومنه قول الأخطل[2]:

ثلاثٌ حِسَانٍ من نِـزارٍ وغَيْـرِهِمْ تَجَمَّعْنَ من شَتَّى فَعولينَ في قَصْرِ

ولعلَّ جمعها على (حِسان) قد يكون من باب الحمل على النقيض، فجُمعت على (حِسان) حملاً على (قَبيح) التي تُجمع على (قِباح)، قال ابن دُريد: "والحِسَانُ: جمعُ حَسَن ألحقوها بضدّها، فقالوا: قِباح وحِسان، كما قالوا: عِجاف وسِمان"[3].

جاء في لسان العرب: "السَّبْط والسَّبَط والسَّبِطُ: نقيض الجعد، والجمع: سِباط[4]. قال امرؤ القيس[5]:

سِبَاطِ البَنَانِ والقرانينِ والقَفَا لِطَافِ الخُصُورِ في تَمامٍ وإكمَالِ

وقد يكون جمعها على (فِعال)؛ لتحقيق أمن اللّبس في الجمع؛ لأنَّ جمعها على (أسباط) قد يلتبس مع جمع (سِبْط)، جاء في لسان العرب: "والسِّبْطُ من اليهود: كالقبيلة من العرب... وجمعُه أسْباط"[6]. قال السموأل[7]:

وبَقَايا الأَسْباطِ أسْبَاطِ يَعْقو بَ دارسِ التوراةِ والتَّابُوتِ

ومنه كذلك جمع (قَطَط) على (قِطاط)، قال ابن منظور: "ورجُلٌ قَطُّ الشَّعر وقَطَطُه بمعنًى، والجمع: قَطُّون، وقَطَطون، وأَقْطَاط، وقِطاط"[8]،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 114/13، (حسن).

(2) الأخطل، الدّيوان، تحقيق: مهدي محمَّد ناصر الدِّين، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ص176. شتَّى: مواضع متفرِّقة، عولين: ارتفعنَ.

(3) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 535/1، (حسن).

(4) ابن منظور، لسان العرب، 308/7، (سبط).

(5) امرؤ القيس، الدّيوان، ص138.

(6) ابن منظور، لسان العرب، 310/7، (سبط).

(7) السموأل، ديوانا عروة بن الورد والسموأل، ط1، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1982م، ص82.

(8) ابن منظور، لسان العرب، 380/7، (قطط).

قال ساعده الهذلي[1]:

ومِزَاجُها صَــهْبَاءُ فَــتَّ خِتَامَهــا قَرِطٌ من الخُرْسِ القِطَاطِ مُثَقَّــبُ

ولعلَّ جمعها على (قِطاط) من باب الحمل على (قَطّ) بوزن (فَعْل) الذي يُجمع في الصَّفة قياساً على (فِعال).

ومن الأمثلة التي استغنوا فيها (بأفعال) عن (فِعال) ما يأتي:

أ_ أبرام جمع بَرَم:

البَرَمُ: هو الذي لا يُياسر القوم، أي لا يشاركهم في المَيسر[2]، وقياس جمعه في القِلّة على (أبرام)، وفي الكَثرة على (بِرام)، ولكنَّ جمع الكَثرة غيــر مســتعمل فيها، والمستعمل فيها هو أبرام، على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة[3]، ومنه الحديث: "وفد مَذحِج كرامٌ غير أبرام"[4]، والمقام فيه للتكثير، وجاء عليه قــول الشاعر[5]:

إذا عُقَــبُ القــدُور عُــدِدْنَ مــالاً تحثُّ حلائِــلَ الأبْــرامِ عِرْسِــي

وجمع بَرَم على أَبرام، هو ما ذكره اللُّغويين[6]، فلم أجد منهم مــن ذكــر (بِــرام)، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللَّفظ.

---

(1) الشُّعراء الهُذليّون، ديوان الهذليين، 182/1. والقَرِط: الخَمَّار، والخُرس: العجــم الــذين لا يفقهون الكلام، والقِطاط: الجعاد.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 43/12، (برم).

(3) سيبويه، الكتاب، 628/3.

(4) الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، 121/1.

(5) البيت بلا عزو. انظر: الفراهيدي، العين، 272/8، (بــرم)؛ الأزهــري، تهــذيب اللُّغــة، 159/15، (برم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 43/12، (برم).

(6) انظر: الفراهيدي، العين، 272/8، (برم)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 159/5، (بــرم)؛ ابــن منظور، لسان العرب، 43/12، (برم).

ب- أبطال جمع بطَل:

البَطَلُ: الشُّجاع[1]، وقياسُ جمعه في القِلّة (أبطال)، وفي الكَثــرة (بِطــال)، والمستعمل هو (أبطال) استغناءً به عن جمع الكَثرة[2]، كما في بَرَم وأبرام، ومنــه قول النابغة الذبياني[3]:

ترى عرانينَ لا عُــزْلاً ولا كُشُــفَاً بيضَ الوجوهِ لدى الهيجاءِ أبطالاً

ولم أجد من اللُّغويين من ذكر جمع الكَثرة في (بطــل)، وذكــروا (أبطــال) فقط[4]، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللَّفظ.

ج- أعزاب جمع عَزَب:

العَزَبُ: الرَّجُلُ الذي لا أهل له[5]، وقياسُ جمعــه (أعــزاب) فــي القِلّــة، و(عِزاب) في الكَثرة، ولكنَّه غير مستعمل استغناءً عنه بــ (أعزاب)[6]، ومنه قــول لبيد[7]:

تَهــدي أوائِلَهُــنَّ كُــلُّ طِمِــرَّةٍ جرداءَ مثــل هِــراوَة الأعــزَابِ

ولم يذكر اللُّغويون في جمعه غير الأعزاب[8]، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللَّفظ.

7- الأسماء التي على وزن (فَعُل) الصَّحيح:

يُعدُّ (فَعُل) من أبنية الثلاثي المجرَّد اسماً، نحو: رجُل، وصفةً، نحو: نَــدُس؛ ويجوز فيه تفريعٌ واحد بإسكان العين، فيُقال في رَجُل رَجْل، ونَدُس نَــدْس، وذلــك

---

(1) الفراهيدي، العين، 431/7، (بطل).

(2) سيبويه، الكتاب، 628/3.

(3) النابغة الذبياني، الدّيوان، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص180.

(4) انظر: الفراهيدي، العين، 431/7، (بطل)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 240/13؛ الفَيُّــوميّ، المصباح المنير، 51/1، (بطل)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 91/28، (بطل).

(5) ابن منظور، لسان العرب، 272/9، (بطل).

(6) سيبويه، الكتاب، 628/3.

(7) لبيد بن ربيعة، الدّيوان، اعتنى به: حمدو طمَّاس، ط1، دار المعرفة، 2004م، 13/1.

(8) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 520/1؛ ابن منظــور، لســان العــرب، 596/1، (عــزب)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 114/1، (عزب)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 361/3، (عزب).

لتجنُّب الانتقال من خفيف وهو الفتحة إلى ثقيل وهي الضمّة[1].

ويقتضي القياس أن يُجمع (فَعُل) الصَّحيح على (أفعال) في القِلّة والكَثرة، ولم يأتِ مقيساً على أبنية الكَثرة التي حدَّدها النُّحاة[2]، إلَّا بعض الألفاظ التي سُمعَ فيها جمع الكَثرة سماعاً، مثل: رَجُل ورِجال[3]،ولعلَّ الاستغناءُ في هذا الباب - كما ذكر النَّحاةُ- عائدٌ إلى قلّة استعمال هذا البناء، قال ابن يعيش: "فأمَّا (فَعُل) بفتح الأول وضمّ الثاني، فهو كـ (فَعِل) يأتي على (أفعال)، قالوا: (عَجُز) و(أعجاز"، و(عَضُد) و(أعضاد)، ولم يتجاوزوه إلى غيره، كما لم يتجاوزوا (فَعِلاً)؛ لأنَّ (فَعُلاً) مضموم العين، أقلّ من (فَعِل) مكسور العين، وإذا لم يجاوزوا (فَعِلاً) أدنى العدد لقلّته، كان ذلك في (فَعُل) أولى؛ لأنَّه أقل"[4]، ويمكن تفسير جَمْعِ بعض الأسماء التي على وزن (فَعُل) على (فِعال)، نحو: ضَبُع وضِباع، ورجُل ورِجال، على أنَّه من باب تغليب (فَعْل) في المفرد على (فَعُل)؛ لأنَّ السَّاكن أخفُّ من الضمَّة[5]؛ لأنَّ الرّجل يكون بضمّ الجيم وسكونها[6]، وكذلك الضَبُع يكون بضمّ الباء وسكونها[7]، فكان جمعهما على لغة تسكين العين في المفرد.

ومن الأمثلة التي صرَّح النُّحاة فيها بالاستغناء عن جمع الكَثرة:

أ. أعجاز جمع عَجُز:

العَجُز: مؤخَّر الشيء[8]، وقياس جمعه على (أعجاز) في القِلّة والكَثرة، ولم يُسمع له جمعٌ على أبنية الكَثرة، استغناءً بجمع القِلّة عنه، كما جاء في قول ابن يعيش السَّابق، وعليه قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[9]، وما

---

(1) كحيل، التبيان، ص23.

2 وهي: أَفْعُل، أَفْعال، أَفْعِلَة، فِعْلَة

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص37.

(4) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3.

(5) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف العربي، ص140.

(6) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1003/1، (رجل).

(7) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 217/8، (ضبع).

(8) الفراهيدي، العين، 215/1، (عجز).

(9) سورة الحاقة، آية (7).

جاء في كلام بعض الحُكماء: "لا تدبّروا أعجازَ أمورٍ قد ولَّت صدورها"[1]، وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاةَ في هذا الاستغناء، فلم يُوردوا جمعاً غير (أعجاز)[2].

ب. أعضاد جمع عَضُد:

العَضُد: السَّاعد، وهو ما بين المرفق والكتف، وعضُد الحوض من إزائه إلى مُؤَخَّرِهِ[3]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أعضاد)، ولا يُكسّر على أوزان الكَثرة، استغناءً بجمع القِلّة، كما ذكر بعض النُّحاة[4]، مثل: عَجُز وأعجاز، وعليه قول لبيد بن ربيعة [5]:

راسخُ الدِّمَنِ على أعضادِهِ ... تَلَمَتْهُ كلُّ ريحٍ وسَبَلْ

وجاء عن ابن الأعرابي أنَّه قد يجمع على عُضُود، وعليه قال الشاعر[6]:

فارفَتَّ عُقْرُ الحوض والعُضُود ... من عكَرَاتٍ وطؤُها وئيدُ

وقد يكون هذا الجمع (عُضُود) على (فُعُول) جمعاً لـ (عَضْد)، وهي لغة أخرى في (عَضُد)، جاء في تهذيب اللُّغة، أنَّ العُضْد، والعَضُد، والعَضْد ثلاث لغات[7]، و(فُعُول) جمع كثرة قياسي في باب (فَعْل)[8]، فيكون من باب تغليب (فَعْل) على (فَعُل) طلباً للخفَّة.

---

(1) الأزهري، تهذيب اللُّغة، 220/1، (عجز)؛ ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 233/4، (عجز)؛ ابن منظور، لسان العرب، 370/5، (عجز).

(2) الفراهيدي، العين، 215/1، (عجز)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 220/1، (عجز)؛ ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 233/4، (عجز)؛ ابن منظور، لسان العرب، 370/5، (عجز)؛ الزَّبيدي، تاج العروس/ 199/15، (عجز).

(3) ابن منظور، لسان العرب، 292/3، (عضد).

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3.

(5) لبيد بن ربيعة، الدّيوان، 93/1.

(6) البيت بلا عزو في المُحكم، انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 390/1، (عضد)؛ ولسان العرب، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 293/3، (عضد). وأرفَتّ:صار رُفاتاً، والعُكرة: القطعة من الإبل.

(7) الأزهري، تهذيب اللُّغة، 221/1 (عضد) .

(8) انظر: أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص65.

8- **الأسماء التي على وزن (فَعِل) الصَّحيح:**

وبناءُ (فَعِل) من أبنية المفرد الثلاثي المجرَّد، يكون اسماً، نحو: كَبِد، وصفةً، نحو: حذِر.

وإذا كانت عينه حرف حلق جاز فيه ثلاثة تفريعات، وكلّها للتخفيف، فيجوز فيه:

1. تسكين العين: فَخْذ.
2. إسكان العين ونقل حركتها إلى الفاء: فِخْذ.
3. كسر الفاء إتباعاً لحركة العين: فِخِذ.

وإذا كانت عينه ليست حرف حلق جاز فيه التفريعان الأول والثاني، فتقول في كَبِد: كَبْد وكِبْد[1].

9- **الأسماء التي على وزن (فَعِل) الصَّحيح:**

ويقتضي القياسُ أن يُجمعَ (فَعِل) الصَّحيح، في القِلّة على (أفعال)[2]، وفي الكَثرة على (فُعُول)[3]، وقد نصَّ النُّحاة على أنَّه يُستغنى بأفعال عن (فعول)؛ أي بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة. وقالوا بأنَّ السبب في ذلك عائدٌ إلى قلّة استعمال البناء، جاء في الكتاب لسيبويه: "لأنَّ هذا البناء- أي فَعِل- نحو: كتِف أقلّ من (فَعَل) بكثير، كما أنَّ (فَعَل) أقلُّ من (فَعْل)...، وذلك أنَّ (فَعَلاً) أكثر من (فَعِل)، وقد قالوا: النمور والوعول- جمع نَمِر ووَعِل-، وهذا النَّحو قليل، فلمَّا جاز لهم أن يثبتوا في الأكثر على (أفعال) كانوا له في الأقل ألزم"[4]، وأمَّا ما جُمِعَ من بناء (فَعِل) على (فُعول)، فله مسوّغاته، ومنه جمع (نَمِر) على (نُمُور) فقد يكون من باب تغليب (فِعْل) على

---

(1) انظر: كحيل، التبيان، ص22.

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114.

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1853/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص119؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص65؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص52.

(4) سيبويه، الكتاب، 573/3.

(فَعِل) لخفَّته[1]، جاء في لسان العرب: "وكذلك (نُمور) جمعُ (نِمْـر)، كـــ (سِـتْر وسُتُور)[2]، وهذا من باب تعدُّد اللغات، فيُقال: نَمِر ونِمْر، وكذلك جمعهـم (وَعِـل) على (وُعول) "والوَعْل والوَعِل لغتان وهو تيس الجبل"[3]، فقد يكون جمعهـا علـى (وُعول) من باب تغليب (فَعْل) على (فَعِل) لخفَّته، وكذلك في جمـع (مَلِـك) علـى (مُلوك)، من باب تغليب (فَعْل) على (فَعِل)، جاء في لسان العرب "والمِلك من مُلوك الأرض، ويُقال له (مَلْك) بالتَّخفيف"[4]. ومن أمثلة ما ذكره النُّحاة من باب الاستغناء:

أ- أفخاذ جمع فخِذ:

الفَخِذ: عضوٌ في جسم الإنسان يصلُ بين السَّاق والورك[5]، وقياس جمعه في القِلّة على (أفخاذ)، وفي الكَثرة على (فخوذ)، ولكنَّه غير مستعمل استغناءً عنه بجمع القِلّة، قال سيبويه: "وفَعِلاً فإنَّما تُكسّره من أبنية العدد على أفعال، وذلك نحو: كتِـف وأكتاف، وفخِذ وأفخاذ، ونَمِر وأنمار، وقلَّما يُجاوزون به"[6]، وجاء عليه قول هدبـة بن الخشرم[7]:

يُـــدافعنَ أفخـــاذاً لهـــنَّ كأنَّهـــا من البُدْنِ أفخاذُ الهِجانِ العَلائـفُ

ولم أجد عند اللُّغويين جمعاً غير (أفخاذ) في (فخِـذ)[8]، فهـي مـن بـاب الاستغناء.

---

(1) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربي، ص130.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 234/5، (نمر).

(3) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، 88/31، (وعل).

(4) ابن منظور، لسان العرب، 492/10، (ملك).

(5) ابن منظور، لسان العرب، 501/3، (فخذ)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 464/2، (فخذ).

(6) سيبويه، الكتاب، 573/3.

(7) هدبة بن الخشرم، شعره، تحقيق: يحيى الجبوري، ط2، دار العلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1986م، ص127.

(8) انظر: الفراهيدي، العين، 246/4، (فخذ)؛ ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 582/1، (فخذ)؛ ابن منظـور، لسان العرب، 501/3، (فخذ)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 466/2، (فخذ)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 450/0.

ب- أكباد جمعُ كَبِد:

الكَبِد: اللَّحْمَةُ السَّوداء في البطن[1]، وقياس جمعه في القِلّــة (أكبــاد)، وفــي الكَثرة (كُبُود)، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل استغناءً عنه بجمع القِلّة، مثل: كتِف وأكتاف، ولم يذكر النَّحويون جمعاً غيره[2].

وهذا الجمع هو الذي ذكره اللُّغويون، فقالوا: إنَّه جاء في جمع كبــد أكبــاد، وذكر بعضهم أنّه جاء في جمع كبِد كُبُود على (فُعُول)، ووصفوه بالقِلّة[3]، ولكنَّهم لم يؤيِّدوا هذا الجمع بالشَّواهد التي تُثبتُ ورودَهُ، وهنا فالاستغناء بجمع القِلّة راجحٌ في هذا اللفظ.

ج- أكتاف جمع كَتِف:

الكتِف: عظمٌ عريضٌ خلفَ المنكب[4]، وقياس جمعه في القِلّة (أكتاف)، وفي الكَثرة (كتوف)، ولكن جمع الكَثرة غير مستعمل على سبيل الاستغناء بجمع القِلّــة، كما ذكر النُّحاة[5].

وجاء عليه حديث أبي هريرة: (والله لأرمِيَنَّها بين أكتافكم)[6]، وقول البُعيــث خدَّاش بن بِشر فيما نُسب له[7]:

ألــدُّ إذا لاقيــتُ قومــاً بخُطّــةٍ ألحَّ على أكتــافهم قَتَــبٌ عُقَــرْ

(1) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 579/1، (كبد)؛ ابن منظور، لسان العرب، 374/3، (كبد).
(2) سيبويه، الكتاب، 573/3.
(3) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 579/1، (كبد)؛ ابن منظور، لســان العــرب، 374/3، (كبد)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 523/2؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 89/9.
(4) الفراهيدي، العين، 339/5، (كتف).
(5) سيبويه، الكتاب، 573/3.
(6) الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، 194/4، (كتف).
(7) البيت منسوب للبُعيث بن خدَّاش بن بِشر، انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمــرو، أســاس البلاغة، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1998م، 50/2، (قتب).

والمقامُ في المثالين السَّابقين مقامُ كثرة، استُعمل فيهما جمع القِلّة (أكتـــاف)؛ وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في أنَّ جمع كتِف هو أكتاف[1]، ولم يذكروا فيه كتوف، ولكنَّ بعض اللُّغويين أضاف لها جمعاً آخر وهو (كِتَفَة) على (فِعَلة) نقلوه عن اللحياني[2]، وهو غير مقيسٍ فيه؛ لأنَّ القياس أن يجمع على (كتوف) بوزن (فُعول)، إلَّا أن يكون من باب تغليب (فِعْل) على (فَعِل)؛ لخفّة السُّكون؛ لأنَّ (كَتِف) جاءَت بكسر النـــون، وتسكينها، جاء في لسان العرب: "الكَتِف والكِتْف، مثل: كَذِب وكِذْب، عظمٌ عريض خلف المنكب"[3]، ولم يؤيِّد اللُّغويين هذا الجمع بشـــاهدٍ يُثبـــت وروده؛ لـــذلك فـــإن الاستغناء هو الرَّاجح في هذا اللفظ.

10. **الأسماء التي على وزن (فُعْل) الصَّحيح**:

وبناءُ (فُعْل) من أبنية المفرد الثلاثي المجرَّد، يكون اسماً، نحو: قُفْل، وصفةً، نحو: حُلْو، ويُلاحظ ارتباط هذه الصيغة مع (فُعُل) في المعجم، واختلف العلماء فـــي تفسير العلاقة بينهما، فمنهم من ذهب إلى أنَّ السَّاكن أصل، والمضموم فَرْعٌ. نقـــل الرضيّ عن الأخفش قوله: "إنَّ كلَّ (فُعْل) فتثقيله جائز، إلَّا ما كان صفةً، أو معتـــلّ العين، كـــ (حُمْر)، و (سُوق)، فإنَّهما لا يثقَّلان إلَّا في ضرورة الشِّـــعر"[4]، وهـــذا يخالف المعهود في التفريع، وهو أن يكون للتخفيف، وإن كان لا بُـــدَّ مـــن القـــول بالتَّفريع في هذا البناء، فالأوْلى أن يكون المضموم هـــو الأصـــل، والسَّـــاكن هـــو الفرع[5]، وفي هذا تخفيف يُحقِّق الهدف من التفريع.

---

(1) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 771/1، (كتف)؛ ابن منظور، لسان العـــرب، 294/0، (كتف).

(2) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 771/1، (كتف)؛ ابن منظور، لسان العـــرب، 294/0، (كتف).

(3) ابن منظور، لسان العرب، 294/9، (كتف)؛ وانظر: الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربي، ص151.

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 46/1.

(5) كحيل، التبيان، ص24.

ومن العلماء من رأى أنَّ بناءَي (فُعْل) و (فُعُل) لغتان ليس أحدهما فَرعٌ على الآخر، يقول ابن منظور: "ويجوزُ أن يكون العُسُر لغةً في العُسْر، كما قالوا: القُفُل في القُفْل"[1].

ويقتضي القياس أن يُجمع (فُعْل) الصَّحيح في القِلّة على (أفعال)[2]، وفي الكَثرة على (فُعُول)، أو (فِعال)؛ لأنَّ (فُعْل) إذا كان اسماً ليس عينه واواً، ولا هو مضعَّف، فإنَّه يُجمع في الكَثرة على (فُعول)، نحو: بُرْج وبُروج، وقُفْل وقُفُول[3]، ويُجمع على (فِعال) بشرطِ كونه اسماً ليس واويّ العين، ولا يائي اللام، نحو: رُمْح ورِماح[4]، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة (أفعال) عن جمع الكَثرة (فُعول) أو (فِعال) في بعض أمثلة هذا البناء[5]، ومن هذه الأمثلة التي نصُّوا عليها بالاستغناء:

أ. أجزاء جمع جُزْء:

الجُزْء: بعض الشيء[6]، وقياسُ جمعه في القلة (أجزاء)، وفي الكَثرة (جُزُوء) أو (جِزاء)، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل، والمستعملُ هو جمع القِلّة، على سبيل الاستغناء به عن جمع الكَثرة.

يقول سيبويه: "وأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فُعْلاً)، فإنَّه يُكسّر من أبنية العدد على أفعال، وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد، فيكسّرونه على فُعول وفِعال، وفُعول أكثر، وذلك قولهم: جُنْد وأجناد وجُنود...، وربَّما استغنيَ بـ (أفعالٍ)

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 563/4، (عسر).

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114.

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1853/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص119؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص66؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربية، ص52.

(4) انظر: الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص118؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص62.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 577/3.

(6) ابن منظور، لسان العرب، 45/1، (جزأ).

في هذا الباب فلم يجاوزوه، كما كان ذلك في (فَعْل)، و(فَعِل)؛ وذلك نحـــو: رُكْـــن وأركان، وجُزء وأجزاء، وشُفْر وأشفار"[1].

ولم يذكر اللُّغويون غير هذا الجمع- أي أجزاء-[2]، فالاستغناء هو الأصـــل في هذا البناء، ولعلَّ السَّبب في هذا الاستغناء راجعٌ إلى فكرة التقليل الكميِّ، فالجُزء مهما كَثُر، إلَّا أنَّه يبقى قليلاً، فلا يشكِّل إلَّا الشيء اليسير من الكلِّ؛ لذلك استغنوا فيه بجمع القِلّة.

ب. أركان جمع رُكْن:

الرُّكن: الناحية القويّة من جبل أو واد[3]، وقياسُ جمعـــه فـــي القِلّـــة علـــى (أركان)، وفي الكَثرة على (رُكُون)، و(رِكان)، ولكن جمع الكَثرة غير مستعمل، وقد نصَّ النُحاة على الاستغناء عنه بجمع القِلّة[4]، مثل: جُزْء وأجزاء.

وممَّا جاء عليه قول حسَّان بن ثابت[5]:

شُمُّ الأُنوفِ لهـــم مَجْـــدٌ ومكرُمَـــةٌ كانت لهم كجبالِ الطّوْدِ أركـــانُ

والمقام في البيت السَّابق مقام تكثير، ولم يذكر اللُّغويون كذلك جمعاً للكثرة[6]، وربَّما يقال فيها السبب نفسه، من سيطرة فكرة التقليل الكمِّيّ، فالأركان مهما كثُرت، لا تشكِّل إلَّا جزءاً يسيراً من الشيء، وقد رُوي أنَّ له جمع قلّة آخر هـــو (أركُـــن)،

---

(1) سيبويه، الكتاب، 576/1-577؛ وانظر: ابن السَّرَّاج، الأُصـــول فـــي النَّحـــو، 438/2؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 94/2.

(2) انظر: الأزهري، تهذيب اللُّغة، 101/11، (جزأ)؛ ابن منظـــور، لســـان العـــرب، 45/1، (جزأ)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 171/1، (جزأ).

(3) الفراهيدي، العين، 345/5، (ركن).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 577/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 438/2.

(5) حسَّان بن ثابت، الدّيوان، شرحه وقدَّم له: عبد أ. مهنَّا، ط2، دار الكتب العلميّة، بيـــروت- لبنان، 1994م، ص246.

(6) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 802/6، (ركن)؛ ابن منظور، لسان العـــرب، 185/13، (ركن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 135/11، (ركن).

ووُصف بالشُّذوذ[1]، وبذلك يكون له جمعان في القِلّة هما: أركان قياساً، وأركُن شذوذاً، وقد يفسَّر هذا الشُّذوذ من باب الحمل على معنى التأنيث[2]، فقد حُمِل (رُكن) على معناهِ وهو الزاوية، أو الناحية[3].

ج. أشفار جمع شُفْر:

الشُفْر: أصل منبت الشَّعر في الجِفْن[4]، وقياس جمعه في القِلّة (أشفار)، وفي الكَثرة (شُفُور) و (شِفار)، ولكنَّ جمع الكَثرة لم يُسمع استغناء بجمع القِلّة[5]، مثل: جُزء وأجزاء، ورُكن وأركان، وممَّا جاء عليه قول النابغة الذبياني[6]:

يُذرِينَ دمعاً على الأشفارِ منحدِراً يأمُلنَ رحلةَ حصنٍ وابنِ سيَّارِ

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في أنَّه شُفْر يجمع على أشفار[7]، ولم يذكروا جمعاً غيره، وقد يُقال معها الشيء نفسه، من سيطرة التقليل الكمِّيّ، فالأشفار مهما كثُرت فهي لا تشكِّل إلَّا جزءاً يسيراً من جسم الإنسان، لذلك استغنوا بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة.

---

(1) انظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 94/2؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 802/6، (ركن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 185/13، (ركن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 135/11، (ركن).

(2) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربي، ص99.

(3) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 229/4.

(4) ابن منظور، لسان، العرب، 419/4، (شفر)

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 577/3؛ ابن السراج، الأُصول في النَّحو، 438/2؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 94/2.

(6) النابغة الذبياني، الدّيوان، ص124.

(7) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 729/2، (شفر)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 121/6، (شفر)؛ ابن فارس، أحمد بن فارس القزوينيّ، مجمل اللُّغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1986م، 508/1، (شفر)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 46/8، (شفر)؛ ابن منظور، لسان العرب، 419/4، (شفر).

11- الأسماء التي على وزن (فُعْل) المُعتلّ النَّاقص:

يقتضي القياس أن يُجمع (فُعْل) المعتل النَّاقص في القِلّة على (أفعال)[1]، وفي الكَثرة على (فُعول)؛ لأنَّ (فُعْل) الذي ليس عينُه واواً، ولا هو مُضَعَّف يُجمع في الكَثرة على (فُعول)[2]، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في بعض أمثلة هذا الباب، وذكروا أنَّ السَّبب فيه هو قلّته في هذا الباب[3]، وذلك نحو:

- أمداء جمع مُدْي:

المُدْي: مكيالٌ ضخمٌ لأهل الشام وأهل مصر[4]، وقياس جمعه في القِلّة (أمداء)، وفي الكَثرة (مُدِيّ) على فُعُول)، ولكنَّ النُّحاة نصُّوا فيه على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة[5]، ولم يذكر اللُّغويون غيرَ (أمداء) في جمع (مُدْي) [6]، ولعلَّ في جمعه جمعَ كثرة قد يتشكَّل سياق لغوي صعب؛ فالأصل فيه (مُدُوي) على (فُعول)، ثمّ تُقلب الواوُ ياءً وتُدغمُ بالياء الأصليّة وكُسِر ما قبلها لمناسبة الياء، فتُصبحُ (مُدِيّ)، ولتجنُّب هذا القلب، استغنوا بجمع القِلّة.

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114.

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1853/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص119؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص65؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص52.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 577/3.

(4) ابن منظور، لسان العرب، 274/15، (مدي).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 577/3

(6) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 412/9، (مدي)؛ ابن منظور، لسان العرب، 274/15، (مدي).

12- **الأسماء التي على وزن (فُعُل):**

تحدَّثنا فيما سبق عن هذا البناء، وارتباطه ببناء (فُعْل)، وذكرنا آراء العلماء في ذلك، ويقتضي القياسُ أن يُجمع (فُعُل) الصَّحيح على (أفعال) في القِلّة والكَثرة[1]، ولا

يُجمع قياساً على أبنية الكَثرة التي حدَّدها النُّحاة، ولعلَّ السبب في هذا عائدٌ إلى قلّة استعمال بناء (فُعُل) في المفرد[2]، ولعلّ جمعَ بعضِ ألفاظ هذا البناء على أبنية الكَثرة عائدٌ إلى تغليب بناء (فُعْل) على (فُعُل) ، ومثالُ ذلك (قُفُل) التي تُجمع على (قُفُول) فيكون هذا الجمع من باب تغليب (قُفْل) على (قُفُل) لخفّتها الصوتيّة ، جاء في لسان العرب: "القُفْلُ والقُفُلُ: ما يُغلقُ بهِ الباب"[3].

ومن الأمثلة التي صرَّح النُّحاة بالاستغناء في جمعها على أبنية القِلّة استغناءً عن أبنية الكَثرة:

أ- آذان جمع أُذُن:

الأُذُنُ: من الحواس[4]، وقياس جمعه (آذان) في القِلّة والكَثرة، ولم يُسمع له جمعٌ على أبنية الكَثرة استغناءً بجمع القِلّة، يقول المُبرِّد: "فأمَّا ما كان على (فُعُل)، فإنَّه ممَّا يلزمه (أفعال) ولا يكادُ يجاوزها، وذلك قولك: عُنُق وأعناق، وطُنُب، وأطناب، وأُذُن وآذان"[5]، وممَّا جاء بصيغة القِلّة للدِّلالة على الكَثرة قوله تعالى: **(وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا)**[6].

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص37.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 574/3؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 242/3.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 526/11،(قفل).

(4) ابن منظور، لسان العرب، 56/1، (أذن).

(5) المُبرِّد، المُقتَضَب، 202/2؛ وانظر: ابن جنيّ، اللُّمع في العربيّة، 175/1؛ السّيوطي، الأشباه والنظائر، ص124.

(6) سورة الأعراف، آية (179).

وجمعُ أُذُن على آذان هو ما ذكره اللُّغويون[1]، ولم يذكروا فيها جمعاً غيره، وهذا يؤيِّدُ الاستغناء.

ب- أطناب جمع طُنُب:

الطُّنُب: حبلٌ طويلٌ يُشَدُّ به البيت، وقيل: الوتَد[2]، وقياس جمعه أطناب في القِلّة والكَثرة، ولم يتجاوزوه إلى بناء كثرة استغناءً بجمع القلة - كما جاء عند النَّحويين-[3]، وجاء عليه قول الفرزدق[4]:

ستعلمُ ما تُغْني رواقيدُ أُسنِدتَ لها عند أطنابِ البيوتِ هديرُ

وذكر بعض اللُّغويين أنَّ (طُنُب) يُجمع (طِنَبَة) على (فِعَلَة) من أبنية الكَثرة[5]، وهو ليس قياسيًّا في جمع (طُنُب)، وهنا يمكن القول: إنَّ طُنُب فيها لغتان: طُنُب وطُنْب- بتسكين النون-[6]، وبذلك قد يكون طِنَبة جمع (طُنْب)، وهو جمع قياسيّ؛ لأنَّ (فُعْل) اسم صحيح اللام يُجمع على (فِعَلة) نحو: جُحْر وجِحَرَة[7]، فالاستغناء في جمع (طُنُب) على (أطناب) عن أبنية الكَثرة راجحٌ فيها، وما ذكره اللُّغويون من وجود صيغتين لجمع (طُنُب) إحداهما للقلّة، والثانية للكثرة، قد يكون من باب تعدُّد اللغات في تثقيل (طُنُب)، أو تخفيفها أي تسكين النون (طُنْب)، فهو من باب تغليب (فُعْل) على (فُعُل) للخفّة؛ لأنَّ (فُعْل) بالسُّكون أخفّ منها بالضمّ[8].

---

(1) انظر: ابن سيده، المخصص، 87/1؛ ابن منظور، لسان العرب، 56/1، (إذن)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1175/1، (أذن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 164/34، (إذن).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 561/1، (طنب).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 574/3؛ المُبرِّد، المُقتَضَب، 202/2.

(4) الفرزدق، الدّيوان، ص180. والرَّاقود: إناء خزف مستطيل.

(5) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 188/9، (طنب)؛ ابن منظور، لسان العرب، 561/1، (طنب)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 278/3، (طنب).

(6) ابن منظور، لسان العرب، 561/1، (طنب).

(7) انظر: الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص118.

(8) انظر: الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص151.

ج- أعناق جمع عُنُق:

العُنُق: وصلة ما بين الرأس والجَسَد[1]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أعناق)، كما ذكر النُّحاة، مثل: أُذُن وآذان، وطُنُب وأطناب، على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة[2]، وممَّا جاء عليه قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[3].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاةَ في هذا الاستغناء[4]، ولم يذكروا لـ (عُنُق) جمعاً على أوزان الكَثرة.

13- الأسماء التي على وزن (فِعْل) الصَّحيح:

يُعدُّ بناء (فِعْل) من أبنية المفرد الثلاثي المجرَّد، يكون اسماً نحو: جِذْع، وصفةً، نحو: جِلْف[5]، ويقتضي القياس أن يُجمع (فِعْل) الصَّحيح في القِلّة على (أفعال)[6]، وفي الكَثرة على (فُعُول) بشرط كونه اسماً، نحو: ضِرس وضُروس[7]،

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 159/4، (عنق).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 574/3؛ المُبرِّد، المُقتَضَب، 502/2؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 242/3؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 115/4.

(3) سورة الشعراء، آية (4).

(4) انظر: ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 159/4، (عنق)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 220/1؛ ابن منظور، لسان العرب، 272/10، (عنق)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 432/2، (عنق)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 912/1؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 210/26، (عنق).

(5) كحيل، التبيان، ص18.

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص114؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص36.

(7) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1853/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص119؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربية، ص52؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص65.

أو (فِعال) بشرط كونه اسماً كذلك، نحو: ذِئب وذِئاب[1].

وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة (أفعال) عن جمع الكَثرة في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

أ. أخماس جمع خِمس:

الخِمْسُ "من أظماء الإبل، وهو أن تردَ الإبلُ الماء اليوم الخامس"[2]، وقياس جمعه في القِلّة (أخماس)، وفي الكَثرة (خُموسٌ) و (خِماس)، ونصَّ النُّحاة على أنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل استغناءً عنه بجمع القِلّة، قال سيبويه: "وربَّما لم يجاوزوا أفعالاً في هذا البناء؛ أي بناء (فِعْل) كما لم يجاوزوا الأفعُل والأفعال فيما ذكرنا- وذلك نحو: خِمس وأخماس، وسِتْر وأستار، وشِبْر وأشبار، وطِمْر وأطمار"[3]

وَوَافقَ اللُّغوين النُّحاة في الاستغناء بـ (أخمس) عن جمع الكَثرة، فلم يُوردوا جمعاً غيرهَ في المعاجم[4]، ولكنَّ جمع خِمْسٍ على بناء الكَثرة (خِماس) قد جاء في الشِّعر العربيّ، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامريّ[5]:

فَذُتُّ مَعَدَّاً والعِبادَ وطيِّئاً ... وكلباً كما ذِيدَ الخماسُ البواكرُ

وقول الأفوه الأودي[6]:

غداةَ أقام الناسُ في حُجْرَتيهم ... ضِراباً كما ذِيدَ الخماسُ البواكرُ

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1850/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص118؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربية، ص50؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص62.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 67/6، (خمس).

(3) سيبويه، الكتاب، 575/3؛ وانظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 427/2؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3.

(4) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 599/1، (خمس)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 90/5، (خمس)؛ ابن منظور، لسان العرب، 67/6، (خمس)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 182/1، (خمس)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 29/16، (خمس).

(5) العامري، الدّيوان، 42/1.

(6) الأفوه الأودي، الدّيوان، تحقيق: محمَّد التونجي، ط1، دار صادر، بيروت، 1998م، ص12.

وهذا ما يؤيِّد استعمال جمع الكَثرة (خِماس) في (خِمس)، فلا استغناء بجمع القِلّة في هذا اللفظ؛ لأنَّ ما يؤيِّد الاستعمال هو الشَّواهد، وليس ما ذكره النُّحاةُ واللُّغويون.

ب. أستار جمع سِتْر:

السِّتْرُ: "معروفٌ، وهو ما يُستَرُ به"[1]، وقياس جمعه في القِلّة (أستار)، وفي الكَثرة (سُتُور) و (سِتار)؛ وقد نصَّ بعض النُّحاة على أنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل استغناءً بجمع القِلّة[2]، كما قالوا في خِمس وأخماس.

ولكنَّ اللُّغويّين خالفوا النُّحاة في الاستغناء بأستار التي للقلّة عن أبنية الكَثرة، وذكروا في جمعه (ستور) على فعول.

قال الفراهيدي: "جمع السِّتْر: ستورٌ وأستار في أدنى العدد"[3]، وكذلك جاء عند غيره من أصحاب المعاجِم[4]، وعليه قول الأخطل[5]:

وقد حلفتُ يميناً غيرَ كاذبةٍ ... بالله ربّ سُتور البيتِ ذي الحُجُب

وقوله كذلك[6]:

ينظُرْنَ من خَلَلِ السُّتُور إذا بدا ... نَظَرَ الهِجان إلى الَفنيَق المُصْعَبِ

وقول النابغة الشيباني[7]:

جاعلاتٌ كلَّ بابٍ ... ذي سُتُورٍ من حَريرِ

---

(1) الزَّبيدي، تاج العروس، 498/11، (ستر).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 575/3؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3.

(3) الفراهيدي، العين، 236/7، (ستر).

(4) انظر: الأزهري، تهذيب اللُّغة، 265/12، (ستر)؛ ابن منظور، لسان العرب، 344/4، (ستر): الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 266/1، (ستر)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 498/11، (ستر).

(5) الأخطل، الدّيوان، ص32.

(6) الأخطل، الدّيوان، ص44. والفَنيقُ: الفَحْلُ المُكرم الذي لا يُركب ولا يُهان، والمُصْعَب: الفَحْل الذي يُودع من العمل والرُّكوب إلى الفِحَلَة.

(7) النابغة الشيباني، الدّيوان، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، 1923م، ص56.

وبهذا فلا استغناء بأستار عن ستور؛ لوجود الشَّواهد التي استُعمل فيها الجمع (سُتُور)، وهو من أبنية الكَثرة التي تؤيِّد كلام اللُّغويين.

وزاد في لسان العرب (سُتُر) على (فُعُل)[1]، وهو ليس قياساً في جمع سِتْر جمع كثرة، ولم يُؤَيَّد بشواهد.

ج. أشبار جمع شِبْر:

الشِّبْرُ: ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخَنْصر[2]، وقياس جمعه في القِلّة (أشبار)، وفي الكَثرة (شُبُور) أو (شِبار)، ونصَّ النُحاة على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة[3]، كما ذكروا في خِمْس وأَخْماس، وسِتْر وأَسْتار.

وممَّا جاء عليه قول الفرزدق[4]:

وإذا خَرَجْنَ يَعُدْن أهلَ مُصابةٍ كانَ الخُطَا لِسِراعِها الأَشْبَارُ

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في الاستغناء بأشبار عن جمع الكَثرة (شِبار أو شبور)، ولم يذكروا جمعاً غيره[5]، ولم أجدْ شواهدَ استُعملَ فيها جمع الكَثرة، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

د. أطمار جمع طِمْر:

الطِّمْرُ: الثوبُ الخَلَق[6]، وقياس جمعه في القِلّة (أطمار)، وفي الكَثرة (طُمُور)

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 344/4، (ستر).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 491/4، (شبر).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 575/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 427/2؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3.

(4) الفرزدق، الدّيوان، ص322.

(5) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 56/8، (شبر)؛ ابن منظور، لسان العرب، 491/4، (شبر)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 203/1، (شبر)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 412/1، (شبر)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 124/12، (شبر).

(6) ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللُّغة، تحقيق: رمزي البعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، 759/3، (طمر).

و(طِمار)، ولكنَّه غير مستعمل استغناءً بجمع القِلّة كما ذكر النُّحاة[1]. وجاء عليه قول النابغة الذبياني[2]:

مُحالفُ الصَّيدِ، هبّاشٌ، لـه لحـمٌ ما إن عليه ثيابٌ غيُـر أطمـارِ

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، ولم يذكروا غير (أطمار) في جمع (طِمْر)، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ[3].

14- الأسماء التي على وزن (فِعَل):

يُعدُّ (فِعَل) من أبنية المفرد الثلاثي المجرَّد، يكون اسماً، نحو: عِنَب، ويكون صفةً نادراً، نحو: عِدَى[4]. ويقتضي القياس أن يُجمع (فِعَل) في القِلّة على (أفعال)، وفي الكَثرة على (فُعُول)، جاء في شرح المفصَّل لابن يعيش: "فأمَّا (فِعَل)، بكسر الفاء، وفتح العين، فإنَّه في القِلّة على (أفعال)، نحو: (عِنَب) و(أعناب)، و(ضِلَعٌ) و(أضلاع)، و(مِعاً) و(أمعاء)، و(إِرَم) و(آرام)، وفي الكثير (فُعُول)، نحو: (ضُلُوع) و(أُرُوم)[5].

ونصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة عن الكَثرة، ومن الأمثلة التي استغنيَ فيها بجمع القِلّة:

أ- أعناب جمع عِنَب:

العِنَب: الثَّمرُ المعروف[6]، وقياس جمعه في القِلّة (أعناب)، وفي الكَثرة (عُنُوب)، وذكر ابن يعيش أنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل، إذْ يقول: "ولم يقولوا عُنُوب

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 575/3؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 240/3.

(2) النابغة الذبياني، الدّيوان، ص23.

(3) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 759/2، (طمر)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 233/12، (طمر)؛ ابن منظور، لسان العرب، 503/4، (طمر)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 378/3، (طمر)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 433/12، (طمر).

(4) كحيل، التبيان، ص19.

(5) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 241/3.

(6) ابن منظور، لسان العرب، 630/1، (عنب).

ولا مُعِيّ، اجتزأوا عنه بمثال الكَثرة"[1]، أي استغنوا بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة، وممَّا جاء عليه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾[3]، وقول رؤبة بن العجاج[4]:

كالنِّيلِ حينَ استَنَّ أو سَيْلِ الــزابْ يَسقي بِــهِ اللهُ جِنَــانَ الأَعْنَــابْ

ولم يذكر اللُّغويون جمعاً غير أعناب[5]، وتفرَّد الحميري في شمس العلوم بقوله: "العِنَب: معروف، واحدته عِنَبة، وجمعه أعناب، وقد يُجمع على عُنُوب"[6]، فقد ذكر جمعه (عُنوب)، لكنَّه لم يؤيِّده بشاهد يدعمه، وبحثتُ في الشَّواهد فلم أجد من يذكر هذا الجمع؛ ليكون دليلاً على هذا الاستعمال، وبذلك فإنَّ الاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

ب- أمعاء جمع مِعَىً:

المِعَى: المُصران[7]، وقياس جمعه في القِلّة (أمعاء)، وفي الكَثرة (مُعِيّ)، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة- كما ذكره النُّحاة[8]، نحو: عِنَب وأعناب، وممَّا جاء عليه قوله تعالى: ﴿وَسُقُوا مَاء حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءهُمْ﴾[9].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 241/3.

(2) سورة الأنعام، آية (99).

(3) سورة النحل، آية (67).

(4) رؤبة بن العجّاج، الدّيوان، ص11.

(5) انظر: ابن سيده، المُحكم المحيط الأعظم، 188/2، (عنب)؛ ابن منظور، لسان العرب، 630/1، (عنب)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 431/2، (عنب).

(6) الحميريّ، نشوان بن سعيد اليمنيّ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين ابن عبدالله العمريّ وآخرين، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، 1999م، 4782/7.

(7) الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 576/2، (معي).

(8) انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، 241/3.

(9) سورة محمَّد، آية (15).

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في الاستغناء بـــ (أمعاء) عن جمع الكَثرة (مُعِـــيّ)[1]، وقد يكون الاستغناء لوجود سياق لغوي صَعْب في بنية الجمع (مُعِي)، إذ إنَّ الأصل في جمعها على (فُعُول) أن تكون على (مُعُوّ)، ثمَّ قُلِبت الواو ياءً، وكُسِر ما قبلهـــا، وتجنُّباً لهذا القلب استغنوا عنها.

15- الأسماء التي على وزن (فِعِل):

يُعدُّ بناء (فِعِل) من أبنية المفرد الثلاثي المجرَّد، يكون اســـماً، نحـــو: إِبِـــل، وصفةً نحو: بِلِز، وهذا البناء نادٌر، قال سيبويه: "لم يـــرد منـــه فـــي الأســـماء ولا الصفات إلَّا إِبِل"[2]، واستدرك السّيوطي على سيبويه عدداً من الألفـــاظ علـــى وزن (فِعِل)[3]، ويجوز فيه تفريعٌ واحد، هو (فِعْل) بتسكين العين؛ للتخلُّص مـــن تـــوالي ثقيلين، وهما كسرتا الفاء والعين، فنقول في إِبِل، إِبْلاً[4].

ويقتضي القياس أن يُجمع (فِعِل) في القِلّة والكَثرة علـــى (أفعـــال)[5]، ولـــم يُستعمل فيه بناءٌ للكثرة استغناءً عنه بـــ (أفعال) التي للقلّة كما ذكرها النُّحاة، ونصَّ النُّحاة على هذا الاستغناء، ولعلَّ السبب في رأيهم عائدٌ إلى قلّة استعمال البناء فـــي المفرد[6]، ومن أمثلة هذا الاستغناء:

---

(1) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 1080/2، (معا)؛ ابن فـــارس، مقـــاييس اللُّغـــة، 335/5، (معو)؛ ابن منظور، لسان العرب، 286/15، (معي)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 576/2، (معي).

(2) سيبويه، الكتاب، 547/3.

(3) السّيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1998م، 5/2؛ وانظر كذلك: كحيل، التبيان، ص18.

(4) كحيل، التبيان، ص10.

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، 241/3؛ الحِملاوي، شذا العرف فـــي فـــن الصَّـــرف، ص114.

(6) انظر: المُبرِّد، المُقتَضَب، 203/2؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 231/3.

أ. آبال جمع إِبِل:

الإبل: نوع من الحيوانات، وقياس جمعه في القِلّة (آبال)، ولم يُستعمل فيه بناءٌ للكثرة، استغناءً عنه بجمع القِلّة[1]، وممَّا جاء عليه قول الشاعر[2]:

قد شربتْ آبالُهم بالنَّارِ والنَّارُ قد تُشفي من الأُوارِ

ولم يذكر اللُّغويون جمعاً غيره[3]، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

ب. آطال جمع إِطِل:

الإِطِلُ: الخاصرة[4]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (آطال)، ولم يُستعمل فيه بناءٌ للكثرة، استغناءً عنه بجمع القِلّة[5]، مثل: (إِبِل) و(آبال)، وممّا جاء عليه قولُ الفرزدق[6]:

شُعْثاً شَوازِبَ قد طَوى أقرابَها كَرُّ الطّرادِ لواحقُ الآطال

ولم يذكر اللُّغويون كذلك جمعاً غير (آطال)[7]، فالاستغناء راجحٌ فيه.

ثالثاً: الاستغناء بصيغة (أَفعِلة) للدِّلالة على الكَثرة:

تُعدُّ صيغة (أفعِلة) واحدةً من صيغ جمع القِلّة الأربعة التي حدَّدها النُّحاة والصرَّفيون، غير أنَّهم صرَّحوا بأنَّه يمكن الاستغناء بهذه الصيغة عن أبنية جموع الكَثرة في بعض المفردات، ويُمكن أن يقع هذا الاستغناء - كما أوردوه- في المواضع الآتية:

---

(1) انظر: المُبرِّد، المُقتَضَب، 203/2؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 231/3.

(2) البيت بلا عزو. انظر: ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 40/1، (أبل)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 414/27، (أبل).

(3) البيت بلا عزو. انظر: ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 40/1، (أبل)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 414/27، (أبل).

(4) ابن منظور، لسان العرب، 112/1، (أطل).

(5) انظر: المُبرِّد، المُقتَضَب، 203/2؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 241/3.

(6) الفرزدق، الدّيوان، ص499.

(7) انظر: ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 112/1، (أطل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 18/11، (أطل).

1- الأسماء التي على وزن (فَعال) الصَّحيح:

يُعدُّ (فَعال) من أبنية المفرد الثلاثي المزيد بحرف، حيث زِيدت الألفُ ثالثةً، وذلك نحو: غزَال، وزمان[1]. ويقتضي القياس أن يُجمع (فَعال) الصَّحيح في القِلّة على (أفعِلة)، وفي الكَثرة على (فُعُل)، نحو: رغيف وأرغِفة، ورُغُف؛ لأنَّ القاعدة أنَّ كل اسم رباعي مذكَّر قبل لامه مدّ يُجمع على (أفعِلة) في القلة[2]، وعلى (فُعُل) في الكَثرة[3].

وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة (أفعِلة) عن جمع الكَثرة (فُعَل)، في بعض أمثلة هذا البناء، وذلك كالآتي:

أ- أزمِنَة جمع زَمان:

الزَّمان: اسمٌ لقليل الوقت وكَثيرِهِ [4]، ومقياس جمعه في القِلّة (أزمِنة)، وفي الكَثرة (زُمُن)، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة، كما نصَّ عليه النُّحاة، قال سيبويه: "وأمَّا ما كان (فَعالاً)، فإنَّهم إذا كسَّروه على بناء أدنى العدد فعلوا فيه ما فعلوا بـ (فِعالٍ)؛ لأنَّه مثله في الزِّيادة والتحريك والسُّكون، إلَّا أنَّ أوَّله مفتوح، وذلك قولك: زَمان وأزمِنَة، ومكان وأمكِنة، وقَذَال وأقذِله، وفَدَان وأفدِنة، وإذا أردت بناء أكثر العدد قلت: قُذُل وفُدُن، وقد يقتصرون على بناء أدنى العدد كما فعلوا ذلك فيما ذكرنا من بنات الثلاثة، وهو أزمِنة وأمكِنة"[5].

---

(1) نهر، الصَّرف الوافي، ص45.

(2) انظر: الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص115؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص33.

(3) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 311/3؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص116؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص48.

(4)ابن منظور، لسان العرب، 199/13 (زمن).

(5) سيبويه، الكتاب، 602/3؛ وانظر كذلك: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 125/2.

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في (زمان)؛ فلم يذكروا له جمعاً من أبنية الكَثرة[1]، ولعلَّ السبب في هذا الاستغناء عائدٌ إلى دلالة الزمان على الوقت، فالزَّمان يعبِّر عن الوقت سواء أكان هذا الوقت قليلاً أم كثيراً، فجاءَ أنَّ الزمَّان هو الحين قليله وكثيره؛ لذلك لم يرَ ابن اللُّغة مُحوِجاً لبناء جمع كثرة وآخر للقلّة ما دام المفرد يدلُّ على القِلّة والكَثرة معاً؛ واكتفوا فيه بجمع واحدٍ للقلّة والكَثرة.

وقد تعدَّدت صيغ القِلّة في جمع (زَمان)، فقد ذكروا جمعه على (أزمنة) وهو القياس كما ذكرنا، وأضاف بعضهم (أزمان) جمعاً للزمان[2]، على غير قياس، وقد يكون هذا الجمع للـ (زمَن) مقصوراً؛ لأنَّ (فَعَل) يُجمع قياساً على (أفعال) في القِلّة[3]، وجاء في المصباح المنير: "الزّمان: مدّة قابلة للقسمة، ولهذا يُطلق على الوقت القليل والكثير، والجمع (أزمِنة)، والزَّمنُ مقصورٌ منه، والجمع: أزمان مثل سبَب وأسباب"[4]. وقِيل في جمع الزمان أيضاً (أَزْمُن)[5]، على غير قياس كذلك.

ولعلَّ في عدّ (أزمان) جمعاً لـ (زمان) توهُّماً بحذف الزائد عند الجمع[6]؛ أي حُملت على (زَمَن) بحذف الألف الثالثة من (زمان).

---

(1) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 828/2، (زمن)؛ ابن فارس، مجمل اللُّغة، 439/1؛ ابن منظور، لسان العرب، 199/13، (زمن)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 256/1، (زمن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 152/35، (زمن).

(2) انظر: ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 22/3، (زمن)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 66/9، (زمن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 199/13، (زمن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 152/35، (زمن).

(3) انظر: أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص36.

(4) الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 256/1، (زمَن).

(5) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 828/2، (زمن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 199/13، (زمن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 152/35، (زمن).

(6) انظر: الحموز، عبد الفتاح، توهُّم النُّحاة في جمع التكسير، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010م، ص48-49.

وأمَّا جمع (زَمان) على (أزمُن)، فقد يكون من باب الحمل على معنى (دَهْر) الذي يُجمع قياساً على أدهُر؛ لأنَّهما - زَمَن ودَهْر- بمعنى واحد[1].

ب- أَمْكِنَة جمع مكان:

المكانُ: المَوضِعُ[2]، وقياسُ جمعه في القِلّة (أمكِنة)، وفي الكَثـرة (مُكُـن)، ولكن جمع الكَثرة غير مستعمل استغناءً بجمع القِلّة- كما ذكر النُّحـاة-[3]، مثـل: زَمان وأزمنة، وممَّا جاء عليه في كلام العرب قول لبيد بن ربيعة[4]:

تـرَّاكُ أمكِنـةٍ إذا لـم أَرْضَـها أو يَعتلقْ بعضَ النُّفوسِ حِمامُهـا

ولم يذكر اللُّغويون له جمعاً في الكَثرة[5]، ولعلَّ الاستغناء فيها عائدٌ إلى دلالة المكان على الموضع، كما هي دلالة الزمان على الوقت، فإنْ كان الموضع صغيراً فهو مكان، وإن كان كبيراً كذلك فهو مكان، فاكتفوا لذلك بجمعٍ واحدٍ للقليل والكثير، وجاء عند بعضهم في جمع مكان أماكن وهي جمع الجمع[6].

وتعدَّدت صيغ جمع القِلّة في (مكان)، فجاء في جمعها (أمكُن) وهو على غير قياس، وقد علَّل بعضهم جمعها على (أمكن) من باب الحمل على المعنى، فقد حُملت في المعنى على (أرض)، وأرض مؤنَّثة، فعُومِلَ (مكان) وهو مذكر (فَعال) معاملـة (فَعال) المؤنَّث الذي يُكسّر في القياس على (أفعُل)، نحو: عَناق وأعنُق[7].

---

(1) انظر: النملة، خالد بن إبراهيم، أثر المعنى في تعدُّد أبنية التكسير، مجلة الدراسات اللُّغوية، العدد الثاني، المجلد الثامن، الرياض- السُّعودية، 2006م، ص139.

(2) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 71/7، (كون).

(3) لبيد بن ربيعة، الدّيوان، 113/1.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 602/3؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 125/2.

(5) انظر: الفراهيدي، العين، 410/5، (كون)؛ ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 983/2، (كمن)؛ ابـن منظور، لسان العرب، 414/13، (مكن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 190/36، (مكن).

(6) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 414/13، (مكن)؛ الزَّبيدي، تاج العـروس، 190/36، (مكن).

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، 275/3.

ويرى سيبويه أنَّ (أمكُن) هي جمع (مَكْـن) بحـذف الألـف الزائـدة مـن (مكان)[1]، و(مَكْن) على (فَعْل) يُكسّر في القِلّة على (أفعُل) قياساً.

2- **الأسماء التي على وزن (فَعال) المعتلّ**:

يقتضي القياس أن يجمع (فَعال) المعتلّ على (أفعِلة) في القِلّة والكَثرة[2]، وهذا البناءُ في صحيحِه يُجمع على (فُعُل) في الكَثرة، مثل: أَتان وأُتُن[3]، ولكن لاعـتلال آخره لم يأتِ على (فُعُل)، إذْ لو أتى على (فُعُل) لكان آخره الواو، وليس في العربيّة اسمٌ مُعرب آخره واو قبلها ضمّة، إلَّا ويجب قلب الواو ياءً، والضمَّة كسـرة، ممَّـا يؤدي إلى تغيير بناء الجمع إلى (فُعِل) وهو وزن؛ لذلك تجنَّبوه اكتفاءً بأفعِلة[4]، وممَّا ذكره النُّحاة في هذا الباب:

أ) **أسمِيَة جمع سَماء**:

السَّماء: كل ما علاك فأظلَّك، والسَّماء: المطر[5]، وقياس جمعه فـي القِلّـة والكَثرة (أسمِيَة)، قال سيبويه في باب جمع (فَعال): "وما كان منه من بنـات اليـاء والواو فُعِل به ما فُعِل من بنات فِعال، وذلك قولك: سماء وأسمية، وعطاء وأعطية، وكرهوا بناء الأكثر لاعتلال هذه الياء لما ذكرت لك، ولأنَّها أقل اليـاءَات احتمـالاً وأضعفها"[6]، فلو جُمعت سماء على (فُعُل) لكان القياس (سُمُو)، ثـمّ تقلـب الـواو المتطرِّفة ياءً، وتقلب الضمّة ياءً، فتصبح (سُمِي) على (فُعِل) وهو ليس مـن أبنيـة الجمع، وتجنُّباً لهذا التغيير، ولوجود جمعٍ آخر في صيغ القِلّة، استغنوا عن الكَثرة.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 617/3؛ وانظر: النملة، أثر المعنى في تعدُّد أبنية التكسير، ص139.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 603/3؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص115؛ أبـو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، 603/3.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 603/3؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص115؛ أبـو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص48.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 306/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 449/2؛ ابـن يعـيش، شرح المفصَّل، 232/3.

(5) ابن منظور، لسان العرب، 602/3، (سمو).

(6) سيبويه، الكتاب، 306/3.

وجاء عليه قول ربيعة بن مقروم الضبيّ[1]:

تـــلاعٌ مـــن رِيـــاضٍ أتْأَقَتْهـــا مـــن الأُشـــراطِ أُســـمِيَةٌ تِبـــاعُ

وقول الطِرِمَّاح[2]:

ومَحَـــــاهُ تَهطَـــــالُ أَسْـــــمِيَةٍ كُـــلَّ يـــومٍ وليلـــةٍ تَـــرِدُهْ

ولكنَّنا نجد أنَّ اللُّغويين قد ذكروا في جمع سماء (سُمِيّ) على (فُعُول)[3]، وهو جمع غير قياسيّ في سماء، إنَّما سُمِع سماعاً فيها، ومنه قول كثيّر عزّة[4]:

سَقَى الرَّبعَ من سلمى بِنَعْف رُواوَةٍ إلى القَهْب أجوادُ السُّمِي ووابلُـــهْ

وقول العجَّاج[5]:

تَلفُّـــــهُ الرِّيـــــاحُ والسُّـــــمِيّ فـــي دِفء أَرْطَـــأَةٍ لهـــا حَنِـــيّ

وقول الطِرِمَّاح[6]:

فباتَـــتْ أهاضـــيبُ السُـــمِيُّ تَلفُّـــهُ على نَعِجٍ في ذِرْوَةِ الرَّملِ ضائنِ

---

(1) ربيعة بن مقروم الضبّي، الدّيوان، تحقيق: تماضر عبد القادر فيـــاض خرفـــوش، ط1، دار صادر، بيروت، 1999م، ص35.

(2) الطّرمّاح، الدّيوان، تحقيق: عزّة حسن، ط2، دار الشـــرق العربـــي، بيـــروت- لبنـــان، ، ص138.

(3) انظر: الفراهيدي، العين، 319/7، (سمو)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظـــم، 621/8، (سمو)؛ ابن منظور، لسان العرب، 398/14، (سمو)؛ الفيروزآبادي، القـــاموس المحـــيط، 1296/1، (سمو).

(4) كُثيّر عزّة، الدّيوان، ص419.

(5) العجَّاج، الدّيوان، تحقيق: عزّة حسن، دار الشـــرق العربـــي، بيـــروت- لبنـــان، 1995م، ص303؛ والنسبة في لسان العرب (لرؤبة بن العجَّاج)، والرواية (تلفّه الأرواح والسُـــمِيّ)؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، 398/4، (سمو).

(6) الطرمّاح، الدّيوان، ص276.

والأسْمِية، والسُمِيُّو جمعُ السَّماءِ بمعنى المطر كما ذكر اللُّغويون[1]، وتؤيِّده الشَّواهد، فجاءَت (أسمية وسُمِيّ) في الشواهد السَّابقة بمعنى المطر، فأمَّا السّماء المُقابلة للأرض فجمعها (سماوات)[2].

وبذلك فلا استغناء في هذا اللفظ، لوجود الجمعين معاً، أحدهما: (أسمية) من صيغ جمع القِلّة، والثاني (سُمِيّ) من صيغ جمع الكَثرة، وإن كان غير قياسيّ في جمع (سماء).

ب) أعطية جمع عَطاء:

العطاء: اسمٌ لما يُعطى[3]، وقياس جمعه (أعطية) في القِلّة والكَثرة، وقد نصَّ النُّحاة على أنَّه يستغنى بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في هذا اللفظ[4]، مثل: سماء وأسمِية، وجاء عليه قول الفرزدق[5]:

ويُجمِّرون بغير أعطيةٍ في البرِّ من بَعثوا وفي البَحْرِ

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا غير أعطية في جمعه[6]، وأمَّا (أَعْطيات) فجمع الجمع[7].

ولعلَّ السبب في الاستغناء هو سبب صوتي؛ لأنَّه إذا جَمَعْت (عطاء) على (فُعُل) يكون القياس (عُطُوْ)، ثم تقلب الواو المتطرّفة ياء، ويُكسر ما قبلها، فتصبح

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 398/14، (سمو)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 303/38، (سمو).

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 398/14، (سمو)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 303/38، (سمو).

(3) الفراهيدي، العين، 208/2، (عطو).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 306/3.

(5) الفرزدق، الدّيوان، ص232.

(6) انظر: الفراهيدي، العين، 208/2، (عطو)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 65/3، (عطو)؛ ابن سيده، المخصَّص، 222/1، (عطو)؛ ابن منظور، لسان العرب، 69/15، (عطو).

(7) انظر: الفراهيدي، العين، 208/2، (عطو)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 65/3، (عطو)؛ ابن سيده، المخصَّص، 222/1، (عطو)؛ ابن منظور، لسان العرب، 69/15، (عطو).

على (فُعِل)؛ أي (عُطِي)، وهذا ليس من أبنية الجمع، فتجنُّباً لهذا التغير، ولوجود جمع آخر في صيغ القِلّة، استغنوا عن جمع الكَثرة.

3- في الأسماء التي على وزن (فُعال) الصَّحيح:

و(فُعال) أحد أبنية المفرد الثلاثي المزيد، حيث زيدت الألف ثالثةً، نحو: غُلام، وفُؤاد[1]، ويقتضي القياس في أن يُجمع (فُعال) الصَّحيح في القِلّة على (أفعِلة)، وفي الكَثرة على (فُعُل) أو (فِعلان)؛ لأنَّ القاعدة أنَّ (أفْعِلة) يطرّد في كل اسم مذكَّر رباعي قبل لامه مدّ صحيح الآخر[2]، وفي الكَثرة على (فُعُل)[3]، مثل: رغيف وأرغِفة ورُغُف، أو (فِعلان)[4]، مثل: ذُباب وأذِبَّة وذِبَّان.

- أفئدة جمع فُؤَاد:

الفُؤاد: القلب، وقيل وسطه[5]، وقياس جمعه في القِلّة (أفئِدة)، وفي الكَثرة (فُؤُد) و (فِئدان)، ولكنَّ جمع الكَثرة غير مستعمل استغناءً بجمع القِلّة (أفْئِدة)، كما نصَّ عليه النُّحاة، قال سيبويه في باب جمع (فُعال): "وقد يقتصرون على بناء أدنى العد كما فعلوا ذلك في غيره، قالوا: فؤاد وأفئِدة[6]، وجاء عليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[7]، وفي الحديث (أتاكم أهلُ اليمن هم أرقُّ

---

(1) نهر: الصَّرف الوافي، ص45.

(2) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 310/3؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص42؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص40.

(3) انظر: الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 88/1؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص48؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص44.

(4) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 321/3؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص120؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص68؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص53.

(5) ابن منظور، لسان العرب، 329/3، (فأذ).

(6) سيبويه، الكتاب، 604/3؛ وانظر كذلك: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 449/2؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 521/2؛ ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1811/4.

(7) سورة السجدة، آية (78).

أفئدةٍ، وألين قلوباً"[1]، والمقام فيهما للتكثير، ولكنَّ المستعمل جمع القِلّة، "وهو من الجموع التي جرت مجرى جموع الكَثرة، إذْ لم يرد في السَّماع غيرها"[2]، وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة فلم يذكروا جمعاً غيره[3]، فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

4- الأسماء التي على وزن (فِعال) المُضاعَف:

يقتضي القياس أن يُجمع (فِعال) في القِلّة والكَثرة على (أفعِلة)[4]، وبناء (فِعال) في الصَّحيح يُجمع على (فُعُل) في الكَثرة، مثل: فِراش وفُرُش[5]، وأمَّا المُضاعَف فاقتصروا فيه على (أفعِلة) كراهية التضعيف[6]، ومن أمثلة هذا البناء التي نصَّ النُّحاة على الاستغناء فيها بـ(أفعلة) عن أبنية الكَثرة:

أ- أَجِلّة جمع جِلال:

الجِلالُ: الغطاء[7]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أجلّة)، ولم يُجمع على أبنية جمع الكَثرة على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة؛ لاستثقالهم التَّضعيف المفكوك، قال سيبويه في حديثه عن جمع (فِعال): "وأمَّا ما كان منه مضاعفاً- أي فِعال- فإنَّهم لم يجاوزوا به أدنى العدد، وإنْ عنوا الكثير، تركوا ذلك كراهية التَّضعيف، إذْ من كلامهم ألَّا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتلّ،

---

(1) البخاري، محمَّد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمَّد زهير الناصر، ط1، دار طوق النَّجاة، 1422ه، 173/5.

(2) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، تحقيق: عبد الرازق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 583/2.

(3) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 381/9؛ الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، 405/3، (فأد)، ابن منظور، لسان العرب، 329/3، (فأد)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 477/8، (فأد).

(4) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 310/3؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص115؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص42؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص40.

(5) انظر: الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 88/1؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص48؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص44.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 601/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 448/2.

(7) الفراهيدي، العين، 17/6، (جلل).

وذلك قولهم: جِلال وأجِلّة، وعِنان وأعِنّة، وكِنان وأكنَّة"[1]، وقياس جمع (فِعال) الصَّحيح على (فُعُل)، فإنْ بُني جلال المضعَّف على (فُعُل)، فإنّه يصبح (جُلُل)، وتجنُّباً للتَّضعيف، ولوجود جمع آخر في القِلّة، استغنوا عن جمع الكَثرة.

وجاء عليه قول جرير[2]:

وإذا ما رَجَعْنَ وقد وطِئْنَ عدوَّنا قُرّبْنَ بين أجلَّةٍ وأياصرِ

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء[3]، ولم يذكروا جمعاً غير (أجلّة).

ب- أَعِنَّة جمع عِنان:

العِنان: السَّير الذي بيد الفارس يقوِّمُ به رأس الفرس[4]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أعنّة)، على سبيل الاستغناء بأفعِلة التي للقلّة للدِّلالة على الكَثرة؛ لأنَّ قياس الصَّحيح على (فُعُل) من هذا البناء، فلو جُمع (عِنان) عليه لكان (عُنُن)؛ لذلك استغنوا عنه كراهية التَّضعيف[5]، نحو: جِلال وأجلّة.

وممّا جاء عليه قول الفرزدق[6]:

مُقلَّدَةٌ بعدَ القُلُوسِ أعنَّةً عَجِبتُ ومن يسمعْ بذلك يَعجبِ

وذكر اللُّغويون أنَّ (عنان) يجمع على (عُنُن)[7]، ووصفه بعضهم بالنُّدرة[8]، وإنْ كان هذا الجمعُ وارداً، فإنِّي أميلُ إلى أنَّه جمع (عَنان) بمعنى السَّحاب؛ لأنَّ

---

(1) سيبويه، الكتاب، 601/3؛ وانظر كذلك: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 448/2.

(2) جرير، الدّيوان، دار بيروت للطباعة والنشر، 1986م، ص238.

(3) انظر: الفراهيدي، العين، 17/6، (جلل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 119/11، (جلل)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 219/28، (جلل).

(4) الفراهيدي، العين، 90/1، (عنن).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 601/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 448/2.

(6) الفرزدق، الدّيوان، ص19.

(7) انظر: الفراهيدي، العين، 90/1، (عنن)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 99/1، (عنن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 291/13، (عنن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 414/35، (عنن).

(8) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 99/1، (عنن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 291/13، (عنن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 414/35، (عنن).

(عِنان) و(عَنان) قياس جمعهما على (أعِنَّة)، وهذا مُحدث لِلَّبْس؛ فلذلك عدلوا إلى (عُنُن) في جمع (عَنان)؛ لتحقيق أمن اللَّبْس.

لذلك فإنَّ الاستغناء عن جمع الكَثرة هو الأرجح في هذا اللفظ.

ج- أكنّة جمع كِنان:

الكِنانُ: وقاء كل شيءٍ وسترُهُ[1]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أكِنّة)، على سبيل الاستغناء بأفعِلة التي للقلّة للدِّلالة على الكَثرة، وذلك كراهية التَّضعيف عند جمعه على (فُعُل)[2]، مثل: جِلال وأجلّة، وكِنان وأكِنّة.

وجاء عليه قوله تعالى: **(وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ)**[3].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا فيه جمعاً للكثرة[4]، وهذا ما يدلّ على صحّة الاستغناء.

وأمَّا (أكنان) في قوله تعالى **(وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا)**[5]، فهو جمع (كِنّ)، بمعنى الكِنان: أي ستر كل شيء[6].

5- الأسماء التي على وزن (فِعال) المعتلّ:

يقتضي القياس أن يجمع (فِعال) في القِلّة والكَثرة على (أفعِلة)[7]، وهذا البناء - أي فِعال- يُجمع صحيحه على (فُعُل) في الكَثرة - كما ذكرنا سابقاً-، لكنَّهم

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 199/112، (كنن).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 601/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 448/2.

(3) سورة الأنعام، آية (25).

(4) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 662/6، (كنن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 199/11، (كنن)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 64/36، (كنن).

(5) سورة النحل، آية (81).

(6) انظر: الأخفش، أبو الحسن المجاشعي البصري، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قرَّاحة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، 418/2.

(7) انظر: السّيوطي، همع الهوامع، 310/3؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، ص115؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص42؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص40.

اقتصروا في المعتلّ على (أفعِلة)، ولعلَّ السبب - في رأيهم- راجعٌ إلى تجنُّب التغيير الذي يلزم في أواخر الكلمات من قِبَل أنَّ الهمزة في آخر (فِعال) قد يكون أصلها الواو، وعند بنائها على (فُعُل) تقع الواو طرفاً مسبوقةً بضمّة؛ فيلزم قلبها ياءً، وكسر ما قبلها، وإذا كان أصل الهمزة ياءً، فإنَّه يُكسر ما قبلها، ومن باب تجنُّب التغيير، ولوجود صيغة بديلة وهي (أفعِلة) التي للقلّة[1]، استغنوا عن جمع الكَثرة.

وبصورةٍ أقرب، فإنَّ جمع الأسماء التي على وزن (فِعال) المعتلّ على (فُعُل)، يضطرُّنا إلى قلب ضمّة العين كسرةً لتحقيق الانسجام الصَّوتي مع الياء، سواء كانت الياء الأصلية، أو المنقلبة عن الواو، وبهذا ينتج وزن جديد هو (فُعِل)، وهذا من الأوزان المهملة في أبنية الجمع؛ لذلك استغني بجمع القِلّة.

وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة في هذا الباب، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ. آنِيَة جمعُ إِناء:

الإناءُ: ما يُوضع فيه الطعام وغيره[2]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (آنِية)؛ على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة؛ لأنَّ قياس جمع الصَّحيح في بابه على (فُعُل) في الكَثرة، وإذا جُمع (إناء) على ذلك، فإنَّه يصبح (أُنُو) فتُقلب الواو ياءً، فيُصبح (أُنُي) وهذا يستلزم قلب الضمّة كسرةً؛ لتحقيق التجانس الصَّوتي فيصبح (أُنِي)، بوزن (فُعِل)، وهو من الأوزان قليلة الاستعمال في الجمع، فاستغنوا بجمع الكَثرة عنه، قال سيبويه في باب جمع (فِعال): "وأمَّا ما كان منه من بنات الياء والواو فإنَّهم لا يجاوزون به بناء أدنى العدد كراهية هذه الياء مع الكسرة والضمّة لو ثقّلوا، والياء مع الضمّة لو خفَّفوا، فلمَّا كان كذلك لم يجاوزوا به أدنى العدد، إذْ كانوا لا يجاوزون في غير المعتلّ بناء أدنى العدد، وذلك قولهم: رِشاء وأرشِية، وسِقاء وأسقِية، ورِداء وأردِية، وإناء وآنِية"[3].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 281/3.

(2) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 250/1، (أني).

(3) سيبويه، الكتاب، 602/3.

ومنه، قوله r في الحديث: (لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تلبسوا الحرير والدِّيباج، فإنَّها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة) [1]، والمقام في الحديث للتكثير، لكنه استعمل فيه جمع القِلّة (آنية)، وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة، فلم يذكروا جمعاً غير آنية[2]، وأمَّا (أواني) فهو جمع الجمع[3].

ب. أردِية جمع رِداء:

الرَّداء: الذي يُلبس[4]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أردِية)؛ لأنَّ جمعه على (فُعُل) يؤدِّي إلى وقوع ياء متطرّفة مضموم ما قبلها، هذا يتطلَّب قلب الضمّة كسرة، فيصبح جمعه (رُدِي) على (فُعُل)، وهو وزن مهمل في أبنية الجموع؛ لذلك استغنوا عنها بجمع القِلّة، كما نصَّ على ذلك النُّحاة[5]، ومنه قول الكميت[6]:

حتَّى كأنَّ عِراصَ الدَّارِ أردِيةٌ من التَّجاويز أو كُرَّاسُ أسفارِ

ولم يذكر اللُّغويون جمعاً غير (أردِية) للمفرد (رِداء)[7].

ج. أرشية جمع رشاء:

الرِّشاءُ: الحبل[8]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أرشِية)، استغناءً بجمع القِلّة كما نصَّ عليه النُّحاة[9]، مثل: آنِيَة جمع إناء، وأردِية جمع رِداء، وجاء عليه قول سحيم بن وثيل[10]:

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، 113/7.

(2) انظر: الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، 337/1، (أني)؛ ابن منظور، لسان العرب، 48/14، (أني)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1260/1، (أني).

(3) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 530/10، (أني)؛ ابن منظور، لسان العرب، 48/14، (أني)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1260/1، (أني).

(4) ابن منظور، لسان العرب، 317/4، (ردي).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 602/3؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 281/3.

(6) الكُميت بن زيد، الدّيوان، ص216.

(7) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 395/9، (ردي)؛ ابن منظور، لسان العرب، 317/14، (ردي)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 225/1، (ردء).

(8) ابن منظور، لسان العرب، 322/4، (رشو).

(9) انظر: سيبويه، الكتاب، 602/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 448/2.

(10) الجبوري، محمَّد فليح، شعر سحيم بن وثيل الرياحي: جمع وتحقيق، مجلة بابل/ العلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد 11، 2006م، ص145.

إنّي إذا ما القــومُ كــانوا أنجِيَــهْ واضطربَ القومُ اضطرابَ الأرشِيَهْ

وهذا الجمع هو ما ذكره اللُّغويون في جمع (رِشاء)[1]، ولم يذكروا غيره.

د. أسقِية جمع سِقاء:

السِّقاء: القِربة الصَّغيرة[2]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أســقِية)، علــى سبيل الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع الكَثرة، كما نصَّ عليه النُّحاة[3]، مثل ســابقاتها من المعتلّ في باب (فِعال)، وعليه قول أبي ذؤيب الهذلي[4]:

يَمانيّــةٍ أحيــا لهــا مَــظَّ مأبِــدٍ وآلِ قَراسٍ صَوبُ أسْــقِيَةٍ كُحْــلِ

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا جمع قلّة في التكســير غير أسقِية في جمع سِقاء[5]، إلَّا أنَّهم ذكروا له جمعين آخــرين، همــا: (أَســقِيات وأَساقٍ)[6]، فيكون بذلك (أسقِية) للقليل، وأسقيات جمع الجمع[7].

---

(1) انظر: الفراهيدي، العين، 281/6، (رشو)؛ ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 397/2، (رشــى)؛ ابن منظور، لسان العرب، 322/14، (رشا)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 228/1، (رشو)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 154/38، (رشو).

(2) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 1073/2، (سقو).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 602/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 448/2.

(4) الشُّعراء الهذليّون، ديوان الهذليين، ص42. ويمانيّة: العَسَل، ومَظّ: الرُّمَّان البرِّي الذي يأكله النَّحل، ومأبِد: موضع، وآل قراس: موضع، أسقية: الشديد الوقع من المطر، وكُحل: سود.

(5) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 1073/2، (سقي)؛ الأزهري، تهــذيب اللُّغــة، 183/9)، (سقي)؛ ابن منظور، لسان العرب، 392/14، (سقي).

(6) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 488/6، (سقي)؛ ابن منظور، لســان العــرب، 392/14، (سقي).

(7) انظر: سيبويه، الكتاب، 618/3؛ ابن منظور، لسان العرب، 392/14، (سقي).

2.1 الاستغناء بجمع القِلّة عن جمع القِلّة

كما ورد عن العرب أنّهم استغنوا بجمع قلة عن جمع كثرة، ورد عنهم أيضاً أنَّهم استغنوا بجمع قلّة عن جموع قلّة أُخرى، ويُمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستغناء بـــ (أفعُل) عن (أفعال):

إنَّ كلتا الصِّيغتين (أفعُل و (أفعال) من صيغ جمع القِلّة التي حـــدَّدها النُّحـــاة والصَّرفيون، غير أنَّهم صرَّحوا بأنّه يمكن الاستغناء بـــ (أفعُل) عن (أفعـــال) فـــي بعض المفردات، ويمكن أن يقع هذا الاستغناء - كما أورده النُّحاة والصَّرفيون- في الموضع الآتي:

*** الأسماء التي على وزن (فَعَل) المعتلّ الأجوف.**

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعَل) المعتلّ الأجوف في القِلّة على (أفعال)، نحو: جار وأجوار، وقاع وأقواع[1]، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بـــــ (أفعُـــل) عـــن (أفعال) في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

- **أدوُر جمعُ دار:**

الدّار: المحل يجمعُ البناءَ والعَرصَة حولَه[2]، وقياس جمعها في القِلّة (أدْوار)، ولكنَّه غير مستعمل، والمستعمل هو (أدوُر) على (أفعُل) - كما ذكر النُّحاة- وذلـــك على سبيل الاستغناء بجمع القِلّة (أدوُر) عن جمع القِلّة (أدوار).

قال المُبرِّد: "فإنَّهم استغنوا بقولهم (أدوُر) عن أن يقولوا (أدوار)"[3]، وفسّـــر هذا الاستغناء بقوله: "لأنَّهما لأدنى العدد والمؤنَّث يقع على هذا الوزن في الجمع، ألا تراهم قالوا: ذِراع وأذرُع، وكِراع وأكرُع، وشِمال وأشمُل، ولِسان وألسُن، ومن ذكّر لسان العرب قال ألسِنَة، ومن أنَّثها قال ألسُن"[4].

([1]) انظر: الحِملاوي، شذا العرف فيفن الصَّرف، 114/1؛ أبو السُّعود، الفيصـــل فـــي ألـــوان الجموع، ص36.

([2]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 298/4، (دور).

([3]) المُبرِّد، المُقتَضَب، 205/2.

([4]) المُبرِّد، المُقتَضَب، 205/2.

وعدَّ بعض النَّحويين جمع (دار) على (أدوُر) قياساً ولا استغناء فيه، إذ إنَّ (فَعَل) إذا كان مؤنَّثاً بغير تاء، فجمعه على (أفعُل) هو القياس، فهي كـ (فِعال) و(فعيل) إذا كانت مؤنَّثة فقياسها (أفعُل)[1].

ونجدُ بعض اللُّغويين قد ذكروا (أدوار) جنباً إلى جنب مع (أدوُر)[2]، فأجازوا فيها الجمعين، في حين لم يذكر أيٌّ منهم شاهداً يؤيِّد هذا الجمع، وكذلك فإنِّي - بعد البحث- لم أجد في كلام العرب المُحتجِّ بِهِ ما يؤيِّد هذا الجمع - أي أدوار-؛ لذلك فإنَّ رأي النُّحاة هو الأقرب إلى الحقيقة، وأنَّ كلام العرب يؤيِّد هذا الاستغناء، وربَّما يكون السبب فيه عائداً إلى تحقيق أمن اللَّبْس، فلو جُمعت دار على القياس (أدوار) لالتبست بجمع (دَوْر) الذي يقضي القياس في جمعه جمعَ قلّةٍ أن يكونَ على (أدوار).

نعودُ مرّة أخرى إلى رأي بعض النُّحاة في أنّ العرب استغنت بأدوُر عن أدوار، وهذا الرأي فيه جانب يستحق النَّظر والتأمُّل، إذ إنَّ العرب تكون بهذا الاستغناء قد اختارت الأثقل وتركت الأخفّ، فلا يخفى على المتحدِّث عند نطقه بـ(أدوُر) ما فيها من ثِقَلٍ أساسُه نطق الضمّة على الواو، يؤيِّدُ ذلك ما قاله النُّحاة واللُّغويون من جواز همز واو (أدوُر)، فنقول (أدؤر)؛ للتخلُّص من ثقل الضمّة على الواو[3]، الذي ينظر إليه علماء الأصوات على أنَّه تخلُّصٌ من المزدوج الحركي الذي لا تقبله العربيّة في حشو الكلام[4]، ويمكن تمثيل ذلك صوتيًّا كما يلي:

>ad/wu/run ⟶ ad/*u/run ⟶ ad>u/run

(أدوُرٌ) (أد ـُ رٌ) (أدؤُرٌ)

([1]) انظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 95/2.

([2]) انظر: الأزهري، تهذيب اللُّغة، 108/14؛ ابن منظور، لسان العرب، 298/4، (دور)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 393/1، (دور)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 319/11، (دور).

([3]) انظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 245/3.

([4]) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، ط1، دار الكتب، إربد، 2004م، ص423.

مرحلة إقحام الهمزة مرحلة انزلاق شبه الحركة مرحلة تشكُّل المـزدوج الحركي

لتصحيح النظام المقطعي (w) الصاعد المرفوض (wu)

ولذلك، فإنّه يمكن القول: إنَّنا قد نتَّفق مع النُّحاةِ من حيـثُ المبـدأ؛ أي أنَّ العرب استغنت عن (أدوار)، في حين قد نختلف معهم في المستغنى به (أدوُر)؛ يؤيِّد ذلك عدم توافر الشواهد- في حدود بحثي- التي تُجمع فيها الدار على أدوُر، ناهيكَ ثقل النطق المُتأتِّي من وجود الضمّة على الواو، أو كما فسَّره علمـاء الأصـوات، فالأقرب إلى الصَّواب والمنطق اللغوي أنَّ العرب استغنت عن أدوار، ولكن لـيس بأدوُر، إنَّما بأحد جموع الكَثرة التي تُجمع عليها (دار)، وهي (دِيار) قياساً، و (دُور) سماعاً، قال امرؤ القيس[1]:

فلو فـي يـومِ معركـةٍ أُصـيبوا ولكن فـي دِيـار بنـي مَرينـا

وقال الطرّماح: [2]:

رفاقـاً تُنـادى بـالنزول كأنَّهـا بقايا الثُوى وسطَ الدِّيار المُطَرَّحِ

وفي (دُور) قال الكميت بن زيد الأسدي[3]:

منـازِلُهنَّ دُورُ بنـي سُـلَيْمٍ فَدوَمـةٌ فالأبـاطحُ فالشَّـفيرُ

وقال العبَّاس بن الأحنف[4]:

ما كان في الدُّورِ من أُنْسٍ بغيركُم أيَّامَ منزِلكم فـي جانـب الـدُّورِ

ثانياً: الاستغناء بـ (فِعْلَة) عن (أفعال):

يُعدُّ (فِعْلَة) أحد أوزان القِلّة الأربعة، وهو وزن سماعي لا يطّرد فيه قيـاس، وإنَّما سُمع هذا الوزن في جمع بعض الألفاظ. ولكنَّ النُّحاة نصُّوا على أنَّـه يمكـن

([1]) امرؤ القيس، الدّيوان، 162/1.

([2]) الطرماح، الدّيوان، ص105.

([3]) الكميت بن زيد، الدّيوان، ص206.

([4]) العبَّاس بن الأحنف، الدّيوان، تحقيق: عاتكة الخزرجـي، مطبعـة دار الكتـب المصـرية، القاهرة، 1954م، ص147.

الاستغناء بـــ (فِعْلة) عن (أفعال) في بعض المفردات، ويمكن أن يقع هذا الاستغناء كما أورده- النُّحاة والصَّرفيون- في الموضع الآتي:

*** الأسماء التي على وزن (فَعَل) المعتلّ النَّاقص:**

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعَل) الناقص في القِلّة على (أفعال)، نحو: رَحَـــى وأرحاء[1]، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بـــ (فِعْلَة) عن (أفعال) في بعض أمثلـــة هذا البناء، نحو:

- فِتية جمع فَتَى:

الفَتَى: الشَّاب[2]، وقياس جمعه في القِلّة (أفتاء)، ولكنَّه غير مستعمل كما ذكر النُّحاة، على سبيل الاستغناء عنه بـــ (فِتية)، قال سيبويه: "ولم يقولوا: أغلِمة استغنوا بقولهم: ثلاثة غِلمة، كما استغنوا بفِتْية عن أن يقولوا: أفتاء"[3]، وممَّا جاء عليه قوله تعالى: **(**إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ**)**[4]، وقول الأعشى[5]:

في فِتيةٍ كسُيوف الهندِ قـــد علِمـــوا أنَّ ليسَ يدفعُ عن ذي الحِيلةِ الحِيَلُ

وقول الخنساء[6]:

تركتَنـــي يـــا صـــخرُ فـــي فِتيَـــةٍ كـــأنَّني بعـــدَك فـــيهم نَقيـــلْ

وخالف اللُّغويون النُّحاة، إذ ذكروا "أفتاءَ" جمعاً لـــ (فَتَى)، جاء فـــي العـــين: "وجماعة الفَتَى فِتْيَةٌ وفِتيان...، ويُجمع الفَتَى على الأفتاء"[7]، دون ذكر الشواهد التي

([1]) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشَّافية، 1817/4؛ الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 114/1؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص36.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، 146/15، (فتا).

([3]) سيبويه، الكتاب، 306/3؛ وانظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحـــو، 449/2؛ السّـــيوطي، الأشباه والنظائر، 129/1.

([4]) سورة الكهف، آية (10).

([5]) الأعشى، الدّيوان، تحقيق: محمَّد حسين، مكتبة الآداب، ص59.

([6]) الخنساء، الدّيوان، اعتنى به وشرحه: حمدو طنّاس، ط2، دار المعرفة، بيـــروت- لبنـــان، 2004م، ص97.

([7]) الخليل، العين، 137/8 (فتو) .

تؤيِّد هذا الجمع، وكذلك فإنَّني لم أجد شاهداً يؤيِّد جمع فَتَى على أفتاء، وهذا يجعلنا نؤيِّد قول النَّحويين بأنَّه استُغني بـ (فِتيةٍ) عن (أفتاء)؛ لعدم وجود الشواهد التي تؤيِّده، وكذلك فإنَّ الأزهري عندما ذكر جموع (فَتَى) قال: "وقد يجمع على أفتاء"[1]؛ أي بدأ عبارته بـ (قد) التي تفيد التشكيك هنا؛ لوجود الفعل المضارع بعدها.

ولعلَّ تحقيق أمن اللَّبْس هو الدافع وراء هذا الاستغناء؛ لأنَّ الفَتيِّ- بتشديد الياء- قد يُجمع على (أفتاء) مثل: يتيم وأيتام، قال الجوهري: "والأفتاء من الدواب خلاف المسان واحدها (فَتِيّ) مثل: يتيم وأيتام"[2]، فلو جمع (الفَتَى) بمعنى الشَّاب على (أفتاء) لالتبسَ مع (أفتاء) جمع فَتيّ، وهو خلاف المسان من الدّواب، وقد وردَ في الأمثال: "وحَملَهُ على الأفتاء الصِّعابِ"[3]، وهو جمع فَتيٍّ من الإبل.

ثالثاً: الاستغناء بـ (فِعلة) عن (أفعلة):

كما يُستغنى بـ (فعِلة) عن (أفعال)، كذلك يستغنى بـ (فعِلة) عن أفعِلة) كما ذكر النُّحاة والصَّرفيون، ويمكن أن يقع هذا الاستغناء - كما ذكروا في موضعين هما :

1- الأسماء التي على وزن (فعيل):

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعيل) في القِلّة على (أفعِلة)؛ لأنَّ القاعدة أنَّ (أفعِلة) يطّرد في كل اسم مذكّر رباعي بِمدّةٍ قبل الآخر، بشرط كونه اسماً لا صفةً، وذلك نحو: طَعام وأَطعِمة، ورَغيف وأرْغِفة، وعَمود وأعْمِدة[4]، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بـ (فعِلة) عن (أفعِلة) في بعض أمثلة هذا البناء، وذلك نحو:

([1]) الأزهري، تهذيب اللُّغة، 233/14، (فتا).

([2]) الجوهري، الصِّحاح، 252/6، (فتا).

([3]) النيسابوريّ، أبو الفضل محمَّد بن أحمد الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 213/1. والمثلُ يُضرب لمن يُلقى في شرٍّ شديد.

([4]) انظر: الحِملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 115/1؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص42.

- **أصبِية جمع صَبيّ:**

الصَّبيُّ: الطفلُ من لدن يولد إلى أن يُفطم[1]، وقياس جمعه في القِلّة (أصْبِية)، ولكنَّه غير مستعمل- كما ذكر النُّحاة- على سبيل الاستغناء عنه بـ(صِبْيَة). قال المُبرِّد: "فأمَّا غُلام فيُستغنى أن يقال فيه أغْلِمة؛ لأنَّهما لأدنى العدد، ومجازها واحد، إلَّا أنَّك حذفت الزيادة، فإذا حقَّرت غِلْمة فالأجود أن تردّه إلى بنائه، فتقول أغْلِمة، وكذلك صِبية"[2]، وممَّا جاء عليه قول الأعشى[3]:

وَربَّيتُ أيتاماً وألحقتُ صِبْيَةً وأدركتُ جَهْد السَّعي قبلَ عنائِكا

وأصلها (صِبْوة)، قُلبت الواو ياءً، إتباعاً للكسرة التي على الصاد، وضعف الحاجز (الباء) لسكونه[4]، وقد يكون القلب اختياراً للياء لخفَّتها دون تأثير الكسرة[5]. وقد يكونان لغتين[6]، ومنه الحديث: (رأى حُسيناً يلعب مع صِبْوَةٍ في السِّكّة"[7]، وقال ابن الأثير: الواو القياس[8].

وقد ذكر بعض اللُّغويين (أصبِية) في جمع (صَبِيّ) على القياس[9]، ولكنَّهم لم يذكروا ما يؤيِّده من الشواهد، وبذلك فإنَّ كلام النَّحويين أقرب إلى الحقيقة؛ لأنَّ ما

([1]) ابن منظور، لسان العرب، 450/14

([2]) المُبرِّد، المُقتَضَب، 211/2؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، 276/3؛ ابن منظور، لسان العرب، 450/14، (صبا).

([3]) الأعشى، الدّيوان، ص91.

([4]) انظر: ابن جنيّ، الخصائص، 350/1؛ ابن منظور، لسان العرب، 450/14، (صبا).

([5]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 450/14، (صبا).

([6]) انظر: الأزهري، تهذيب اللُّغة، 179/12، (صبو).

([7]) الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، 10/3، (صبا).

([8]) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس، 406/38، (صبو).

([9]) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 384/3، (صبو)؛ ابن منظور، لسان العرب، 450/14، (صبا)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1302/1، (صبو)؛ الزَّبيدي، تاج العروس، 407/38، (صبو).

يُثبت الاستغناء أو ينفيه هو كلام العرب، زيادةً على ذلك، أنَّ بعض اللُّغويين وافقوا النَّحاة في الاستغناء[1]، فلم يذكروا (أصْبِية) في جمع (صَبيّ).

ولعلَّ السبب في هذا الاستغناء، عائدٌ إلى حمل (صَبِيّ) على (فَتَى) بوصفهما يدلَّان على مرحلةٍ من مراحل عُمر الإنسان، يدلّنا على ذلك أنَّهم جمعوا غُلام على غِلْمة، وشَيْخ على شِيخة[2]، وكلاهما يدلَّان كذلك على مرحلة من مراحل عُمر الإنسان.

2- **الأسماء التي على وزن (فُعال):**

يقتضي القياس أن يُجمع (فُعال) في القِلّة على (أفعِلة): لأنَّ كل اسم مذكّر رباعي قبل آخره مدّة، يجمع في القلة على (أفعِلة)، نحو: غُراب وأغرِبة[3].

وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بـ (فِعْلة) عن (أفعِلة) في بعض أمثلة هذا البناء، وذلك نحو:

- **أغلِمة جمع غُلام:**

الغُلام: الإنسان من حين ولادته إلى أن يشِبّ، ويُطلق أيضاً على الكهل[4]، وقياس جمعه في القِلّة (أغْلِمة)، ولكن غير مستعمل - كما ذكر النُّحاة- على سبيل الاستغناء عنه بـ (غِلْمة)، قال سيبويه: "ولم يقولوا: أغْلِمة، استغنوا بقولهم ثلاثة غِلمة"[5]، وممَّا جاء عليه قول بعض نساء العرب[6]:

قد جاءَ منه غِلمةٌ ثمانية وبقيت ثَقْبَتُهُ كما هِيَهْ

([1]) انظر: الجوهري، الصحاح، 2398/6، (صبا)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 179/12، (صبو)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 233/1، (صبو).

([2]) انظر: أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص44.

([3]) انظر: السّيوطي، همع الهومع في شرح جمع الجوامع، 310/3.

([4]) الزَّبيدي، تاج العروس، 176/33، (غلم).

([5]) سيبويه، الكتاب، 603/3؛ وانظر: المُبرِّد، المُقتَضَب، 211/2؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 6/3؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 276/3.

([6]) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 221/3، (حرز)؛ ابن منظور، لسان العرب، 187/4، (حَرز).

وَوَافقَ بعض اللُّغويين النُّحاة، فلم يذكروا جمعاً للقلّة غير (غِلمة) في (غُلام)[1]، في حين أضاف آخرون (أغلِمة)[2]، ولكنَّهم لم يؤيِّدوه بشواهد تثبته، ممَّا يجعلنا نؤيِّد الاستغناء فيه كما ذكر النُّحاة، ولعلَّ السبب في هذا الاستغناء هو حمل (غُلام) على (فَتَى) كما ذكرنا في صَبِيّ؛ لأنَّ كل واحدة منهما تمثِّل مرحلة من مراحل العُمْر، فقد يكون هذا الاستغناء من باب حمل (غُلام، وصَبِيّ) على (فَتَى)، في الجمع، كما كان منهم جمعُ (نَمِر) على (نُمور) تشبيهاً له بالأسَد.

(1) انظر: الجوهري، الصِّحاح، 1997/5؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 960/2، (غلم)؛ الفَيُّـوميّ، المصباح المنير، 452/2 (غلم).

(2) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 537/5، (غلم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 440/12، (غلم)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1143/1، (غلم.

الفصل الثاني

الاستغناء بجمع الكَثرة

يتناولُ هذا الفصلُ قضايا الاستغناء بجمع الكَثرة التي ذكرها النُّحاة والصَّرفيُّون، ويأتي ذلك في مبحثين:

1.2 الاستغناءُ بجمعِ الكَثرة عن جمعِ القِلّة

أشار النُّحاةُ والصَّرفيُّون في باب الاستغناء في الجمع إلى الاستغناء بجمع الكَثرة عن جمع القِلّة، وهي عكس الحالة السَّابقة التي تحدَّثنا عنها في المبحث الأول من الفصل السَّابق، فكما أنَّ العرب تستغني ببناء قلّة عن أبنية الكَثرة؛ فإنَّهم كذلك قد يَستغنون ببناء كثرة عن أبنية القِلّة في بعض المواضع، التي يُمكن تفصيلها على النحو الآتي:

أولاً: الاستغناء بصيغة (فُعول) للدِّلالة على القِلّة

تُعدُّ صيغةُ (فُعُول) من صيغ أبنية الكَثرة التي حدَّدها النُّحاةُ والصَّرفيُّون، غير أنّهم صرَّحوا بأنَّه يُمكنُ الاستغناءُ بهذه الصِّيغة عن أبنية جموع القِلّة في بعض المفردات، ويمكن أن يقعَ هذا الاستغناء - كما أوردوه- في المواضع الآتية:

1- الأسماء التي على وزن (فَعْل) الصَّحيح:

يقتضي القياسُ أن يُجمع (فَعْل) الصَّحيح في القِلّة على (أفعُل)[1]، وفي الكَثرة على (فُعُول)، نحو: شَمْس وشُمُوس[2]، أو (فِعال)، نحو: كَلْب وكِلاب[3]، أو

---

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1816/4؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص113؛ عبد العال: جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص40؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص33.

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1815/4؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص119؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص52؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص65.

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1850/4؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص118؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص50؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص61.

(فُعْلان)، نحو: ظَهْر وظُهران[1]، وقد نصَّ النُّحاةُ على الاستغناء بجمع الكَثرة (فُعُول) عن أبنية القِلّة، في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

أ- قُروء جمع قَرْء:

القَرْءُ: الحَيْض أو الطُّهْر؛ لأنَّ القَرْءَ في أصله الوقت المعلوم؛ لذلك يقعُ على الضدِّين؛ لأنَّ كلّاً منهما- الحَيْض والطُّهر- وقتٌ[2]، وقياسُ جمعه في القلّة (أَقرُؤ) وسُمِع فيه (أَقْراء)[3]، وفي الكَثرة (قُروء، وقِراء، وقُرآن)، والمستعمل منها (قُروء).

وأشار بعض النُّحاة إلى أنّه قد يُستغنى فيها بجمع الكَثرة (قُروء) عن جمع القِلّة، قال سيبويه: "وقالوا: ثلاثة قُروء، فاستغنوا بها عن أقرُؤ[4]، وممَّا جاء عليه قوله تعالى: **(**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُروء**)**[5]، والمقامُ في الآية السَّابقة للتقليل، و استُعمل فيه جمع الكَثرة (قُروء).

وخالف اللُّغويُّون النُّحاةَ إذ ذكروا في جمع (قَرْء): أقراء، وأقرُؤ في القِلّة[6]، وممَّا جاء عليه حديث النبي **r**: (دعي الصَّلاةَ أيَّام أقرائك)[7].

---

(1) انظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص120؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص53؛ أبو السُّعود: الفيصل في ألوان الجموع، ص69.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ص130/1، مادة (قرأ).

اختلف المفسِّرون في معنى كلمة (القَرْء)، فذهب أهل الكوفة إلى أنّ القَرْء: الحَيْض، وذهب أهل الحجاز إلى أنّه الطُّهْر، وهو مذهب أبي عمرو، ومالك، وفقهاء أهل المدينة. انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ص302-304

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 130/1، مادة (قرأ).

(4) سيبويه، الكتاب، 575/3؛ وانظر كذلك: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 430/2؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 522/2.

(5) سورة البقرة، آية: (228).

(6) انظر: الجوهري، الصحاح، 64/1، مادة (قرأ)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 470/6، مادة (قرأ)؛ ابن منظور، لسان العرب، 130/1، مادة (قرأ)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 500/2، مادة (قرأ)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 49/1، مادة (قرأ)؛ الزبيدي، تاج العروس، 367/1، مادة (قرأ).

(7) انظر: الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، 24/4، مادة (قرب).

ولهذا فقد يكون الاستغناء بـــ (قُروء) عن أبنية القِلّة في الآية السَّابقة استغناءً في الاستعمال؛ أي استعمال جمعُ الكَثرة مع وجود جمع القِلّة، بمعنـــى أنَّ العـــربَ وضعت البناءَين معاً، لكنَّهم استغنوا في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اعتماداً على القرينة[1]، والقرينة في الآية السَّابقة هي ذكرُه العدد ثلاثة مع لفظة (قُروء).

وتعدَّدت الآراء حول سبب استعمال (قُروء) بدلاً من جمع القِلّة فـــي الآيـــة السَّابقة، ويُمكن إجمال هذه الآراء على النحو الآتي:

أولاً: إنَّ التقدير في الآية (ثلاثةٌ من قُروء)، فَحُذفت (مِن)، وهذا مذهب المُبـــرِّد، إذْ يقول: "فإذا قلتَ ثلاثة حمير، وخمسة كِلاب جاز ذلك على أنَّك أردتَ ثلاثـــةً مـــن الكلاب، وخمسةً من الحمير"[2]، وهذا التفسير يُمكن مناقشتُهُ من جانبين:

1. إنَّ مثلَ هذا التقدير موضعُه الشِّعر؛ أي أنَّ مثل هذا الاستعمال مقصورٌ على الشِّعر، ومردُّه الضرورة الشعريّة، وهذا ما قال به سيبويه فـــي الكتـــاب، إذْ يقول: "وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب، فقال: يجوزُ فـــي الشِّـــعر"[3]، وهـــو الأقرب إلى الحقيقة، حيث إنَّه لا مسوّغ لهذا الاستعمال من الناحية اللغويّة؛ لوجود جمع القِلّة في الاستعمال، إلَّا أن يضطر شاعر لـــه؛ لإقامـــة الـــوزن الشعري.
2. لعلَّ هذا التفسير قد يصلح في الأمثلة التي ذكرها (ثلاثـــة كـــلاب، وخمســـة حمير)؛ لأنَّ المتحدِّث أراد بقوله: ثلاثة كلاب، أي ثلاثةً من جنس الكـــلاب، وبقوله: خمسة حمير أي خمسةً من جنس الحمير، وهذا يختلف عـــن قولـــه تعالى: (ثلاثة قُروء)؛ لأنَّ الله لم يُرد ثلاثة من القُروء، وإنَّمـــا خـــصَّ بهـــا القُروء الثلاثة الأولى من لحظة الطلاق، ففي الآية تحديد للمدّة الزمنية التـــي يكون فيها الزوج أحقّ بمطلّقته في الطلاق الرجعيّ[4].

---

(1) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 348/3.

(2) المُبرِّد، المُقتَضَب، 159/2.

(3) سيبويه: الكتاب، 624/3.

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ص32-34.

ثانياً: إنَّ جمعَ القَرْء بمعنى الحَيْض: أقراء، وبمعنى الطُّهْر، قُروء، وهذا ما قال بـــه صاحب القاموس المحيط، وصاحب تاج العروس، حيث جاء فيهما: "أو جمع الطُّهر: قُروء، وجمعُ الحَيْض أقراء"[1].

ولعلَّ في رأيهما مخالفةً للاستعمال اللُّغوي، فتحديد القُروء بالأطهار، والأقراء بالحَيْض ممَّا لا تؤيّده الشواهد، فقد استُعمل اللفظ (قُروء) في الشِّعر بمعنى الطُّهــر، وكذلك بمعنى الحَيْض، فجاءَ بالمعنى الأوّل في قول الأعشى[2]:

وفي كُلِّ عامٍ أنتَ جاشِــمُ غَــزْوَةٍ تَشُدُّ لأقصــاها عَــزيمَ عَزائِكَــا
مَورِّثةٍ مالاً وفــي الحَمْــدِ رِفْعَــةٌ لِمَا ضاعَ مــن قُــرُوءِ نِسِــائِكَا

وكلمة (قُروء) في هذا البيت لا تحتمل إلَّا أن تكون بمعنى (الأطهــار)؛ لأنَّ النِّساء لا يُؤتَيْنَ إلَّا في أطهارهنَّ، وقد أضاع المُخاطَب أطهارَ نسائه بغيبتهِ عنهنَّ[3]. وكذلك فقد استُعملت كلمة (قُروء) في الشِّــعر بمعنــى (الحَــيْض)، وعليــه قــول الراجز[4]:

يا رُبَّ مَــوْلى ســاءَنِي مُبَــاغِضٍ عليَّ ذي ضِعْنٍ وضَبٍّ فــارضٍ
لَــــهُ قُــــرُوءٌ كَقُــــرُوءِ الحَائِــــــــضِ

وهذا يدلُّ على أنَّ كلمة (قُروء) استُعملت في كــلام العــرب بــالمعنيين: الحَــيْض والطُّهر، وهذا مخالفٌ للرأي القائل باحتماليّة أن يكون القُــروء للطُّهــر، والأقــراء للحيض.

---

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 49/1، مادة (قرأ)؛ الزبيدي، تاج العروس، 367/1، مادة (قرأ).
(2) الأعشى: الدّيوان، ص91.
(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 365/1، مادة (قرأ).
(4) الرجز عير منسوب. انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 415/5، مــادة (بغــض)؛ ابــن منظور، لسان العرب، 121/7، مادة (بغض)؛ الزبيدي، تاج العروس، 249/18، مادة (بغض).

ثالثاً: إنَّ جمع (قَرْء) على (أقراء) ليس قياسياً، وهذا ما قالَ به صاحب اللُّباب في علوم الكتاب، إذْ يقول: "إنَّ قُروء جمعُ قَرْء، بفتح القاف، فلو جاء على (أقراء) لجاءَ على غير القياس؛ لأنَّ أفعالاً لا يطّردُ في (فَعْل) بفتح الفاء[1].

وهذا الرأي لا علاقة له بالاستغناء عند النَّحويين، إذْ إنَّ الإشارة إلى الاستغناء بجمع الكَثرة عن القِلّة، يتوقَّف على عدم استعمال جمع القِلّة لهذا اللفظ، نهائياً، أمَّا استعماله شاذَّاً فهذا من كلام العرب، ولذلك فلا استغناء فيه عند النُّحاة.

وبعد هذا العرض الموجز لآراء العلماء في سبب الاستغناء بـ (قُروء) عن أبنية القِلّة في الآية موضع الحديث، فإنّه يتراءَى لي أنَّ الاستغناء فيها من باب تخصيص اللفظ بحقلٍ دلاليٍّ واحدٍ، فاستعمالُ كلمة (قُروء) في اللُّغة يكاد يكون محصوراً في الدِّلالة على الحَيْض أو الطُّهر، في حين أنَّ جمع القِلّة المستعمل (أقراء) قد يكون جمعاً لأكثر من لفظ من بينها (قَرْء)، وبذلك فقد يكون استعمال (القُروء) جمعاً لـ (قَرْء) في القِلّة، وهو من أبنية الكَثرة من باب تخصيص (قُروء) في الجمع للدِّلالة على هذا المعنى (الطُّهر أو الحَيْض) دون غيرها، وأمَّا (أقراء) جمع القِلّة، فقد يكون جمعاً لـ (قَرْء، أو قُرءَ، أو قريء)، بمعنى القافية، جاء في لسان العرب: "أقراء الشِّعر قوافيه، كأقراء الطُّهر التي ينقطع عِندها، الواحد: قَرءٌ، وقُرْءُ، وقَريءٌ"[2]، وكذلك جمعاً لـ (قَرْوْ) بمعنى (ميلغة الكلب)، جاء في لسان العرب: "والقَرْوُ: ميلغة الكلب، والجمع: أقراء"[3]، وقد يكون جمعاً لـ (قَرا) بمعنى وَسَط الظَّهر، جاء في لسان العرب: "وقيل القَرا: وَسَطُ الظَّهْرِ وتثنيتُه: قَرَيان، وقَرَوان عن اللحياني، وجمعُه: أقراء وقِروان"[4]، وجاء كذلك جمعاً لـ (قَرِيّ) بمعنى مجرى الماء في الحوض أو الرَّوض، جاء في لسان العرب: "والقَرِيُّ على

---

(1) انظر: النُّعماني، أبو حفص سراج الدين الحنبلي الدمشقي، اللُّباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، 1998م، 109/4.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 132/1، مادة (قرأ).

(3 ابن منظور، لسان العرب، 175/1، مادة (قرأ).

(4) ابن منظور، لسان العرب، 176/1، مادة (قرأ).

(فَعيل): مجرى الماء في الرَّوض، وقيلَ مجرى الماء في الحوض، ... ويُقال في جَمْع قَريّ: أقراء"[1].

ب- قُلوب جمع قَلْب:

القلبُ: الفُؤاد، وقد يُعبَّر به عن العقل[2]، وقياس جمعه في القِلّة (أقلُب)، وفي الكَثرة (قُلوب، وقِلاب، وقُلبان)، والمستعمل منها (قُلوب)، وقد أشار بعضُ النُّحاة إلى أنَّه قد يُستغنى فيها بجمع الكَثرة (قُلوب) عن جمع القِلّة (أقلُب)، قال الأزهري: "فيُستغنى ببعض أبنية الكَثرة عن بناء القِلّة وضعاً أو استعمالاً اتِّكالاً على القرينة، فالأوّل كـ (رِجال) جمع (رَجُل) بضمّ الجيم، و(قُلوب) جمعُ (قَلْب)"، ومنه قوله تعالى: **(أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)**[3].

وذكر بعض اللُّغويين في جمعه (قُلوب) في الكَثرة، و(أقلُب) في القِلّة، ونسبوها إلى اللَّحياني، جاء في المحكم: "والقَلْبُ: الفُؤاد، والجمعُ: أقلُب وقُلُوب، الأولى عن اللَّحيانيّ"[4] في حين لم يذكر صاحب المصباح إلَّا (قُلوباً) في جمعه، جاء فيه: "والقَلْبُ من الفؤاد معروف، ويُطلق على العقل، وجمعه قُلُوب، مثل: فَلْس وفُلُوس"[5].

وممَّا تجدُرُ الإشارة إليه، أنَّ كلمة (قلوب) في القرآن، وما وجدتُه من الشعر قد اختصَّت بجمع (قلب) بمعنى الفؤاد للإنسان والحيوان، ومن أمثلة ذلك قول النابغة الجعديّ[6]:

أو قُلْ هُمُ قَاتَلوا شَهْبَاءَ مُضْلِعَةً قَدْ قَذَفَتْ في قُلُوبِ النَّاسِ أَهْوَالا

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 179/1، مادة (قري).

(2) الجوهري، الصَّحاح، 204/1، مادة (قلب).

(3) سورة محمد، آية (24).

(4) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 422/6، مادة (قلب)؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 685/1، مادة (قلب).

(5) الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 512/12، مادة (قلب).

(6) النابغة الجعدي، الدّيوان، تحقيق: واضح الصَّمد، ط1، دار صادر، بيروت، 1998م، ص124.

وقال حسَّان بن ثابت[1]:

قَدْ كُنْتُ لا أَهوى السِّــبابَ فَسَــبَّني أحْلامُ طَيْرٍ فــي قُلُــوبِ حَمِيــرِ

وقال امرؤ القيس[2]:

كأنَّ قُلوبَ الطِّيرِ رَطْبــاً ويابِسَــاً لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البَالي

وهذا يقودنا إلى القول: إنَّ جمع (قَلْب) على (قُلوب) في القِلّة والكَثرة يُعدُّ من باب تخصيص صيغةٍ واحدةٍ لجمع (قَلْب) بمعنى الفُؤاد، يؤيِّدُ هذا ما جاء في القرآن والشِّعر، وكذلك اقتصار بعض المعاجم في جمعه بمعنى الفُؤاد على (قُلوب)، وقــد تعدَّدت صيغ الجمع في (قَلْب) بمعنى اللُّب، جاء في لسان العرب: "وقَلْبُ كل شــيءٍ لُبُّه وخالصُه ومحضُه[3].

2- **الأسماء التي على وزن (فُعْل) الصَّحيح**:

يقتضي القياس أن يُجمعَ (فُعْل) الصحيح في القِلّة على (أفعال)، وفي الكَثــرة على (فُعُول)، أو (فِعال)- كما مرَّ سابقاً-[4]، ولكنَّ النُّحاة نصَّوا علــى أنَّــه يُمكــن الاستغناء بجمع الكَثرة (فُعول أو فِعال) عن أبنية القِلّة، في بعض أمثلة هذا البنــاء، وذلك نحو:

- **جُرُوح جمعُ جُرْح**:

الجُرح: التأثير بالسِّلاح[5]، وقياسُ جمعه في القِلّة (أجْراح)، وفــي الكَثــرة (جُرُوح) أو (جِراح)، وقد ذكر سيبويه أنَّ المُستعمل هو جمع الكَثرة، ونفى استعمال (أجْراح) على سبيل الاستغناء بجمع الكَثرة عن جمع القِلّة، قال سيبويه في الكتــاب: "وأمَّا ما كان على ثلاثة أحرُفٍ وكان (فُعْلاً)، فإنَّه يُكسّر مــن أبنيــة العــدد علــى (أفعال)، وقد يُجاوزون به بناءَ أدنى العدد فيكسّرونه على (فُعول) و (فِعال)، وفُعول

(1) حسان بن ثابت، الدّيوان، ص129.

(2) امرؤ القيس، الدّيوان، ص139.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 688/1، مادة (قلب).

(4) انظر: البحث نفسه، ص (57).

(5) ابن منظور، لسان العرب، 422/2، مادة (جرح).

أكثر، وذلك قولهم: جُنْد وأجناد وجُنود، وبُرْد وأبْراد وبُرود، وبُرْج وأبْراج وبُرُوج، وقالوا: جُرْح وجُرُوح، ولم يقولوا أجْراح، كما لو يقولوا أفراد"[1].

وقال أيضاً في باب جمع ما كان من بنات الحرفين، وفيه الهاء للتأنيث: "وأمَّا هنة ومنة فلا تجمعان إلَّا بالتاء؛ لأنَّهما قد ذُكرتا كما استغنوا بثلاثة جُرُوح عن أجْراح"[2].

وخالف اللُّغويُّون سيبويه في ذكرهم (أجْراح) جمع (جُرْح)، قال ابن سيده: "والاسم: الجُرْح، والجمع: أجْراح وجُرُوح وجِراح"[3]، وأضاف بعضهم أنَّ (أجْراح) لا تُستعمل إلَّا في الشعر، قال الجوهري: "ولم يقولوا أجْراح إلَّا ما جاء في شِعْر"[4]؛ أي أنَّ استعماله يكون للضرورة الشعريّة.

واستشهدوا باستعماله للضرورة، بقول عَبْدة بن الطيِّب[5]:

ولَّى وَصُرِّعْنَ، من حيثُ التَبَسْنَ بِهِ مُضَرَّجاتٌ بِأجْراح، وَمَقْتُولُ

فلو استعمل الشَّاعر (جُرُوح) لاختلَّ الوزن الشِّعري للبيت.

ولعلَّي أرى هنا أنَّه لا استغناء بجمع الكَثرة عن جمع القِلّة، فقد يُمكن وصف جمع القِلّة (أجْراح) بأنَّه قليل كما أشار إلى ذلك بعض اللُّغويين[6]، لكنَّه غير مُستغنى عنه، ودليلنا في ذلك - إضافةً إلى البيت السَّابق- قولُ عمر بن قميئة[7]:

فَأُبْنَا وَآبُوا كلُّنا بمَضِيضَةٍ مُهَمَّلَةٍ أجْراحنا وجُرُوحها

---

(1) سيبويه، الكتاب، 576/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 599/3.

(3) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 74/3، مادة (جرح).

(4) الجوهري، الصّحاح، 358/1، مادة (جرح)؛ ابن منظور، لسان العرب، 422/2، مادة (جرح).

(5) عَبْدة بن الطيِّب، شعره، تحقيق: يحيى الجبوري، دار التربية للنشر والتوزيع، بغداد، 1971م، ص70.

(6) انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 215/1، مادة (جرح).

(7) عمرو بن قميئة، الدّيوان، تحقيق: حسن كامل الصَّيرفي، ط1، معهد المخطوطات العربيّة، 1965م، ص37.

ويظهر لنا في البيت السَّابق أنَّ الشاعر استعمل صيغتي الجمع (أجْراح، وجُرُوح)، فهو يقصد استعمالها للدَّلالة على القِلّة (بأجْراح)، والكَثرة (بجُرُوح)، يزيدُ على ذلك أنَّ هذا البيت ينفي ما قاله بعض اللُّغويين من أنَّ استعمال (أجْراح) يكون من باب الضرورة الشِّعريّة؛ لأنَّ الضرورة الشِّعرية تكون لإقامة الوزن الشِّعري، في حين أنَّ البيت السَّابق لا يختلُّ وزنه باستعمال (جُرُوح) بدلاً من (أجْراح) ممَّا لا يجعل استعمال (أجْراح) ضرورةً شعريّة.

3- الأسماء التي على وزن (فِعْل) الصَّحيح

يقتضي القياسُ أن يُجمع (فِعْل) الصَّحيح في القِلّة على (أفعال)، وفي الكَثرة على (فُعول)، أو (فِعال)[1]، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع الكَثرة عن أبنية القِلّة في بعض أمثلة هذا البناء، وذلك نحو:

- شُسُوع جمعُ شِسْع:

الشِّسْعُ: قِبالُ النَّعل الذي يُشَدُّ إلى زِمامها[2]، وقياسُ جمعه في القِلّة (أشْساع)، وفي الكَثرة (شُسُوع)، ونصَّ النُّحاة على أنَّ المستعمل هو جمع الكَثرة (شُسُوع) استغناءً به عن جمع القِلّة، قال سيبويه في حديثه عن جمع (فِعْل): "كما قالوا: ثلاثة شُسُوع استغنوا بها عن أشْساع"[3].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاةَ، فلم يذكروا في جمع شِسْع إلَّا شُسُوع[4]، وفي روايةٍ نقلها الزَّبيدي أنَّ أبا حيَّان قال: إنَّه وردَ في جمعها (أشْساع) [5]، وشاهدُها قول عبيد

---

(1) انظر البحث نفسه، ص (64).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 180/8، مادة (شسع).

(3) سيبويه، الكتاب، 575/3؛ وانظر كذلك: المُبرِّد، المُقتَضَب، 501/2؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 435/2؛ ابن جنيّ، الخصائص، 268/1.

(4) انظر: الأزهري، تهذيب اللُّغة، 275/1، مادة (شسع)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 352/1؛ ابن منظور، لسان العرب، 180/8، مادة (شسع)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 312/1، مادة (شسع).

(5) الزبيدي، تاج العروس، 271/21، مادة (شسع).

بن أيُّوب العَنْبريّ[1]:

يُـــديرُ نَعْلَيهـــا لـــئِلا تُعْرَفـــا يَجْعَـــلُ أَشْسَـــاعها نحـــوَ القَفَـــا

ولعلَّ الاستغناء فيها عائدٌ إلى ثِقَل النُّطق في (أَشْسَاع)، وذلك لتوالي الســين والشين دون فاصلٍ بينهما، ممَّا يجعل الانتقال من نُطق السين إلى نُطق الشين فيــه شيءٌ من الصَّعوبة، ممَّا أدَّى إلى استغنائهم عنها، واستعمال (شُسُوع) بــدلاً منهــا، وهذا من باب الميل إلى اليُسر والسُّهولة؛ لأنَّ (شُسُوع) ليس فيها ثقلٌ في النطق، فقد فَصلَت الضمَّة القصيرة بين الشين والسِّين، ممَّا جعل الانتقال من الشين إلى الســين غير مباشر، ويُمكن تمثيل ذلك صوتياً كما يلي:

أشساع	شُسُوع
(>)aššā<un	šusū<un
توالي الشين والسين ممَّا يؤدي إلى صعوبة النُّطق	وجود الضمّة القصيرة بين الشين والسين ممَّا يؤدِّي إلى سهولة النُّطق

وأمَّا ما ذكره أبو حيَّان من استعمال (أَشْسَاع)، واستشهاده لذلك ببيــتٍ مــن الشِّعر، فإنِّي أميلُ إلى أنَّ استعمال (أَشْسَاع) في هذا البيت قــد يكــون مــن بــاب الضرورة الشعريّة؛ لأنَّ استعمال (شُسُوع) في البيت يؤدِّي إلــى اخــتلال الــوزن الشعري فيه.

ثانياً: الاستغناء بصيغة (فِعال) للدِّلالة على الكَثرة:

تُعدُّ صيغة (فِعال) من صيَغ أبنية الكَثرة التي حدَّدها النُّحاة والصرفيون، غير أنَّهم صرَّحوا بأنَّه يُمكن الاستغناء بهذه الصِّيغة عن أبنية جموع القِلّة فــي بعــض المفردات، ويُمكن أن، يقع الاستغناء - كما أوردوه- في الموضع الآتي:

*** الأسماء التي على وزن (فَعُل) الصَّحيح:**

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعُل) الصَّحيح في القِلّة والكَثرة على (أفعال)، ومرَّ معنا سابقاً أنَّهم استغنوا بـــ (أفعال) عن أبنية الكَثرة، وذلك لقلّة هذا البناء، فقد اكتفوا فيه بصيغة جمع القِلّة (أفعال)[2]، عن جمع القِلّة في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

---

(1) البيت منسوب لعبيد بن الأبرص، انظر: الزّبيدي، تاج العروس، 271/21، (شسع).

(2) انظر البحث نفسه، ص (51).

أ- رِجال جَمْعُ رَجُل:

الرَّجُل: الذَّكرُ من نوع الإنسان[1]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أرجـــال)، ولكن بعض النُّحاة نصَّ على أنَّه يُمكن الاستغناء بجمع الكَثرة (رِجال) عن جمع القِلّة (أرجال)، قال ابن جنّي في باب تداخل الجموع: "وقد تتداخل جموع الثلاثـــي مـــن حيث كان هذا العدد منتظماً لجميعها نحو: فَرْخ وأفراخ...، وربَّما اقتُصر في بعض ذلك على جمع القِلّة وفي بعضه على جمع الكَثرة، وذلك نحو: رِجْل وأَرْجُل، ولـــم يتجاوزوا ذلك، وأُذُن وآذان، وقَلَم وأَقْلام، وقالوا: سِباع ورِجال فاقتصروا عليهما"[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾[3].

وقد ذكر بعض النُّحاة أنَّه استُغني بـــ (رَجْلَة) عن (أرجال)، قال سيبويه، في حديثه عن جمع (فَعْل): "وجعلوا أمثلته على بناءٍ لم يُكسّر عليه واحده، وذلك قولهم: ثلاثة (رَجْلة)، واستغنوا بها عن أرجال"[4]، ورَجْلةُ على (فَعْلَة).

وقد عدَّها بعضهم من أوزان أبنية جمع التكســـير السَّـــماعية[5]، ووصـــفها بعضهم بأنَّها قليلة، جاء في المصباح المنير: "الرَّجُل: الذَّكَر من الأناسي، الجمـــعُ: رِجال، وقد جُمع قليلاً على (رَجْلة) وزان (تَمْرَة)، قالوا: لا يُوجدُ جمعٌ على (فَعْلَـــة) بفتح الفاء إلَّا رَجْلَة، وكَمْأَة جمع كَمْء"[6].

في حين عدَّها آخرون اسم جمع راجل، بمعنى المُشاة علـــى الأرض، جـــاء في الشافية في علم التَّصريف[7]:

في عَجُـــز قـــد غَلَـــبَ الأعَجـــاز فـــي السَّـــبُع السِّـــباع يُســـتجازُ

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 265/11، مادة (رجل).

(2) ابن جنّي، اللُّمَع في العربية، 175/1.

(3) سورة البقرة، آية: (282).

(4) سيبويه، الكتاب، 573/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 431/2.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 573/3.

(6) الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 220/1، مادة (رجل).

(7) ابن الحاجب، أبو عمرو ابن مالك، الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط1، المكتبة المكيّة، مكة، ط1، 1995م، 37/2.

ولـــيسَ رَجْلَـــةٌ بتكســـير الرَّجُـــل بل اسمُ جمعٍ راجلٍ حيـــثُ تَحِـــلّ

وقال الأستراباذي: "وليسَ رَجْلَة بتكسير"[1]، وجاء في لسان العـــرب: "قـــال سيبويه: وقالوا ثلاثة رَجْلَة، جعلوه بدلاً من أرجال...، وحكى أبو زيد فـــي جمعـــه (رَجِلَة) وهو أيضاً اسم الجمع؛ لأنَّ (فَعِلة) ليست من أبنية الجمـــوع، وذهـــب أبـــو العبَّاس إلى أنَّ (رَجْلَة) مخفَّفٌ عنه"[2]، ولعلَّ الاستعمال اللُّغوي يؤيِّد من قال بأنَّهـــا اسم جمع راجل، قال ابن مقبل[3]:

ورَجْلَةٌ يَضْرِبونَ البَيْضَ عن عُرُضٍ ضَرْباً تَوَاصَى به الأبْطالُ سِجِّينا

ورَجْلَة في البيت السَّابق بمعنى "المُشاة على الأرض"، وليست بمعنى الـــذكور مـــن الناس. جاء في تهذيب اللُّغة تعليقاً على البيت السَّابق: "قال أبو عمـــرو: الرَّجْلَـــةُ: الرَّجالة، وليس في كلامهم (فَعْلَة) جاءَت جمعاً غير (رَجْلَة) جمع (راجل)، وكَمْـــأَة جمع كَمْءٍ"[4].

وبذلك فإنَّه يمكن القول بأنَّ العرب استغنت بـــ (رِجال) عن أبنية القِلّة، فـــي جمع (رَجُل)، وأمَّا (رَجْلة) فهي اسمُ جمع.

وقد وافق بعض اللُّغويين النُّحاة في هذا الاستغناء، فقالوا في جمـــع (رَجُـــل) رِجال[5]، ولم يجمعوها على أوزان جمع القِلّة.

ولعلَّ السبب في الاستغناء بجمع الكَثرة (رِجال) عن أبنية القِلّة؛ لأنَّ قيـــاس جمع (رَجُل) في القِلّة (أرجال)، وهذا ما يلتبسُ مع (أرْجال) جمع (رَجَـــل)، وهـــي

---

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 98/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 265/11، مادة (رجل).

(3) ابن مقبل، الدّيوان، ص236؛ رَجْلَة: المشاة على الأرض؛ البَيْض: جمـــع بَيْضَـــة وهـــي الخوذة، عُرُض: ناحية، سجّينا: الضرب الذي يُثبت المضروب مكانه.

(4) الأزهري، تهذيب اللُّغة، 24/11، مادة (رجل).

(5) انظر: الجوهري، الصّحاح، 1705/4، مادة (رجل)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظـــم، 377/7، مادة (رجل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 265/11، مادة (رجل)؛ الزّبيدي، تـــاج العروس، 34/29، مادة (رجل).

صفةٌ للشَّعر إذا كان بين الجعودة والسبوطة[1]، وتحقيقاً لأمن اللبس، استغنوا عن (أرجال) في جمع (رَجُل).

ب- سِباع جمع سَبُع:

السَّبُعُ: المفترسُ من الحيوان، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (أسباع)، ومع ذلك، فقد نصَّ النُّحاة على أنَّه يُمكن الاستغناء بجمع الكَثرة (سِباع) عن جمع القِلّة (أسباع)، قال المُبرِّد: "وقد يكون البناء في الأصل للأقل فيشرُكُه فيه الأكثر، كما تقول: أرسان وأقتاب، فلا يكونُ جمع غيره، وقد يكون البناء للأكثر فيُشركُهُ فيه الأقلّ، كما تقول: شُسُوع وسِباع، فيكون لكلّ الأعداد"[2]، ومنه قول الفرزدق[3]:

يَقْطَعْنَ كُلَّ مَدىً بَعيدٍ غَوْلُهُ خَبَبَ السِّباعِ يُقَدْنَ بالأَرسَانِ

وذكر اللُّغويون في جمعه (سِباع)، و(أسبُع) في القِلّة[4]، وهو شاذٌّ في جمعه؛ لأنَّ القاعدة أنَّ (فَعُل) يُجمع في القِلّة (أفعال) فيكون قياسه (أسباع)، وقد يكون جمعه على (أسْبُع) حملاً على لغة السُّكون؛ لأنَّ (السَّبْع) لغةٌ في (السَّبُع)، جاء في المصباح المنير: "قال الصَّغاني: السَّبْعُ والسَّبُع لغتان، وقُرِئ بالإسكان في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾[5]، وهو مرويٌّ عن الحسَن البصريّ وطلحة بن سليمان، وأبي حَيوة، ورواه أحدهم عن عبدالله بن كثير أحد السَّبْعة، ويُجمع في لغة الضّم على سِباع، مثل: رَجُل ورِجال لا جمعَ له على غير ذلك على هذه اللُّغة، قال الصاغاني: وجمعه على لغة

---

(1) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 382/7، مادة (رجل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 272/11؛، مادة (رجل)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1004/1، مادة (رجل).

(2) المُبرِّد، المُقتَضَب، 201/2؛ وانظر: ابن جنّي، اللُّمع في العربيّة، 175/1؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 240/3.

(3) الفرزدق، الدّيوان، ص640؛ وغَوْلُهُ: أراد هَوْلَهُ.

(4) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 506/1، مادة (سبع)؛ ابن منظور، لسان العرب، 147/8، مادة (سبع)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 726/1، مادة (سبع)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 168/21، مادة (سبع).

(5) سورة المائدة، آية (4).

السُّكون في أدنى العدد (أسبُع)، مثل: فَلْس وأفلُس"[1]، وذكروا في جمعه كذلك (سُبُوع) في الكَثرة، وهذا الجمع كذلك جاءَ بناءً على لغة التسكين، قال ابن سيده: "وأمَّا قولهم في جمعه سُبوع، أنَّ السَّبْعُ لغةٌ في السَّبُع"[2]، قال أبو زبيد الطَّائيّ[3]:

بَل السَّبْعُ فاستَنْجُوا وأين نَجاؤُكُم فهذا وربِّ الراقصاتِ المُزَعْفَرُ

وبهذا، فإنَّ ما ثبت في جمع (سبُع) بلغة الضَّم هو (سباع)، ولم يُجمع على أبنية القِلّة، أمَّا (أسْبُع) فهو جمع (سَبْع) بلغة التسكين، أي أنَّ العرب استغنت في جمع (سَبُع) بـ (سِباع)؛ للدَّلالة على القليل والكثير.

وأمَّا السبب في هذا الاستغناء، فإنَّه راجعٌ - في ظنِّي- إلى تحقيق أمن اللَّبس، فلو جُمع (سَبُع) على أحد أبنية القِلّة لكان قياسه (أسباع)، وبذلك يَلتبسُ مع (أسْباع) جمع (السُّبْع)، قال ابن سيده: "السُّبْع : جزءٌ من سَبْعة والجمع أسْباع"[4].

ثالثاً: الاستغناء بصيغة (فِعَلَة) للدِّلالة على القِلّة:

تُعدُّ صيغة (فِعَلَة) من صِيغ أبنية الكَثرة التي حدَّدها النُّحاة والصَّرفيون، ولكنَّهم صرَّحوا بأنَّه يمكن الاستغناء بهذه الصيغة عن أبنية جموع القِلّة في بعض المفردات، ويُمكن أن يقع الاستغناء- كما أوردوه- في المواضع الآتية:

1- الأسماء التي على وزن (فُعْل) الصَّحيح:

يقتضي القياس أن يُجمع (فُعْل) الصحيح في القِلّة على (أفعال)، وفي الكَثرة على (فُعُول أو فِعال أو فِعَلَة)، وذكرنا سابقاً أنَّه يُستغنى بـ (أفعال) عن أبنية الكَثرة

---

(1) الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 264/1، مادة (سبع).

(2) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 506/1، مادة (سبع)؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 147/8، مادة (سبع)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 168/1، مادة (سبع).

(3) أبو زبيد الطائي، شعره، تحقيق: نوري حمود القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م، ص61، المزعفر: الأسد الورد.

(4) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 506/1، مادة (سبع)؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 147/8، مادة (سبع)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 171/21، مادة (سبع).

في جمع (فُعْل)، نحو: رُكْن وأركان، وجُزء وأجزاء، وشُفْر وأشفار، وتبيَّن لنا فيها أنَّ سبب الاستغناء عائدٌ إلى سيطرة التقليل الكمِّي في هذه الألفاظ[1].

وممَّا أشار له النُّحاة كذلك أنَّه يُستغنى بجمع الكَثرة (فِعَلَة) عن جمع القِلّة (أفعال) في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

- **خِرَجَة جمع خُرج**:

الخُرْجُ: الوعاء، وهو جوالق ذو أونين[2]، وقياس جمعه في القِلّة (أخراج) وفي الكَثرة (خُروج) و (خِراج) و (خِرَجَة)، والمُستعمل منها (خِرَجَة)، وذكر بعض النُّحاة أنَّه قد يُستغنى فيها بجمع الكَثرة (خِرَجَة) عن جمع القِلّة، قال سيبويه في باب جمعِ (فُعْل): "وخُرْج وخِرَجَة، ولم يقولوا: أخراج كما لم يقولوا أجْراح"[3].

وَوَافقَ بعض اللُّغويين النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع (خُرج) إلَّا (خِرَجَة) [4]، وخالف بعض النُّحاة، فقد ذكروا في جمعه (أخْراج) في القِلّة، و(خِرَجة) في الكَثرة[5].

ولعلَّي أرى هنا أنَّ الاستغناء راجحٌ في هذا اللَّفظ، ويعودُ السبب فيه إلى تحقق أمن اللَّبس، فعند جمع (خُرْج) على (أخْراج) فإنَّه يلتبسُ بـ (أخراج) جمع (خَرْج)، ودليلنا في ذلك ما جاء في القاموس المحيط: "والخَرْج: الإتاوة، كالخَرَاج، ويُضمَّان، الجمع، أخراج، وأخاريج، وأَخْرِجَة، والسَّحاب أولُ ما ينشأ، وخلاف الدَّخل، وموضعٌ باليمامةِ، وبالضمّ الوعاء المعروف، الجمع: خِرَجَة كجِحَرَة"[6].

---

(1) انظر: البحث نفسه، ص(57-58).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 252/2، مادة (خرج)؛ والأونين: العِدْلَين.

(3) سيبويه، الكتاب، 577/3؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، 242/3.

(4) انظر: الجوهري، الصّحاح، 309/1، مادة (خرج)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 27/7، مادة (خرج)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 166/1، مادة (خرج)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 185/1، مادة (خرج).

(5) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 4/5، مادة (خرج)؛ ابن منظور، لسان العرب، 252/2، مادة (خرج)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 511/5، مادة (خرج).

(6) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 185/1، مادة (خرج).

رابعاً: الاستغناء بصيغة (فِعْلان) للدِّلالة على القِلّة:

تُعدُّ صيغة (فِعْلان) من صيغ أبنية الكَثرة التي حدَّدها النُّحـــاة والصَّـــرفيُّون، غير أنَّهم صرَّحوا بأنَّه يُمكن الاستغناء بهذه الصيغة عن أبنية جموع القِلّة في بعض المفردات، ويُمكن أن يقعَ هذا الاستغناء - كما أوردوه- في الموضع الآتي:

*** الأسماء التي على وزن (فُعَل):**

يُعدُّ (فُعَل) من أبنية المجرَّد الثلاثي، يكون اسماً: كَصُرَد، وصفةً: كَحُطَم[1].

ويقتضي القياس أن يُجمع (فُعَل) إذا كان اسماً علـــى (فِعْـــلان) فـــي القِلّـــة والكَثرة[2]، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع الكَثرة (فِعلان) في بعض أمثلة هذا البناء، ولم يجمعوه جمع قلّة، ولعلَّ السبب في هذا الاستغناء راجعٌ إلى أحد أمرين:

الأول: أنَّهم عاملوه معاملة (فُعال)، كغُراب، بوصفه مخفَّفًا عنه، إذلا فرقَ بين (فُعَل) و (فُعَال) إلَّا في قِصَر الفتحة في الأولى وطولها في الثانية، والقياس في (فُعال) أن يُجمع على (فِعلان) فحملوا (فُعَل) عليه[3].

الثاني: اختصاصه بنوع من المسمَّيات، قال ابن يعيش: "إنَّ هذا البناء لما اخـــتصَّ بضربٍ من المسمَّيات، وهو الحَيَوان، ولزِمَهُ، فلم يفارقُه إلى غيره، ولم يكن غيـــره من الأسماء كذلك، فإنَّها لا تلزم مسمَّى خصُّوه بهذا الجمع، كما خصُّوا بـــ (فَعْلـــى) ما كان به من آفة، نحو: فَتْلى، ومَرْضى، ولا يُجمع عليه إلَّا ما أصابته بَلِيّة، نحـــو: جَريح وجَرْحَى، وزَمين وزَمنَى"[4].

---

(1) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، 321/3؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص120؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص53؛ أبـــو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص68.

(2) كحيل، التِّبيان، ص19.

(3) انظر: ابن الورَّاق، أبو الحسن محمَّد بن عبدالله، عِلَل النَّحو، تحقيق: محمود داسم الدَّرويش، ط1، مكتبة الرُّشد، الرياض- السُّعودية، 1999م، ص520-521؛ ابـــن يعـــيش، شـــرح المفصّل، 234/3.

(4) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ص233-234.

وهذا ما يُفسِّر الشُّذوذ في جمع (رُطَب) على (أرطاب)، إذْ إنَّها ليست من مسمَّيات الحيَوانِ، وإنَّما هي من ثمَر النَّخل[1].

ومن الأمثلة التي نصَّ فيها النُّحاة على الاستغناء بجمع الكَثرة عن جمع القِلّة:

أ- جِعْلان جمع جُعَل:

الجُعَل: دابَّةٌ سوداء من دوابّ الأرض[2]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (جِعْلان)، ولم تستعمل العرب في جمعه بناء القِلّة على سبيل الاستغناء عنه بجمع الكَثرة (جِعْلان)، قال سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فُعَلاً) فإنَّ العرب تُكسّرهُ على (فِعْلان)، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه، واستغنوا به كما استغنوا بـ (أفعُل)، و (أفعال) فيما ذكرتُ لك، فلم يجاوزوه في القليل والكثير، وذلك قولك: صرَد وصرْدان، ونُغَر ونِغْران، وجُعَل وجِعْلان، وخُزَز وخِزَّان"[3]، وممَّا جاء عليه قول الفرزدق[4]:

لَـــهُ دُهْدِيَّـــةٌ إنْ خـــافَ شـــيئاً من الجِعْلانِ أحْرَزَهـــا احتِفَـــارا

وَوَافقَ اللُّغويُّون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع (جُعَـل) إلَّـا (جِعلان)[5]؛ فالاستغناء راجحٌ في هذا اللَّفظ.

---

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 420/1، مادة (رطب)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 229/1، مادة (رطب).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 112/11، مادة (جعل).

(3) سيبويه، الكتاب، 574/3؛ وانظر كذلك: المُبرِّد، المُقتَضَب، 203/2؛ ابن جنّي، اللمع في العربيّة، 173/1.

(4) الفرزدق، الدّيوان، ص309؛ والدُهدِيَّةُ: ما يُدحرجُه الجُعَل.

(5) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 328/1، مادة (جعل)؛ الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، 1107/2، مادة (جعل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 112/11، مادة (جعل)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 102/1، مادة (جعل)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 977/1، مادة (جعل)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 210/28، مادة (جعل).

ب- صِرْدان جَمْعُ صُرَد:

الصُّرَد: طائرٌ ضخمُ الرأس، يصطادُ العصافير[1]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (صِرْدان)، ولم تستعمل العرب في جمعه بناء القِلّة، استغناءً عنه بجمع الكَثرة كما ذكر النُّحاة[2]، وممَّا جاء عليه قول حُمَيد الهلالي[3]:

كأنَّ وَحَى الصِّرْدَانِ في كُلِّ ضالَةٍ تَلَهْجُمُ لَحْيَيْهِ إذا ما تَلَهْجَمَا

وَوَافقَ اللُّغويُّون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع (صُرَد) إلَّا (صِرْدان)[4]؛ فالاستغناء راجحٌ في هذا اللَّفظ.

ج- نِغْران جمعُ نُغَر:

النُّغَرُ: البُلْبُل، وفراخُ العصافير، وضربٌ من الحُمَّر[5]، وقياس جمعه في القِلّة والكَثرة (نِغْران)، ولم تستعمل العرب في جمعه بناء القِلّة استغناءً عنه بجمع الكَثرة، كما ذكر النُّحاة[6]، وممَّا جاء عليه قول الشاعر[7]:

يَحْمِلْنَ أَزْقَاقَ المُدَام كأنَّما يَحْمِلْنَها بأظَافِرِ النِّغْرَانِ

---

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 293/1، مادة (صرد).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 574/3؛ المُبرِّد، المُقتَضَب، 203/2؛ ابن جنّي، اللمع في العربية، 173/1؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 233/3.

(3) حُميد الهلاليّ، الدّيوان، ص14؛ الوَحَى: الصَّوت، التَّلَهْجُم: التحرُّك.

(4) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 630/2، مادة (درص)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 98/12، مادة (صرد)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 286/8، مادة (صرد)؛ ابن منظور، لسان العرب، 249/3، مادة (صرد)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 337/1، مادة (صرد)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 293/1، مادة (صرد)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 272/8، مادة (صرد).

(5) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 485/1، مادة (نغر).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 574/3؛ المُبرِّد، المُقتَضَب، 203/2؛ ابن جنّي، اللمع في العربية، 73/1.

(7) البيت بلا عزو، انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 495/5، مادة (نغر)؛ ابن منظور، لسان العرب، 223/5، مادة (نغر)؛ (شبّه الشاعر مَعالق العنب بأظافر النِّغران).

وَوَافقَ اللُّغويُّون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع (نُغَر) إلَّا (نِغْران)[1]؛ فالاستغناء راجحٌ في هذا اللَّفظ.

2.2 الاستغناء بجمع الكَثرة عن جمع الكَثرة

كما وردَ عن العرب أنَّهم استغنوا بجمع كثرة عن جمع قلّة، وردَ عنهم أيضاً أنَّهم استغنوا بجمع كثرة عن جموع كثرة أخرى، ويُمكن تفصيل ذلك على النَّحو الآتي:

أولاً: الاستغناء بصيغة (فِعال) عن (فُعَلاء)

تُعدُّ (فِعال) و (فُعَلاء) من صيغ الكَثرة التي حدَّدها النُّحاة والصَّرفيون، وصرَّح بعضهم بأنَّه قد يُستغنى بـ (فِعال) عن (فُعَلاء) في بعض المفردات، ويمكن أن يقع هذا الاستغناء في الموضع الآتي:

*** الصِّفات التي على وزن (فَعيل) بمعنى فاعل، صحيح اللام، غير مُضاعف:**

يقتضي القياسُ أن يُجمع (فَعيل) إذا كان صفةً بمعنى فاعل وصحيح اللام على (فِعال)، نحو: ظَريف: ظِراف[2]، وعلى (فُعَلاء) شرط أن يكونَ وصفاً لمذكَّر عاقل بمعنى (فاعل) غيرُ مضعَّف، ولا معتلّ اللام، ولا واويّ العين، نحو: بَخيل: بُخَلاء[3].

---

(1) انظر: الفراهيدي، العين، 405/4، مادة (نغر)؛ ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 782/21، مادة (رغن): ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 495/5، مادة (نغر)؛ ابن منظور، لسان العرب، 223/5، مادة (نغر)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 615/2، مادة (نغر)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 485/1، مادة (نغر).

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1850/4؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص118؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص51؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص62-63.

(3) انظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص120؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص51؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص62-63.

وقد نصَّ بعض النُّحاة على الاستغناء بـــ (فِعَال) عن (فُعَلاء) في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

أ- سِمان جمع سَمين:

السِّمَن: نقيضُ الهُزال، والسَّمين: خلال المهزول[1]، وقياس جمعه في الكَثرة (سِمان) و (سُمَنَاء)، ونصَّ بعض النُّحاة على أنَّه قد يُستغنى بـــ (سِمان) عن (سُمَناء)، قال سيبويه: "كما أنَّهم قد يَدَعون (فُعَلاء) استغناءً بغيرها، نحو: صغير وصِغار، ولا يقولون: (صُغَراء)، وسَمين وسِمان ولا يقولون: (سُمَناء)"[2]. وممَّا جاء عليه قول جرير[3]:

لقَيْتَهُمُ وخيلُهُمُ سِمانٌ بِسَاهِمَةِ النَّواظِرِ والخُدُودِ

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاةَ في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع سمين (سُمَناء)، ونقلوا قول سيبويه فيه، جاء في المحكم والمحيط الأعظم: "وشيءٌ سامنٌ وسَمينٌ، والجمع: سِمان، قال سيبويه: ولم يقولوا: سُمَناء، استغنوا عنه بـــ (سِمان)"[4].

وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى شيءٍ مهم، وهو أنَّ ما كان على وزن (فَعيل) صفة بمعنى فاعل قد يُقسم إلى قسمين:

القسم الأول: وينضوي على صفات مَدْحٍ أو ذمٍّ، نحو: (كريم) في المدح، و(لئيم) في الذَّمِّ، فالصفةُ (كريم) تدلُّ على سجيّة مَدْحٍ دائماً، فالكَرمُ صفةٌ يُمتدَحُ صاحبها، والصِّفة (لئيم) تدلُّ على سجيّة ذمٍّ دائماً، فاللُّؤمُ صفةٌ يُذَمُّ صاحبها، ومثل هذه

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 219/13، مادة (سمن).

(2) سيبويه، الكتاب، 636/3؛ وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 545/2

(3) جرير، الدّيوان، ص244.

(4) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 532/8، مادة (سمن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 219/13، مادة (سمن)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1206/1، مادة (سمن)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 216/35، مادة (سمن).

الصفات يُمكن جمعها في الكَثرة على (فِعال)، أو (فُعَلاء)، فجاء في جمع (كَـريم): كِرام[1]. قال امرؤ القيس[2]:

وقُلْنـا لِفِتْيـانٍ كِـرامٍ أَلا انْزِلُـوا فَعَالُوا عَلَيْنَا فَضْلَ ثَوْبٍ مُطَنَّـبِ

وقد تُجمع على (كُرَماء) أيضاً[3]،

قال ابن مقبل[4]:

وَلَقَدْ غَدَوْتُ على الجَـزورِ بِفِتْيَـةٍ كُرَماءَ حَضْـرَةَ لَحْمِهـا، أَزْوَالِ

وجاء في جمع (لئيم): لِئَام[5]، قال الأخطل[6]:

بَني أَسَدٍ، لا تَذْكُروا الفَخْرَ بَيـنكُمْ فأَنْتُم لِئَامُ النَّاسِ: بـادٍ وحاضِـرُ

وقد تُجمع على (لُؤَماء) [7]، قال زهير بن أبي سُلمى[8]:

لعَمْرُ أبيكَ ما هَرِمُ بنُ سَلْمَى بِمِلْحِـيٍ إذا اللُّؤَمـاءُ لِيمُـوا

وقد تُجمع (فعيل) إذا دلَّت على سجيّة مدحٍ أو ذمٍّ على (فُعلاء) وحـدها، ولا تُجمع على (فِعال)، جاء في جمع (بخيل): (بُخَلاء)[9]، و(وَسيم): (وُسَماء)[10].

---

(1) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 798/2، مادة (كرم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 510/12، مادة (كرم).

(2) امرؤ القيس، الدّيوان، ص77.

(3) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 798/2، مادة (كرم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 510/12، مادة (كرم).

(4) ابن مقبل، الدّيوان، ص191؛ الجزور: الناقة التي تُجْزَر، حضرة لحمها: حـين حضـور لحمها، أزوال: جمع زَوْل وهو الغلام الظَّريف.

(5) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 412/10، مادة (لأم)؛ ابـن منظـور، لسـان العرب، 530/12، مادة (لأم).

(6) الأخطل، الدّيوان، ص171.

(7) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 412/10، مادة (لأم)؛ ابـن منظـور، لسـان العرب، 530/12، مادة (لأم).

(8) زهير بن أبي سلمى، الدّيوان، ص199؛ الملحي: المَلوم.

(9) انظر: الزّبيدي، تاج العروس، 63/28، مادة (بخل).

(10) انظر: الزّبيدي، تاج العروس، 47/34، مادة (وسم).

القسم الثاني: وينضوي على صفات تحتمل أن تكون دلالتها ماديّة إذا قصدنا الدِّلالة على الشيء المادِّي، وتحتمل كذلك الدِّلالة على صفة مدحٍ أو ذمٍّ، إذا قصدنا الدِّلالة على الشيء المعنوي، ومن هذه الصفات (كبير)، فقد تكون دلالة الصفة ماديّةً يُقصد بها كبرُ السنِّ أو كبرُ الحجم[1]، وقد تكون دلالتها معنوية يُقصد بها السيِّد والرئيس[2]، فإذا كانت دلالتها ماديّة فإنها تُجمع على (كِبار)، قال زهير بن أبي سلمى[3]:

فَلَم أفْسِدْ بَنِيكَ، ولم أُقَرِّبْ إليكَ، من المُلِمَّاتِ، الكِبار

ولعلَّ الشاعر في هذا البيت قصد المعنى المادي (للكِبار)؛ أي الملمَّات الكبيرة في حجمها.

وأمَّا إذا كانت دلالة (كَبير) معنويّة فتُجمَعُ على (كُبَرَاء)، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾[4]، فلم يقصد تعالى في هذه الآية بالكبراء كِبار السّن أو الجسم، وإنَّما قَصَدَ بها السَّادة والرُّؤساء.

ولعلَّ هذا التنوُّع في دلالة (فعيل) وصيغ جمعها قد أدَّى إلى اشتراط بعض الصَّرفيين، في جمع (فَعيل) على (فُعَلاء) أن تدلّ على سجيّة مدحٍ أو ذمٍ[5]، وبناءً على هذا، يرى السامرَّائي "أنَّ الأصل في (فُعَلاء) أن يكون للسَّجايا النفسيّة، وأنَّ (فعالاً) للأوصاف الماديّة[6]، أمَّا ما كان صفةً على (فعيل) تدلُّ على سجيّة مدحٍ أو ذمٍ، أي دلالة معنويّة، ولا تحتمل الدِّلالة الماديّة، فإنَّها قد تُجمع على (فُعَلاء)،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 126/5، مادة (كبر).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 126/5، مادة (كبر).

(3) زهير بن أبي سلمى، الدّيوان، ص58.

(4) سورة الأحزاب، آية (67).

(5) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 46/2؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص71.

(6) السامرائي، فاضل صالح، معاني الأبنية في العربيّة، ط2، دار عمَّار، عمان- الأردن، 2007م، ص148.

و(فِعال) نحو: ظريف: ظِراف وظُرَفاء[1]، وقد تُجمع على (فُعَلاء) وحدها، نحو: بخيل: بُخَلاء[2]، و سليم: سُلَماء[3].

وبناءً على ما تقدَّم، فإنِّي أرى أنَّه لا استغناء بـ (سِمان) عن (سُمَناء): لأنَّ مفردها (سمين) يحتمل أن يكون دالاً دلالة ماديّة، فالسَّمين: كثير اللحم، وهي صفةٌ ماديّة، ويحتملُ أن يكون دالاً على سجيّة ذمّ وهي دلالة معنويّة، فالسمين صفة قد يُطلقها بعضُ النّاسِ على الآخرين للذمّ، فلمَّا كانت دلالتها ماديّة جُمعت على (سِمان)، ولمَّا كانت دلالتها معنويّة جُمعت على (سُمَناء).

ب- صِغار جمع صَغير:

الصِّغَرُ: ضدّ الكِبَر، والصَّغير خلاف الكبير[4]، وقياس جمعه في الكَثرة (صِغار) أو (صُغَراء)، وذكر بعض النَّحويين أنّه قد يُستغنى بـ (صِغار) عن (صُغَراء)[5].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع (صَغير) إلَّا (صِغاراً). جاء في المحكم والمحيط الأعظم:"فهو صَغيرٌ وصُغار، والجمع: صِغار"[6].

وهنا يمكن القول نفسه في الاستغناء بـ (سِمان) عن (سُمناء)؛ لأنَّ (صَغير) تحتمل دلالة مادية، فالصغير هو صغير السّن أو الحجم، وقد تحمل دلالة معنويّة، فإذا كانت دلالتها ماديّة جُمعت على (صَغار)، قالت الخنساء[7]:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 228/9، مادة (ظرف).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 47/11، مادة (بخل).

(3) ابن منظور، لسان العرب، 291/12، مادة (سلم).

(4) ابن منظور، لسان العرب، 458/4، (صغر).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 636/3؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 545/2.

(6) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 421/5 (صغر)؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 458/4، (صغر)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 340/1، (صغر)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 322/12، (صغر).

(7) الخنساء، الدّيوان، ص60.ض

فَـــرُبَّ عُـــرْفٍ كنـــتَ أسَـــدْيَتُه إلـــى عِيـــالٍ وَيَتـــامى صِـــغارْ

فالصَّغار في البيت السَّابق تدلُّ على الصِّغَر في السّن.

أمَّا إذا كانت دلالتها معنويّة جُمعت على (صُغَراء)، أنشد أبو عمرو[1]:

فلِلكُبَـــرَاءِ أكـــلٌ حيـــثُ شـــاءوا ولِلْصُـــغَراءِ أكْـــلٌ واقْتِثـــامُ

فقد جاءت الصُغراء في البيت السَّابق للدلالة على الصِّغر المعنويّ، ولـيس صَغَر الجسْم أو السّن، وكذلك (كُبَراء) فإنَّها تدلُّ على (الكِبَر) المعنويّ، وليس كِبَـر الجسم أو السّن.

ثانياً: الاستغناء بصيغة (فِعال) عن (فعائل)

تُعدُّ صيغتا (فِعال) و (فعائل) من أبنية الكَثرة التي حدَّدها النُّحاة والصَّرفيون، وقد صرَّح بعض النُّحاة بأنَّه قد يُستغنى بـ (فِعال) عن (فعائل) في بعض المفردات، ويُمكن أن يقع هذا الاستغناء في الموضع الآتي:

- **الصِّفاتُ التي على وزن (فَعيلة) بمعنى فاعل صحيح اللام، غير مُضاعف**

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعيلة) إذا كان صفةً صحيح اللام، غير مُضـاعف في الكَثرة على (فِعال)[2]، وعلى (فَعائل)[3]، نحو: دَميمة: (دِمام) و (دَمَائِم).

وقد نصَّ بعض النُّحاة على الاستغناء بـ (فِعال) عن (فَعائل) في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

---

(1) انظر: الجوهري، الصحاح، 713/2، مادة (صغر)؛ ابن منظور، لسان العرب، 461/12، مادة (صغر)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 322/12، مادة (صغر). وفي رواية (وللصُغَراءِ أخذٌ واقتثامُ). انظر: المعرّي، أبو العلاء، رسالة الغفران، تحقيق: عائشة بنـت عبـد الـرَّحمن الشاطئ، ط6، دار المعارف، ص549؛ والاقتثام: الأخْذ.

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1850/4؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص118؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص51؛ أبـو السُّـعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص62-63.

(3) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامـع، 324/3؛ عبـد العـال، جمـوع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص58؛ أبو السُّعود، الفيصل فـي ألـوان الجمـوع، ص79.

أ. صِغار جمع صغيرة:

الصَّغيرةُ: مؤنَّث الصَّغير، وقياس جمعها في الكَثرة (صِغَار)، و(صَـغائر)، وذكر بعض النُّحاة أنَّه قد يُستغنى بـ (صِغَار) عن (صَغائر)، قال ابن يعيش: "وقد يستغنون بـ (فِعال) عن (فَعائل). قالوا: سمينة وسِمان، وصَغيرة وصِغَار، وكَبيرة وكِبار، ولم يقولوا: سَمائِن ولا صغائِر، ولا كَبَائِر في السِّن؛ إنَّما جاز ذلك في الذُّنوب[1].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع (صغير) صفةً الَّا (صغاراً)[2].

ويبدو لي أنَّ الاستغناء بـ (صِغَار) جمع (صغيرة) صفةً عن (صغائر) كان من أجل تمييز الوظيفة التي تؤدِّيها الصيغة[3]؛ وذلك أنَّ (فعيلة) تُجمع على (فِعال) إذا أُريدَ بها الوصفيّة، فنقول: بناتٌ صِغَار، وتُجمع على (فعائل) إذا حُوِّلت إلى الاسميّة؛ لأنَّ (فَعائل) من الأوزان التي تُجمع عليها (فَعيلةُ) اسماً[4]، نحو: كتيبة: كتائب، وعَشيرة: عَشائر. قال الحميريّ: "والصَّغائر من الذُّنوب: خلافُ الكَبَائِر، وهي التي يعفو عنها الكريم- عزَّ وجلّ- كذنوب الأنبياء"[5]، والصَّغائِر هنا اسمٌ لصَغَائِرِ الذُّنوب[6].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 294/3؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، 636/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 18/3.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 458/4، مادة (صغر)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 340/1، مادة (صغر).

(3) انظر: شحاتة، مفهوم الاستغناء في التراث النحوي والصرفي، ص63

(4) انظر: السامرائيّ، معاني الأبنية في العربيّة، ص148-149؛ وتُجمع (فعيلة) إذا أُريدَ بها الوصفيّة، كذلك تُجمع جمعَ مؤنث سالم، نحو: صغيرة: صغيرات.

(5) الحميريّ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، 3755/3، مادة (صغر).

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 294/3؛ السامرائيّ، معاني الأبنية في العربيّة، ص149.

ب. كِبار جمع كَبيرة:

الكَبيرة: مؤنَّث الكبير، وقياس جمعها في الكَثرة (كِبار)، و (كَبَائِر)، وقد ذكر بعض النُّحاة أنَّه يُستغنى بـــ (كِبار) عن (كَبَائِر)[1].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع (كَبيرة) صفةً إلَّا (كِباراً)[2].

وهنا يُمكن القول نفسه مع (صِغار)؛ أي أنَّه إذا استُعملت (كبيرة) صفة جُمعت على (كبار)، فنقول: بناتٌ كِبار، وإذا حوِّلت إلى الاسميّة جُمعت على (كَبَائِر)[3]، قال تعالى: **(إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ)**[4]، والكَبَائِر في الآية السَّابقة هي اسمٌ للذُّنوب[5].

ثالثاً- الاستغناء بـــ (فَعَائل) عن (فُعُل)

تُعدُّ صيغتا (فَعائِل)، و (فُعُل) من صيغ جموع الكَثرة التي حدَّدها النُّحاة والصَّرفيون، غيرَ أن بعضهم صرَّح بأنَّه يمكن الاستغناء بصيغة (فَعَائل) عن (فُعُل) في بعض المفردات، ويُمكن أن يقعَ الاستغناء - كما أوردوه- في الموضع الآتي:

- **الصِّفات التي على وزن (فَعُول):**

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعُول) وصفاً بمعنى فاعل في الكَثرة على (فُعُل)[6]،

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 636/3؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، 294/3.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 126/5، مادة (كبر)؛ الفَيُّوميّ، المصباح المنير، 523/2.

(3) انظر: السامرائيّ، معاني الأبنية في العربية، ص148-149.

(4) سورة النساء، آية (31).

(5) انظر: الزجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 45/2.

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1837/4؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص117؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص44؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص47.

و(فَعائل)[1]، نحو: عَجُوز: عُجُز وعَجَائز، وقد نصَّ بعض النُّحاة على الاستغناء بـ (فَعَائِل) عن (فُعُل) في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

- **صَعَائِد جمع صَعُود**:

الصَّعُودُ: النَّاقة التي تُلقي ولدها بعد ما يُشعر، ثمَّ ترأَمُ ولدها الأوَّل أو ولدَ غيرها[2]، وقياس جمعها في الكَثرة: (صُعُد)، و (صَعَائِد)، وذكر بعضُ النُّحاة أنَّ المستعمل في جمعها (صَعَائِد) على سبيل الاستغناء عن (صُعُد)، قال سيبويه في باب جمع (فُعُول): "وأمَّا ما كان منه وصفاً للمؤنَّث، فإنّهم يجمعونه على (فَعَائل)، كما جمعوا عليه (فَعيلة)؛ لأنَّه مؤنَّث، وذلك: قَدُوم وقَدَائِم وقُدُم، وقَلُوص وقَلائِص وقُلُص، وقد يُستغنى ببعض هذا عن بعض، وذلك قولك صَعائِد، ولا يُقال: صُعُد، ويُقالُ عُجُل ولا يُقالُ عَجَائِل"[3].

وَوَافقَ بعض اللُّغويين النُّحاةَ في هذا الاستغناء فلم يذكروا في جمع (صَعود) بالمعنى الذي ذكرناه إلَّا (صَعَائِد)[4]، في حين ذكر آخرون في جمعها (صَعائد)، و(صُعُد)، وأشاروا إلى قول سيبويه فيها، قال ابن سيده فيها: "والجمع: صَعائِد وصُعُد، فأمَّا سيبويه فأنكر الصُعُد"[5].

---

(1) انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 324/3؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية، ص58؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص80.

(2) الزّبيدي، تاج العروس، 279/8، مادة (صعد).

(3) سيبويه، الكتاب، 637/3؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 288/3.

(4) انظر: ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 655/2، مادة (دصع)؛ العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق: عزّة حسن، ط2، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1996م، ص353.

(5) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 421/1، مادة (صعد)؛ ابن منظور، لسان العرب، 255/3، مادة (صعد)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 280/8، مادة (صعد).

ويبدو لي في هذا الموضع أنَّ العربَ استعملت الجمعين - صَعائِد وصُعُد-، لكنَّها جَعَلت (صَعَائِد) جمعاً لـــ (صَعَود) بمعنى النَّاقة التي فقدت ولدها، قال زهيـــر بن أبي سُلمى[1]:

إذا أَبْـــزَت بِـــهِ يَوْمـــاً أَهَلَّـــتْ كما تُبْـــزِي الصَّـــعَائِدُ والعِشَـــارُ

أمَّا (صُعُد) فجعلتْهُ العربُ جمعاً لـــ (صَـــعَود) بمعنـــى: الصُّـــعُود نقـــيضُ الهُبوط[2]، قال رؤبة[3]:

والأمْرُ يُقضى في الشَّـــقا لِلْخُيَّـــابْ بل بَلَـــدٍ ذي صُـــعُدٍ وأصْـــبَابْ

رابعاً: الاستغناء بصيغة (فَعُل) عن (فَعائِل)

تعدُّ صيغتا (فُعُل)، و (فَعائِل) من صِيغ جمع الكَثرة التـــي حـــدَّدها النُّحـــاة والصَّرفيون- كما ذكرنا في المسألة السَّابقة- وقد نصَّ بعض النُّحاة على الاستغناء بـــ (فُعُل) عن (فَعائِل) في بعض المفردات، وهي عكس الحالة السَّابقة التـــي قـــالوا فيها بالاستغناء بـــ (فَعائِل) عن (فُعُل)، ويُمكن أن يقعَ هذا الاستغناء فـــي الموضـــع الآتي:

*** الصِّفات التي على وزن (فَعُول):**

ذكرنا في المسألة السَّابقة أنَّ القياس يقتضي أن تُجمع (فَعُول) صفةً بمعنـــى فاعل على (فُعُل) و (فَعائِل) في الكَثرة، لكن بعض النُّحاة ذكروا أنَّه قد يُستغنى بـــــ (فُعُل) عن (فَعائِل) في المثال الآتي:

- عُجُل جمع عَجُول:

العَجُول: من الإبل: الواله التي فقدت ولدها، ومن النِّساء: الثَّكْلى[4]، وقيـــاس جمعها في الكَثرة (عُجُل) و (عَجَائِل)، ونصَّ بعض النُّحاة على الاستغناء بـــ (عُجُل) عن (عَجائل)، قال سيبويه: "وقد يُستغنى ببعض هذا عـــن بعـــض، وذلـــك قولـــك:

(1) زهير بن أبي سُلمى، الدّيوان، ص51؛ الإبزاء: رفعُ الإست، أهلَّت: رفعت صوتها.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 254/3، مادة (صعد).

(3) رؤبة بن العجَّاج، الدّيوان، ص6؛ الأصباب، المُنهبط من الأرض.

(4) ابن منظور، لسان العرب، 428/11، مادة (عجل).

صَعائِد، ولا يُقال صُعُد، ويُقال: عُجُل ولا يُقال: عَجَائل"[1]، وقال ابن يعيش في حديثه عن جمع (فَعُول): "وقد يستغنون بأحدهم عن الآخر، قالوا: عجائل، ولم يقولوا: عُجُل"، ولعلَّ ما قاله ابن يعيش معكوسٌ والصَّواب: "قالوا: عُجُل ولم يقولوا عَجَائِل"[2].

وممَّا جاء عليه قول طرفة بن العبد[3]:

جافلاتٍ فوقَ عُوجٍ عُجُلٍ رُكِّبَتْ فيها مَلاطيسُ سُمُرْ

وقول الأعشى[4]:

حتَّى يَظَلَّ عميدُ القَومِ مُتَّكِئَاً يَدْفَعُ بالرَّاحِ عنه نِسوَةٌ عُجُلُ

وقد وافق بعض اللُّغويين النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمع (عَجُول) إلَّا (عُجُل)[5]، في حين ذكر بعضهم في جمعها (عُجُل) و (عَجَائل)[6].

ومَن اقتصر من اللُّغويين في جمعها على (عُجُل) ذكر لها معنىً واحدًا؛ وهو (الواله من الإبل، والثَّكلى من النِّساء)، أمَّا من ذكر في جمعها (عُجُل) و (عَجَائل)، فقد ذكر لها معنيين هما: الواله من الإبل، والثَّكلى من النِّساء، وكذلك: المنيّة، واستشهدوا للمعنى الثاني (المنيّة) بقول المرار الفقعسي[7]:

---

(1) سيبويه، الكتاب، 637/3.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 288/3.

(3) طرفة بن العبد، الدّيوان، تحقيق: محمَّد حمُّود، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان، 1995م، ص70

(4) الأعشى، الدّيوان، ص61.

(5) انظر: الفراهيدي، العين، 228/1، مادة (عجل)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 239/1، مادة (عجل)؛ ابن فارس، مُجمل اللُّغة، 649/1، مادة (عجل)، الحميريّ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، 4389/7، مادة (عجل).

(6) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 324/1، مادة (عجل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 428/11، مادة (عجل)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1030/1، مادة (عجل)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 438/29، مادة (عجل).

(7) البيت منسوب للمرّار الفقعسي، انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 324/1، (عجل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 428/11، (عجل).

ونَرْجـــو أن تَخَاطَـــأَكَ المنايـــا ونَخْشَـــى أن تُعْجِّلَـــكَ العَجُـــولُ

وهذا ممَّا يدفعُني إلى القول بأنَّ (عَجُول) بمعنى الواله من الإبل، والثَّكلى من النِّساء قد جُمع على (عُجُل)، وبمعنى المنيّة جُمع على (عَجَائل)؛ وذلك لتحقيق أمن اللَّبس بينهما.

الفصل الثالث

الاستغناء بجمع المذكّر والمؤنّث السَّالم عن جمع التكسير

تحدَّثتُ في مطلع الفصل الأول عن جموع التكسير، إذْ عرَضتُ بإيجاز لأبنية هذه الجموع، ووجوه الخلاف في دلالتها العدديَّة على القِلّة والكَثرة، وهنا لا بُدَّ كذلك من الحديث عن الجمع السَّالم، بقسميه: جمع المذكر السَّالم، وجمع المؤنَّث السَّالم، من حيث شروط جمع الأسماء والصِّفات على هذا الجمع، ثمَّ عَرْضِ أهمَّ الآراء في الدِّلالة العدديّة لهذه الجموع.

فيُقصد بالجمع السَّالم: ما يسلمُ بناءُ مفرده عند الجمع، وإنَّما يُزاد في آخره واو ونون، أو ياءٌ ونون، مثل: عالَمون وعالِمين، أو ألف وتاء، مثل: عالمات، وفاضلات، وهو قسمان: جمعُ مذكرٍ سالم، وجمع مؤنَّث سالم[1].

فجمع المذكر السَّالم ما جُمع بزيادة واو ونون في حالة الرَّفع، وياء ونون في حالتي النَّصب والجرّ، ويُجمع هذا الجمع شيئان[2]:

الأوّل: العلم إذا كان لمذكرٍ عاقلٍ خالياً من تاء التأنيث ومن التَّركيب، فلا يُجمع هذا الجمع الاسم المذكر غيرُ العَلَم، فلا يُقال في غُلام غُلامون؛ لأنَّه ليس علماً، وإن كان علماً لمؤنَّث فلا يُجمع هذا الجمع، نحو: زينب وسعاد، وكذلك لا يُجمع هذا الجمع أيضاً ما كان علماً لمذكرٍ عاقلٍ، ولكنَّه مشتملٌ على تاء التأنيث الزائدة، نحو: حمزة وطلحة، ولا يُجمع هذا الجمع كذلك ما كان علماً مركَّباً تركيباً مزجيّاً، نحو: معديكرب وخالويه وسيبويه، - وإن أجاز بعضهم جمعَه جمعاً سالماً- أو تركيباً إسناديَّاً، نحو: فتح الله ورام الله، أمَّا المركَّب الإضافي كعبد الرَّحمن وعبد العزيز، فيُجمع صدرُه ويبقى عجزُه على حالة من الجر- في أكثر الحالات-.

الثاني: الصِّفة إذا كانت لمذكَّرٍ، عاقلٍ، خاليةً من تاء التأنيث، ليست من باب (أفْعل) الذي مؤنَّثه (فَعْلاء)، ولا من باب (فَعْلان) الذي مؤنَّثه (فَعْلى)، ولا ممَّا يستوي فيه

---

(1) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 16/2.

(2) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 16/2-20؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص11-19؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص9-15؛ الضامن، حاتم، الصرف، كلية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبيّ، ص245.

المذكَّر والمؤنَّث، وبذلك لا يُجمع هذا الجمع صفاتُ المؤنث، نحو: طامث ومِنجاب، ولا صفات المذكر غير العاقل، نحو: ضارٍ (صفةٌ لأَسَد)، وصاهل (صفةٌ لفَرَس)، ولا الصِّفات المختومة بالتاء، نحو: عَلَّامة وذَوَّاقة، ولا الصِّفات التي من باب (أَفْعَل فَعْلاء)، نحو: أَعرَج وأَعمَى، ولا الصِّفات التي من باب (فَعْلان فَعْلى)، نحو: غَيْران وعَجْلان، ولا الصِّفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، نحو: صَبور وشَكور.

أمَّا جمع المؤنث السَّالم؛ فهو ما دلَّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء، ويشترك في هذا الجمع مَنْ يعقل وما لا يعقل[1]، وقد مالَ بعضُ قُدامى النُّحاة إلى تسميته (الجمع بألف وتاء مزيدتين)[2]، دون تسميته بجمع المؤنث السَّالم؛ لأنَّ مفرده قد يكون:

- مذكَّراً: نحو: سُرَادق وسُرَادقات.
- مؤنَّثاً لفظيّاً فقط، وذلك حين ينتهي العلم بعلامة تأنيث ولكن يُراد به المذكر، نحو: حمزة: وحَمْزَاوات.
- مؤنثاً معنويّاً: وهو ما يكون في المعنى مؤنثاً، لكنه خالٍ من علامات التأنيث، نحو: مَرْيم: مَرْيمات.
- مؤنثاً لفظياً ومعنويّاً: وهو ما يدلّ على مؤنث حقيقي، وينتهي بعلامة تأنيث، نحو: فاطمة: فاطمات، ولُبْنى: لُبْنَاوات، ولمياء: لمياوات[3].

ويُضاف إلى ذلك أنَّه في بعض الأحيان قد لا يسلمُ مفرده في الجمع، فيدخله شيءٌ من التغيير، نحو: سَجْدَة وسَجَدَات، وسُعْدى وسُعْدَيات، وصحراء وصَحْراوات[4].

---

(1) انظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصَّرف، 81/1؛ الضامن، الصَّرف، ص248.

(2) انظر، مثلاً: المُبرِّد، المُقتَضَب، 156/2، 106/2، 331/3، 7/4؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 374/2، 423/2، 440/2.

(3) انظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، 80/1؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص19.

(4) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 80/1.

ويطردُ هذا الجمع في المواضع الآتية[1]:

1. أعلام الإناث: كهند، ومريم، وفاطمة، وعائشة.
2. ما خُتم بتاء التأنيث: كثمَرة، وشجَرة، وطلحَة، وحمزَة.
3. صيغة المؤنَّث مقرونةً بالتاء، نحو: مُرضِعة.
4. ما خُتم بألف التأنيث المقصورة علماً، نحو: سلوى، ووصفاً، نحو: كُبرى.
5. ما خُتم بألف التأنيث الممدودة اسماً، نحو: صحراء، ووصفاً، نحو: هَطلاء.
6. مُصَغَّر ما لا يعقل، نحو: نُهير، وجُبَيْل.
7. صفة ما لا يعقل، نحو، شاهق، وشامخ.
8. كل خماسي لم يُسمع له جمع تكسير، نحو: سرادق.
9. ما صُدر بابن، أو ذي من أسماء ما لا يَعقل، نحو: ابن آوى، وذي الحجّة.
10. المصدر المجاوز ثلاثة أحرف، نحو: تنظيم، واحتمال، واستنتاج.

وقد اختلفَ النُّحاة والصَّرفيُّون في الدِّلالة العدديّة للجمع السَّالم- كما هو الحال في جمع التكسير-، ولعلَّ أبرز الآراء في ذلك جاءَت على النحو الآتي:

1- إنَّ جمع المذكر السَّالم، وجمع المؤنث السَّالم من جموع القِلّة، إذْ يدلَّان على عدد قليل[2]، ومن قالوا بهذا الرأي، فقد احتجُّوا له بما يلي[3]:

- أنَّهما -جمعا المذكر السَّالم والمؤنث السَّالم-، يُشبهان المثنَّى في سلامة الواحد، ولأنَّ المثنى يدلُّ على اثنين، وهو عددٌ قليلٌ، كان جمعا السَّلامة مثله.
- أنَّهما يُصغَّران على لفظهما، شأنهما في ذلك شأن جموع القِلّة التي تُصغَّر على لفظها، وذلك خلافاً لجموع الكَثرة التي تُعادُ إلى مفردها عند التصغير.

---

(1) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربية، 2/21-27؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص20-26؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص15-26؛ الضامن، الصَّرف، ص248-249.

(2) سيبويه، الكتاب، 3/578.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، 3/224.

– قول النابغة لحسَّان بن ثابت، لمَّا أنشدهُ قوله[1]:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنَا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

قَلَلْتَ: جِفانَك وسُيُوفَك، إذ قال: جَفنَات وأَسْياف، ولم يقُل: جِفان وسُيُوف.

2- وذهب بعضهم إلى أنَّهما مشتركان بين القِلّة والكَثرة، يقول الرضيّ: "قال ابن خَروف: جمعا السَّلامة مشتركان بين القِلّة والكَثرة، والظاهر أنّهما لمُطلق الجمع من غير نَظَرٍ إلى القِلّة والكَثرة، فيصلُحان لهما"[2].

وممَّا يفنِّدُ رأيَ هؤلاء ويؤكِّدُ الدِّلالةَ على الكَثرة في صيغ الجمع السَّالم حديثُ القرآن عن الصَّالحين في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[3]، إذْ لا يُعقل أن تكون غُرَف الجنّة بين الثلاث والعشر[4]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[5].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾[6]، وكلمات الله كثيرة لا يُمكن حصرها في عددٍ قليل.

---

(1) حسَّان بن ثابت، الدّيوان، 219. والجَفَنات: جمعُ جَفْنَة وهي القَصْعَةُ، والغُرُّ: جمعُ الأغرِّ وهو الأبيضُ من كُلِّ شيء.

(2) الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرَّضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، 1987م، 397/3.

(3) سورة سبأ، آية (37).

(4) انظر: العثماني، يوسف، الجمع في القرآن وأبعاده الدِّلاليّة، ط1، منشورات دار العلمين العليا، 2009م، ص11.

(5) سورة الأحزاب، آية (35).

(6) سورة الكهف، آية (109).

وبهذا فإنَّ "الأرجح أنَّ جمعي التصحيح لا يختصَّان بالقِلّة، وإنَّما يصلحان للقلّة والكَثرة عند خلوّ الكلام من قرينةٍ تُعيّن الجمع لأحدهما دون الآخر"[1].

3- وذهب آخرون أنَّ الجمع بالألف والتّاء للقليل، وبالواو والنون للكثير، جاء في شرح المفصّل لابن يعيش: "وقال أبو عمر الجَرْميّ: إنَّ الجمعُ بالألف والتاء للقليل، وبالواو والنون للكثير، فيقولون: "(هذه ثُباتٌ قليلةٌ")، و (ثُبُون كثيرةٌ)"[2]، وردَّ عليه ابن يعيش بقوله: "ولا أرى لذلك أصلاً، وكأنَّ الذي حمله على ذلك أنَّهم إذا صغَّروه، لم يكن إلَّا بالألف والتاء، نحو: سُنَيَّات، وقُلَيَّات، وثُبَيَّات، وإنَّما ذلك لأنَّه إذا صُغِّر، يُردُّ إليه المحذوف، فيصير كالتَّام، فيُجمع بالألف والتاء كما يُجمع التامّ"[3].

4- "ورأى بعضهم أنَّ الاسم إذا كان له جمع تكسير، وجمع سلامة، فجمع السَّلامة للقلّة، وجمع التكسير للكثرة، وإنْ لم يكن له إلَّا جمع سلامة، فجمع السَّلامة مشتركٌ بين القِلّة والكَثرة"[4].

وفرَّق فاضل السَّامرائي في الجمع السَّالم بين الجوامد والصِّفات في الدِّلالة على القِلّة أو الكَثرة، إذْ يقول: "والأصلُ في الجمع السَّالم أنَّه يُفيد القِلّة، غير أنَّ هذا القول ليس على إطلاقه، وإنَّما يحتاجُ إلى تفصيل، فإنَّ هذا الجمع يدلّ على القِلّة في الجوامد، وأمَّا في الصِّفات، فإنَّ دلالته على القِلّة غير مُطّردة، بل نستطيع أن نقول: إنَّ الأصلَ فيه عدم دلالته على القِلّة، وإنما الأصل فيه أن يدلَّ على الحدث، فجمع الصِّفات جمعاً سالماً يقرّبها من الفعليّة، وتكسيرها يُبعدها من الفعليّة إلى الاسميّة"[5].

وهذا يعني أنَّ الجمع السَّالم ليس له علاقة في الدِّلالة على العدد، إذا كان جمعاً لصفة، وإنَّما يُراد به الدِّلالة على الحدث، فيقرِّبها من الفعليّة، خلافاً لجمع التكسير الذي يقرّبها من الاسميّة، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ تكسيرَ الصفةِ ضعيفٌ،

---

(1) عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص34.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 269/3.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 269/3.

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 267/1.

(5) السَّامرائيّ، معاني الأبنية، ص126.

والقياسُ جمعُها بالواو والنون، وإنَّما ضعُف تكسيرها؛ لأنَّها تجري مجرى الفعل، وذلك أنَّك إذا قلت: "زيدٌ ضاربٌ"، فمعناهُ يضربُ أو ضَرَب، ولأنَّ الصِّفة في افتقارها إلى تقدُّم الموصوف، كالفعل في افتقاره إلى الفاعل، والصِّفة مشتقّةٌ من المصدر، كما أنَّ الفعل كذلك، فلمَّا قاربت الصّفةُ الفعلَ هذه المقاربة جرَت مجراه، فكان القياسُ أن لا تُجمع، كما أنَّ الأفعال لا تُجمع، فأمَّا جمعُ السلامة، فإنه يجري مجرى علاقة الجمع من الفعل إذا قلت: "يقومون"، و "يضربون"، فأشبه قولك: "قائمون": "يقومون". وجرى جمع السلامة في الصِّفة مجرى جمع الضمير في الفعل؛ لأنَّه يكون على سلامة الفِعل، فكلُّ ما كان أقربُ إلى الفعل، كان من جمع التكسير أبعد، وكان البابُ فيه أن يُجمع جمع السلامة، لما ذكرناه من أن "ضاربون" يُشبه: "يَضرِبون" و "يُضرَبون" من حيث سلامة الواجد في كلٍّ واحدٍ منها، وأنَّ الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك[1].

وجاء في شرح شافية ابن الحاجب: "اعلم أنَّ الأصل في الصِّفات أن لا تُكسَّر؛ لمشابهتها الأفعال، وعملها عملَها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون، فيتبعُه الألف والتاء؛ لأنَّه فرعه، وأيضاً تتَّصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكونَ في لفظها ما يدلُّ على تلك الضَّمائر، وليس في التكسير ذلك، فالأوْلى أن تُجمع بالواو والنون؛ ليدلّ على استكنان ضمير العُقلاء الذكور، وبالألف والتاء ليدلّ على جماعة غيرهم"[2].

وممَّا يوضِّح هذا الأمر، ويدلِّلُ على أنَّ جمع الصِّفات جمعاً سالماً يدلُّ على إرادة الحدث، ويقرِّبها من الفعليّة، وجمعها جمع تكسير يُبعدها عن إرادة الحدث، ويقرّبها من الاسميّة بعض ما جاء من استعمالات القرآن الكريم، ومنه استعمال القرآن (رواسي) و (راسيات) جمع (راسية). فقد وردَ الجمع (رواسي بمعنى الجبال) في غير موضع في القرآن، قال تعالى: **(**وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ**)** [3]، وقال أيضاً: **(**وَجَعَلْنَا

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 250/3.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 116/2.

(3) سورة الرعد، آية (3).

فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ [1]، وكذلك ورد جمع (راسية) على (راسيات) في القرآن، قال تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾ [2]، فلمَّا أراد الاسميّة جمعها جمع تكسير، ولمَّا أراد الحدث جمعها جمعاً سالماً[3]، وقال تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ [4]، فجمَعَ خازن على خازنين، وهو جمع مذكر سالم، ولم يقل (خَزَنة) التي هي من أبنية التكسير، وقال في موضعٍ آخر: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [5]، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾[6]، فنلاحظ أنَّ (خازنين) تفيد الدِّلالة على الحدث، فهي أقربُ إلى الفعليّة، في حين أنَّ (خَزَنة) تدلُّ على الاسم، وهو اسم لصنفٍ من الملائكة الموكَّلين بالنَّار[7].

فالقياس يقتضي كما مرَّ معنا، أنَّ صفات العاقلين الثلاثية تُجمع جمعاً سالماً، ومع هذا فقد جُمع بعضُها جمعَ تكسير، على الأوزان التي تُجمع عليها الأسماء في الباب نفسه، فالصِّفات تسير على قاعدة الأسماء عند جمعها جمعَ تكسير[8].

وذكر النُّحاةُ والصَّرفيون أنَّه قد يُستغنى بالجمع السَّالم عن جمع التكسير، في بعض المواضع، ويُمكن أن يقع هذا الاستغناء في المواضع الآتية:

---

(1) سورة المرسلات، آية (27).

(2) سورة سبأ، آية (13).

(3) انظر: السامرائيّ، معاني الأبنية، ص128.

(4) سورة الحجر، آية (22).

(5) سورة الزمر، آية (71).

(6) سورة غافر، آية (49).

(7) انظر: السامرائيّ، معاني الأبنية، ص127.

(8) انظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 116/2؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 250/3.

1- صفات المذكَّر العاقل التي على وزن (فَعَل)

يقتضي القياسُ أن يُجمع (فَعَل) إذا كان صفةً لمذكرٍ عاقل جمعَ مذكَّر سالماً[1]، وقد يُكسَّر على (أفعال) نحو: بَطَل وأبطال[2]، وقد صرَّح بعض النُّحاة بأنَّه يُستغنى بجمع المذكّر السَّالم عن أبنية القِلّة في بعض أمثلة هذا البناء، نحو:

أ- صَنَعون جمع صَنَع:

الصَّنَعُ: الرَجُلُ الحاذقُ بما يعمله[3]، وقياس جمعه (صَنَعون)، وذكر بعض النُّحاة أنَّه يُستغنى بـ (صَنَعون) عن بناء التكسير، قال سيبويه: "رَجُلٌ صَنَعٌ، وقومٌ صَنَعون، ورجُلٌ رَجَلٌ وقومٌ رَجَلون، والرَّجَلُ هو الرَّجِل الشَّعَر، ولم يكسروها على شيء، استُغني بذلك عن تكسيرها، وإنَّما مُنِع (فَعَل) أن يطّردُ اطّراد (فَعْل) أنَّه أقلُّ في الكلام من (فَعْل) صفةً، كما كان أقل منه في الأسماء، وهو في الصِّفة أيضاً قليل"[4].

وقد ذكر ابن دُريد في جمع (الصَّنَع) (أصناع)، إذْ يقول: "رجلٌ صَنَعٌ إذا كان حاذِقاً بما يعمله، وكلُّ حاذقٍ بعملٍ فهو صَنَع، وامرأةٌ: صَنَاع: خلاف الخرقاء، ولا يُقال امرأةٌ صَنَع، وقد جاء في الشِّعر الفصيح، وجمع الصَّنَعِ: أصناع، وجمع الصَّنَاع: صُنُع"[5]، قالَ عبدةُ بن الطيِّب[6]:

كأنَّهُ بَعْدَما جَدَّ النَّجَاءُ بِهِ ... سَيْفٌ جَلا مَتْنَهُ الأَصْنَاعُ مَسْلُولُ

فالأصناع في البيت السَّابق جمع (صَنَع).

---

(1) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 16/2؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص13؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص11؛ الضامن، الصَّرف العربيّ، ص245.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 628/3؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 122/2.

(3) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 888/3)، مادة (صعن).

(4) سيبويه، الكتاب، 629/3؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 14/3.

(5) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، 888/2، مادة (صعن).

(6) عبدة بن الطيب، الدّيوان، ص70.

وهنا، فإنَّه يتبيَّن لنا أنَّه لا استغناء بجمع المذكر السَّالم عن جمع التكسير؛ لاستعمال جمع التكسير في لغة العرب، كما جاء في البيت السَّابق.

ب- رَجَلون جمعُ رَجَل

الرَّجَلُ: صفةٌ لذي الشَّعر إذا كان بين السُّبوطة والجُعودة[1]، وقياس جمعه (رَجَلون)، وقد نصَّ بعض النُّحاة على الاستغناء بجمع المذكر السَّالم (رَجَلون) عن جمع التكسير (أرجال)، كما جاء في (صَنَعون)[2].

وخالف اللُّغويون النُّحاةَ في هذا الاستثناء، إذ ذكروا في جمعها (أرجال)، جاء في المُحكم والمحيط الأعظم: "ورجُلٌ رَجِلُ الشَّعر ورجَلُهُ، وجمعُها: أرجال ورجالى"[3].

وهنا يمكن القول نفسه مع (صَنَعون)، إذْ لا استغناء بجمع المذكر السَّالم عن جمع التكسير.

وأمَّا ما ذكره اللُّغويين من جمعها على (رَجَالى)، فهو جمعُ (رَجِل) على (فَعِل)، لغة أخرى في (رَجَل)، وقد كسروها على (رَجالى) حملاً على (رَجْلان) على وزن (فَعْلان) الذي يُجمع قياساً على (فَعَالَى)، قال سيبويه: "وقد يُكسّرون (فَعِلاً) على (فَعَالى)؛ لأنَّه قد يدخلُ في باب (فَعْلان)، فيُعنى به ما يُعنى بـ (فَعْلان)، وذلك رجلٌ عَجِلٌ، ورَجُلٌ سَكِرٌ، وحَذِرٌ وحَذَارى، وبعيرٌ حَبِطٌ، وإبلٌ حَبَاطى، ومثل: سَكِرٌ كَسِلٌ، يُراد به ما يُراد بِكَسْلان، ومثله: صَدٍ وصَدْيان، وقالوا: رَجُلٌ رَجِلُ الشَّعر، وقومٌ رَجَالى؛ لأنَّ (فَعِلاً) قد يدخل في هذا الباب، وقالوا: عَجِلٌ وعَجْلان، وقال بعضُهم: رَجْلان، وامرأةٌ رَجْلَى"[4].

---

(1) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 382/7، مادة (رجل).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 629/3؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 14/3.

(3) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 382/7، مادة (رجل)؛ وانظر كذلك: ابن منظور، لسان العرب، 272/11، مادة (رجل)؛ الزبيدي، تاج العروس، 44/29، مادة (رجل).

(4) سيبويه، الكتاب، 646/6.

2- صفاتُ المذكَّر العاقل التي على وزن (فَعُل)

يقتضي القياس أن يُجمع (فَعُل) صفةً للمذكَّر العاقل جمعَ مذكَّر سالماً[1]، وقد يُكسَّر على (أفْعال) كما تُكسَّر الأسماء التي على وزن (فَعُل)، نحو: نَجُد، أنجاد[2]، وقد نصَّ بعضُ النُّحاة على أنَّه يُمكن الاستغناء بجمع المذكر السَّالم عن جمع التكسير في بعض أمثلة هذا البناء، قال سيبويه: "وأمَّا ما كان (فَعُلاً) فإنَّه لم يُكسَّر عليه اسماً؛ لقلَّته في الأسماء، ولأنَّه لم يتمكَّن في الأسماء للتكسير كـ (فَعَل)، فلمَّا كان كذلك وسَهُلت فيه الواو والنون تركوا التكسير، وجمعوه بالواو والنون، وذلك نحو: حَذُرون، وعَجُلُون، ويَقُظُون، ونَدُسُون، فألزموه هذا إذا كان (فَعَلٌ) وهو أكثر منه قد مُنِع بعضه التكسير، نحو: صَنَعون ورَجَلون، ولم يُكسِّروا هذا على بناء أدنى العدد، كما لم يُكسِّروا الـ (فَعَل) عليه[3].

ويرى سيبويه أنَّ السبَّبب في عدم جمعه على أبنية جمع التكسير هو قلّة البناء في الصِّفات، كقلّته في الأسماء[4].

وممَّا جُمِعَ من الصِّفات من بناء (فَعُل) على (أفعال) نحو: يَقُظ على أيقاظ[5]، قال الشاعر[6]:

لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقاظُ أَخْفِيَةَ الكَرَى تَزَجُّجَها من حالِكٍ واكْتِحَالَهَا

---

(1) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 16/2؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص13؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص11؛ الضامن، الصَّرف العربيّ، ص345.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 630/3-631؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، ص253.

(3) سيبويه، الكتاب، 630/3.

(4) سيبويه، الكتاب، 631/3.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 630/3؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 121/2؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 494/6، مادة (يقظ)؛ ابن منظور، لسان العرب، 467/7، مادة (يقظ).

(6) البيت بلا نسبة، انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 226/5، مادة (خفي)؛ ابن منظور، لسان العرب، 236/14، مادة (خفا)، والأخفِية: الأكسية، الكرى: أوّل النَّوم، تزجّجها: تطويلها لحاجبيها وتدقيقها لهما، الحالك: شديد السَّواد.

ولعلَّ جمعُ (يقُظ) على (أيقاظ) قد يكون من باب حملِها على (فَعِل)، جاء في شرح شافية ابن الحاجب: "قوله: ونحوَ يَقُظ على أيقاظ، ومثلــه: نَجُــد؛ أي شُــجاع وأنجاد، قيلَ: لم يجِئ في هذا الباب مُكسَّراً إلَّا هاتان اللفظتان، والباقي منه مجمــوع جمع السلامة، وإنَّما جُمِعا على (أفعال) حملاً لــ (فَعُل) على (فَعِل)؛ لاشــتراكهما، نحو: يقُظ ونَدُس"[1].

وجُمعت (نَجُد) على (أنجاد) كذلك[2]، قال عُبيد بن الأبرص[3]:

وكُهُــولٍ ذَوِي نَــدَىً وحُلُــومٍ وشَبَابٍ أَنَجــادٍ غُلْــبِ الرِّقــابِ

ولعلَّ الاستغناءَ هنا عائدٌ إلى حملها على (نَجِد). جاء في تاج العروس: "نَجُدَ الرَّجُل، بالضمّ، فهو نَجُد ونَجِد ونَجيد، وجَمْعُ نَجُد أنجاد، مثل: يَقُظ وأيقاظ"[4].

أ) حَذُرون جمعُ حَذُر

الحَذُرُ: المُتيقِّظ شديد الحذَر والفزَع، والحَذِرُ لغةٌ فيهــا[5]، وقيــاس جمعــه (حَذُرون)، ولو جُمع تكسيراً لكان على (أفعال)، كجمْع الاسم الذي على وزن (فَعُل)، ولكنَّ النُّحاة نصُّوا على الاستغناء بجمع المذكر السَّالم (حَذُرون) عن جمع التكســير (أفعال)[6].

ولم يذكر اللُّغويون في جمعها (أحذار)، جاء في لسان العرب: "ورجُلٌ حَــذِرٌ وحَذُرٌ، وحاذُورَة، وحِذْرِيان: متيقِّظٌ شديد الحذَر والفزَع، مَتَحَرِّزٌ، وحاذِرٌ: مُتأهِّــبٌ

---

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 121/2.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 630/3؛ الأستراباذي، شــرح شــافية ابــن الحاجــب، 121/2؛ الفراهيدي، العين، 85/6، مادة (نجد)؛ ابن منظور، لسان العرب، 417/3، مادة (نجد).

(3) عبيد بن الأبرص، الدّيوان، تحقيق: حسين نصّار،ط1، مطبعة مصطفى البــابي الحلبــي، مصر،1957م،22. والحُلوم: جمع حِلم وهو الأناة والعقل، وغُلب الّرقاب : غلاظها(دليــل قوة)

(4) الزّبيدي، تاج العروس، 208/9، مادة (نجد).

(5) ابن منظور، لسان العرب، 175/4، مادة (حذر).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 603/3؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 121/2.

مُعِدٌّ كأنَّه يحذر أن يُفاجأ، والجمع حَذِرون وحَذَارى"[1]، فجمعها على (حَذُرين) هو القياس، وأمَّا (حَذارى) فقد يكون جمعاً لـ (حَذِر)، بوزن (فَعِل)؛ لأنَّ (فَعِل) ممَّا يُكسّر على (فَعالى) حملاً على (فَعْلان)، جاء في الكتاب لسيبويه: "وقد يُكسّرون (فَعِلاً) على (فَعَالى)؛ لأنَّه قد يدخلُ في باب (فَعْلان)، فيُعنى به ما يُعنى بـ (فَعْلان)، وذلك: رَجُلٌ عَجِلٌ، ورجُلٌ سَكِرٌ، وحَذِرٌ وحَذَارى"[2].

وبهذا، فالاستغناء بجمع المذكر السَّالم عن جمع التكسير راجحٌ في هذا اللفظ.

ب) عَجُلون جمع عَجُل:

العَجُل: السَّريع، و (عَجِل) لغة ثانية فيها[3]، وقياس جمعها (عَجُلون)، ولو جُمعت تكسيراً لكان قياس جمعها على (أعجال) كجمع الاسم الذي على وزن (فَعُل)، وقد نصَّ النُّحاةُ على الاستغناء بجمع المذكر السَّالم (عَجُلون) عن جمع التكسير (أعجال)[4].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمعها (أعجال)، واقتصروا على جمع السلامة فيها، وقد نقل بعضهم رأي سيبويه فيها، جاء في المُحكم والمحيط الأعظم: "وأمَّا عَجُل، وعَجِل، فلا يُكسّر عند سيبويه، و(عَجِل) أقربُ إلى حدِّ التكسير منه؛ لأنَّ (فَعِلاً) في الصِّفة أكثرُ من (فَعُل) على أنْ السلامة في (فَعِل) أكثر؛ لقلّته، وإن زاد على (فَعُل)[5].

وبهذا فالاستغناء بجمع المذكر السَّالم عن جمع التكسير راجحٌ في هذا اللفظ.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 175/4، مادة (حذر)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 373/1، مادة (حذر)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 565/10، مادة (حذر).

(2) سيبويه، الكتاب، 646/6.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 425/11، مادة (عجل).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 630/3.

(5) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 322/1، مادة (عجل)؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 425/11، مادة (عجل)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 431/29، مادة (عجل).

ج) نَدُسون جمع نَدُس:

النَّدُس: سريعُ السَّمع الفَطِن، والنَّدُس والنَّدْس والنَّدِس ثلاث لغات[1]، وقياس جمعه (نَدُسون)، ولو جُمِع جمعَ تكسير لكان قياس جمعه على (أنداس)، كجمع الاسم الذي على وزن (فَعُل)، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع المذكر السَّالم (نَدُسون) عن جمع التكسير (أنداس)[2].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمعه (أنداس)، واقتصروا على جمع السلامة فيها، ونقل بعضهم رأي سيبويه فيها، قال ابن سيده: "قال سيبويه: الجمع: نَدُسون، ولا يُكسّر لقلّة هذا البناء..."[3].

وبهذا فالاستغناء بجمع المذكر السَّالم عن جمع التكسير راجحٌ في هذا اللفظ.

3- الصِّفات التي على وزن (فُعْل):

يقتضي القياس أن يُجمع (فُعْل) صفة للمذكَّر العاقل جمعَ مذكَّر سالماً[4]، وقد يُكسر على (أفعال) أو (فُعول)، كما تُكسّر الأسماء التي على وزن (فُعْل)[5].

وقد نصَّ بعض النُّحاة على أنَّه يُمكن الاستغناء بجمع المذكر السَّالم عن جمع التكسير في بعض أمثلة هذا البناء، قال سيبويه: "يقولون: رَجُلٌ حُلْوٌ وقومٌ حُلْوُون، ومؤنَّثه تُجمع بالتاء، وقالوا: مُرّ وأمرار، كما قالوا: جِلْف وأجلاف؛ لأنَّ (فُعْلاً) و(فِعْلاً) شريكان في (أفعال)، ومؤنّثه كمؤنَّث (فِعْل).

---

(1) ابن منظور، لسان، 229/6، مادة (عجل).

(2) سيبويه، الكتاب، 631/3.

(3) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 456/8، مادة (ندس)؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 229/6، مادة (ندس)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 546/16، مادة (ندس).

(4) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربية، 16/2؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص13؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص11؛ الضامن، الصَّرف العربيّ، ص245.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 630/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 14/3.

ويقولون: رَجُلٌ جُدٌّ للعظيم الجَدّ، فلا يجمعونه إلَّا بالواو والنون، كما لم يجمعوا صِنْع إلَّا كذلك، يقولون: جُدُّون، وصار (فُعْل) أقل من (فِعْل) في الصِّفات إذا كان أقل منه في الأسماء"[1].

والسَّببُ في هذا الاستغناء كما أشار سيبويه في قوله السَّابق عائدٌ إلى قلّة بناء (فُعْل) في الصِّفات.

وقد جمع بعض أمثلة هذا البناء على (أفعال) في الصِّفات، نحو: مُرّ التي قد تُجمع على (أمْرار)، جاء في لسان العرب: "وشيءٌ مُرٌّ: والجمع: أُمرار"[2]، قال جرير[3]:

إنِّي لِقَوْمِكَ مِثْلُ عَدْوَةِ خَيْلِنا بالشِّعب يومَ مُجَزَّلِ الأَمْرارِ

ولعلَّ جمع (مُرّ) على (أمرار) يعودُ إلى كون هذا الوصف كثُر دورانه، فجرى مجرى الأسماء، فغلبَ عليهم حكم الاسم عند الجمع.

ومن الألفاظ التي نصَّ فيها النُّحاة على الاستغناء بجمع المذكر السالم عن جمع القِلّة (أفعال) في هذا الباب:

أ- جُدُّون جمعُ جُدّ:

الجُدُّ: يُقال: رجلٌ جُدّ: أي عظيم الجَدّ[4]، وقياس جمعه (جُدّون)، ولو جُمع جمعَ تكسير لكان قياسه (أفعال)، أو (فُعول) كما تُكسّر الأسماء التي على وزن (فُعْل)، نحو: قُفل: أقفال وقفول، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع المذكر السَّالم (جدّون) عن جمع التكسير[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 630/3.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 167/5، مادة (مرر).

(3) جرير، الدّيوان،897.

(4) ابن منظور، لسان العرب، 107/3)، مادة (جدد).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 630/3؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 251/3.

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فاقتصروا فيه على جمع المذكر السالم (جُدُّون) [1].

وبهذا بالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

ب- حُلْوُون جمع حُلْو:

الحُلْو: يُقال: رجلٌ حُلْوٌ: أي تستحليه العين[2]، وقياس جمعه (حُلْوون)، ولو جُمِع جَمعَ تكسير لكان قياس جمعه على (أفعال)، أو (فعول)، كما تُكسّر الأسماء التي على وزن (فُعْل)، وقد نصَّ النُّحاة على الاستغناء بجمع المذكر السالم (حُلْوون) عن جمع التكسير[3].

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمعه إلَّا (حُلْوون). وبهذا فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ[4].

4- الصِّفات التي على وزن (فُعُل):

يقتضي القياس أن يُجمع (فُعُل) صفةً للمذكر العاقل جمعَ مذكَّرٍ سالماً[5]، وقد يُكسّر على (أفعال)، كما هو الحال في جمع الأسماء التي على وزن (فُعْل)[6]، وقد نصَّ بعض النُّحاة على الاستغناء بجمع المذكر السَّالم عن جمع التكسير في بعض أمثلة هذا البناء، قال سيبويه: "وأمَّا الـ (فُعُل) فهو في الصِّفات قليل، وهو قولك: جُنُب، فمن جمعَ من العرب قال: (أجناب)، كما قالوا (أبطال)، فوافقَ (فُعُلٌ) (فَعَلاً)

---

(1) انظر: الأزهري، تهذيب اللُّغة، 246/10، مادة (جدد)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 183/7، مادة (جدد)؛ ابن منظور، لسان العرب، 107/3، مادة (جدد).

(2) ابن منظور، لسان العرب، 107/3، مادة (جدد).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 630/3؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 251/3.

(4) انظر: الفراهيدي، العين، 295/3، مادة (حلو)؛ الأزهري، تهذيب اللُّغة، 151/5، مادة (حلا)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 3/4، مادة (حلو)؛ ابن منظور، لسان العرب، 192/14، مادة (حلو)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1275/1، مادة (حلو)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 471/37، مادة (حلو).

(5) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربية، 16/2؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في العربيّة، ص13؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص11؛ الضامن، الصَّرف العربيّ، ص245.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 629/3؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 254/3.

في هذا كما رافقه في الأسماء، وإن شئتَ قُلتَ (جُنُبون) كما قالوا (صَنَعون)، وقالوا: رجلٌ (شُلُلٌ)، وهو الخفيف في الحاجة، فلا يجاوزون (شُلُلُون)"[1].

وممَّا جُمع من أمثلة هذا البناء جمع تكسير (جُنُب) على (أجناب)، جاء في لسان العرب: "ورجُلٌ جانبٌ وجُنُبٌ، والجمع أجناب[2]، وعليه قولُ رؤبة بن العجَّاج[3]:

إنِّي امرُؤٌ غيرُ سَبَّابْ لِلْقُرُبِ الأدْنَى ولا للأَجْنابْ

وقول الخنساء[4]:

فَابْكي أَخَاكِ لِأَيَتامٍ وَأَرمَلَةٍ وابْكي أَخَاكِ إِذا جَاوَرتِ أَجْنَابَا

ولعلَّ السبَّبب في جمع (جُنُب) على (أجْناب) هو نفسُه في جمع (مُرّ) على (أمرار)، حيث كثُر دوران هذه الصِّفة، فجرت مجرى الأسماء، وعُوملت معاملتها عند الجمع، وغلب عليها حكم الاسم في الجمع.

ومن الأمثلة التي أشار فيها النُّحاة إلى الاستغناء بجمع المذكر السالم عن جمع التكسير:

- **شُلُلُون جمع شُلُل**:

الشُّلُلُ: يُقال: رَجُلٌ شُلُلٌ: أي خفيفٌ سريع، وقياس جمعه (شُلُلون)، ولو جمع تكسيراً لكان قياس جمعه (أشلال) كما تُكسّر الأسماء التي على وزن (فُعْل).

وقد أشار بعض النُّحاة إلى الاستغناء بـ (شُلُلون) عن جمع التكسير[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 629/3؛ وانظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 14/3؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 254/3.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 277/1، مادة (جنب).

(3) رؤبة بن العجّاج، الدّيوان، 5.

(4) الخنساء، الدّيوان، 13.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 629/3؛ ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، 14/3.

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكر في جمعها إلَّا (شللون) [1]، وبهذا فالاستغناءُ راجحٌ في هذا اللفظ.

5- **الصِّفات الّتي على وزن (فُعَّال):**

يقتضي القياس أن تُجمع (فُعّال) صفةً لمذكَّر عاقل جمعَ مذكّر سالماً[2]، ولا تُجمع جمع تكسير، وقد أشار بعض النُّحاة إلى الاستغناء بجمع المذكر السالم عن جمع التكسير في هذا الباب، قال سيبويه: "وأمَّا ما كان (فَعّالاً) فإنَّه لا يُكسّر؛ لأنَّه تدخله الواو والنون فيُستغنى بهما، ويُجمع مؤنّثه بالتاء؛ لأنَّ الهاء تدخله، ولم يُفعل به ما فُعِل بـ (فَعيلة)، وكذلك (فُعّال)، فأمَّا الـ (فُعَّال)، فنحو: شرّاب، وقتّال، وأمَّا الـ (فُعَّال)، فنحو: الحُسَّان والكُرَّام، يقولون: شَرَّابون وقتَّالون وحُسَّانون وكُرَّامون، وكرهوا أن يجعلوه كالأسماء، حيثُ وجدوا مندوحة"[3].

ومع هذا، فقد وردَ عن العرب أنَّهم جمعوا بعض مفردات هذا البناء جمعَ تكسير، فهو كجمعهم (عُوَّار) على (عَواوير): جاء في لسان العرب: "والعُوَّار: الضَّعيف الجبان السَّريع الفِرار، وجمعه: غَوَاوير[4]، قال الأعشى[5]:

غَيْرُ مِيلٍ ولا عَوَاويرَ في الهَيْـ ـجَا ولا عُزَّلٍ ولا أكْفَالِ

وقد يُجمع في الشعر على (عَوَاوِر) كذلك، قال لبيد[6]:

وفي كُلِّ يومٍ ذي حِفاظٍ بَلَوْتَني فَقُمْتُ مَقَاماً لم تَقُمْهُ العَوَاوِرُ

ولعلَّ السَّبب في جمع (عُوَّار) جمع تكسير عائدٌ إلى كونها لا تؤنَّث، "لأنَّهم لا يقولون للمرأةِ (عُوَّارة)؛ لأنَّ الشَّجاعة والجُبن من أوصاف الرِّجال، لحضورهم

---

(1) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 617/7، مادة (شلل)؛ ابن منظور، لسان العرب، 362/11، مادة (شلل)؛ الزّبيدي، تاج العروس، 280/29، مادة (شلل).

(2) انظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 178/2.

(3) سيبويه، الكتاب، 641/3؛ وانظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 175/2.

(4) ابن منظور، لسان العرب، 616/4، مادة (عور).

(5) الأعشى، الدّيوان، 11.

(6) لبيد بن ربيعة، الدّيوان، 43.

الحرب، وكثرة لقائِهم الأعداء"[1].

ومن الصِّفات التي أشار النُّحاة إلى الاستغناء فيها بجمع المذكر السالم عن جمع التكسير في هذا البناء:

أ. حُسَّانون جمع حُسَّان:

الحُسَّان: يُقال: رجلٌ حُسَّان: أي حسَن[2].

وقد أشار بعض النُّحاة إلى الاستغناء بجمع المذكر السالم فيه[3]، ولم تُجمع جمعَ تكسير.

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمعه إلَّا (حُسَّانين)[4].

وبهذا فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

ب. كُرَّامون جمع كُرَّام:

الكُرَّام: يُقال رجلٌ كُرَّام: أي كريم[5]، وقد أشار بعض النُّحاة إلى الاستغناء بجمع المذكر السالم فيه[6]، ولم يُجمع جمع تكسير.

وَوَافقَ اللُّغويون النُّحاة في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمعه إلَّا (كُرَّامين)[7].

وبهذا فالاستغناء راجحٌ في هذا اللفظ.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 317/3.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 115/13، مادة (حسن).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 641/13؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 175/2.

(4) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 197/3، مادة (حسن)؛ ابن منظور، لسان العرب، 115/13، مادة (حسن).

(5) ابن منظور، لسان العرب، 510/12، مادة (كرم).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 641/3؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 175/2.

(7) انظر: ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 27/7، مادة (كرم)؛ ابن منظور، لسان العرب، 510/12، مادة (كرم).

6- **الأسماء الّتي على وزن (فَعْلَة) المُعتلّ اللام:**

يقتضي القياسُ أَنْ تُجمع (فَعْلَة) اسماً جمعَ مؤنّث سالماً[1]، أو جمعَ تكسير على (فِعال)[2]، وقد أشار بعض النُّحاة إلى الاستغناء بجمع المؤنّث السالم عن جمع التكسير في بعض أمثلة هذا الباب ، منها:

- **جَدَيات جمعُ جَدْيَة:**

الجَدْيَةُ: القِطعةُ المَحْشُوّةُ تحتَ السّرج وظِلفةِ الرَّحْل[3]،وقياسُ جمعها (جَدَيات) أو (جِداء)، وقد نصَّ بعضُ النُّحاةُ على الاستغناء بجمع المؤنث السّالم عن جمع التكسير فيها، قالَ سيبويه: " وأما ما كان على فَعْلَةٍ فانَّك إذا أردتَ أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعَةٌ وقَصَعَاتٌ، وصَحْفَةٌ وصَحَفَاتٌ، وجَفْنَةٌ وجَفَنَاتٌ، وشَفْرَةٌ وشَفَراتٌ، وجَمْرةٌ وجَمَراتٌ. فإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على (فِعال) وذلك قَصْعَةٌ وقِصاعٌ، وجَفْنَةٌ وجِفانٌ، وشَفْرةٌ وشِفارٌ، وجَمْرةٌ وجِمارٌ....، وبنات الياء والواو بتلك المنزلة، تقول: رَكْوةٌ وركِاءٌ وَرَكَواتٌ وقَشْوةٌ وقِشاءٌ وقَشَواتٌ، وغَلْوةٌ وغِلاءٌ وغَلَوات، وظَبْيةٌ وظِباءٌ وظَبَياتٌ. وقالوا: جَدَياتُ الرَّحل ولم يكسِّروا (الجَدْيَة) على بناء الأكثر استغناءً بهذا، إذْ جاز أن يعنوا به الكثير"[4].

وقد وافقَ اللُّغويّون النُّحاةَ في هذا الاستغناء، فلم يذكروا في جمعها إلّا (جَدَيات)[5]، وهُنا يُمكنُ القول بأنَّ الاستغناء بالجمع السالم عن جمع التكسير

---

(1) انظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربية، 2/21-27؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص20-26؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص15-26؛ الضامن، الصَّرف، ص248-249.

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1850/4؛ الحِملاوي، شذا العُرف في فنّ الصّرف، ص118؛ عبد العال، جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربيّة، ص50؛ أبو السُّعود، الفيصل في ألوان الجموع، ص61.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 136/14، (جدا).

(4) سيبويه، الكتاب، 578/3، 579.

(5) انظر: الأزهري، تهذيب اللُّغة، 110/11، (جدي)؛ ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، 501/7، (جدي)؛ ابن منظور، لسان العرب، 136/14، (جدا)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1296/1، (جدي)؛ الزّبيديّ، تاج العروس، 331/37، (جدو).

في(جَدْيَة) قد يكون من باب تحقيق أمن اللّبس؛ لأنّ جمعها على (جِداء) قد يلتــبسُ بجمع (جَدْي) صغير المِعز الذي يُجمع قياساً على (فِعال)؛ ومنهُ قول الفرزدق[1]:

عُتُلُّون صَخَّابو العَشِيّ كَأَنّهم جِداءٌ من المَعْزَى شَديدٌ يُعَارُها

والجِداءُ في البيت السَّابق جمعُ (جَدْيٍ)، صَغير المِعْز.

(1) الفرزدق، الدّيوان، ص239. والعُتُلّ: الأكول، الجافي الغليظ، واليُعار: الصّوت الشديد.

الخـــاتمة:

لعلّ من أهم النتائج التي خَلَصت إليها الدِّراسة ما يأتي:

أولاً: لم يكن استعمالُ النُّحاةِ والصرفيين مقصوراً على مُصطلحِ الاستغناءِ وحدَه في الدّلالة على الظاهرة، بل كانوا يَستعملونَ ألفاظاً أُخرى تُؤَدِّي ما يُؤَدّيه مصطلحُ الاستغناءِ في الدّلالة على الظاهرةِ نفسِها، ومن هذه المصطلحات: الاجتزاء، والاقتصار، والاكتفاء.

ثانياً: وَجدت الدِّراسة بعد النّظر في الجُموع المدروسة أنَّ دوافعَ وقوع الاستغناء فيها تتلخَّصُ فيما يأتي:

1- **أَمنُ اللَّبسِ**:

يُمكن تفسير بعض قضايا الاستغناء في أبنية الجمع، على أنَّها من باب أمن اللّبس، فعندما تتوافقُ صيغتا جمعٍ لِلَفْظٍ واحدٍ، فإنَّ العربَ قد تلجأُ إلى الاستغناء عن جمع أحد اللَّفظين على هذه الصِّيغة؛ تجنُّباً للَّبس الذي قد يحدثُ بسبب توافق بناء الجمع للّفظين، فمثلاً استغنت العربُ عن جمع بعض الأسماء التي على وزن (فَعَل) نحو: مدَد جمعَ كثرة على (مِداد)، وذلك منعاً للَّبس بينها وبين (مِداد) التي هي جمعٌ لـــ (مَدّ).

2- **قِلّةُ استعمالِ البناءِ في المُفرد**:

وكذلك فإنّ كثرةَ استعمالِ بناءِ المفردِ قد تُؤَدّي إلى تعدُّد جُموعِهِ في حين أنّ قلّةَ استعمال بناء المفرد قد تُؤَدّي إلى الاكتفاء بصيغةٍ واحدة في الجمع، فالعرب مثلاً تجمعُ الأسماءَ التي بوزن (فِعِل) على (أفعال) استغناءً بِهِ عن بناء الكَثرة؛ وذلك لقلّة استعمال البناء (فِعِل) في المفرد.

3- **الميلُ إلى اليُسر والسُّهولة في النُّطق**:

فقد يتولَّدُ في بعض أبنية الجمع القياسيّة ثِقلٌ صوتيّ يجعل العربية تلجأُ حينها إلى الاستغناء عن هذا البناء، فمثلاً استغنت العرب عن جمع (شِسع) على (أشساع)؛ لتجنُّب ثِقل اللَّفظ المُتأتّي من تتابُعِ صوتَي السّين والصّاد دون فصلِهما بصوت آخر،

فتركته العربُ في استعمالها، واستغنت عنه بـــ (شُسُوع)، وهو بناء كثرة، ليس فيه ثقل لفظيّ- كما هو الحال في (أشساع)- فاستعملته العرب للقليل والكثير.

4- تَخصيصُ دلالةِ اللَّفظ:

ولعلَّ تخصيصَ الدِّلالة يدفعُ إلى الاستغناء في بعض الألفاظ، فاللَّفظُ الواحد في المفرد قد يدلُّ على معانٍ مختلفة، ولتخصيص دلالته على معنى واحد في الجمع فإن العرب تجمع هذا اللفظ - إذا دلَّ على المعنى المُراد تخصيصه - على أحد أبنية الجمع، في حين تجمعُ اللَّفظَ نفسه إذا دلَّ على معانٍ أُخرى على بناءٍ آخرَ من أبنية الجمع، فعلى سبيل المثال كلمة (قَرْء) فإنها قد تدل على أكثر من معنى في اللُّغة، إلَّا أنَّ العرب قد جمعته على (قُروء) بوزن (فُعُول) إذا كان بمعنى الحَيْض أو الطُّهْر، وجمعتهُ على (أَقْراء) إذ دلَّ على معنى آخر.

5- التّمييُز بين بناءِ المفردِ اسماً وصفةً:

إنّ الاستغناء في أبنية الجمع قد يقعُ من أجل المَيز بين جمع بناء المفرد إذا كان اسماً، أو صفةً، فيختصُّ جمعُ الاسم المفرد ببناءٍ من أبنية الجمع في حين يختصُّ جمعُ المفردِ نفسِهِ صفةً ببناءٍ آخر، فمثلاً اختارت العرب جمع (صَغيرة) اسماً على (صَغَائر)،وصفةً على (صِغار)، وكلاهما من أبنية الكَثرة.

ثالثاً: إنَّ الاستغناءَ عن بناءِ جمعٍ ببناءٍ آخرَ قد يكونُ عامّاً في بعض مواضع الاستغناء، فتستغني العرب بُصيغةِ جمعٍ واحدةٍ عند جمعها أغلب ألفاظ البناء المفرد، ولكن قد يشذُّ بعضها عن هذا الاستغناء، ولعلَّ هذا يعودُ إلى أسبابٍ لُغويّةٍ مُتنوّعةٍ، **كالحَمْلِ على المَعنى، أو الحَمْلِ على النَّقيض، أو تغليبِ بناءٍ على آخر، وغيرها.**

رابعاً: إنّ بعضَ مواضعِ الاستغناء التي نصّ عليها النُّحاةُ والصرفيّون في أبنية الجمع قد لا يُؤيّدُها الاستعمالُ اللُّغوي، فنجدهم يُشيرون إلى أنّ العرب تستغني ببناء جمع عن آخر، في حين نجدُ شواهد لُغويّة، اُستُعمِلَ فيها البناء المُستغنَى عنه - في رأيهم- ومن ذلك قولُ بعضِ النُّحاة بأنّهُ يُستغنى بجمع الكَثرة عن جمع القِلّة في جمع (جُرح)، التي يقتضي القياس أن تُجمع في القِلّة على (أَجْراح)، وفي الكَثرة على (جُرُوح)، إلَّا أنَّنا نجدُ شاهدَين شعريين استُعمل فيهما (أجراح) للدِّلالة على القِلّة.

المصادر والمراجع

الأخطل، (د. ت). **الـــدّيوان**، تحقيق: مهدي محمَّد ناصر الـــدِّين، ط2، دار الكتـــب العلميّة، بيروت- لبنان.

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي البصري، (1990م)، **معاني القرآن**، تحقيق: هـــدى محمود قرَّاحة، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأخيليّة، ليلى، (2003م)، **الـــدّيوان**، تحقيق: واضـــح الصَّـــمد، ط2، دار صـــار، بيروت.

الأزهري، أبو منصور محمَّد بن أحمد، (2001م)، **تهذيب اللُّغة**، تحقيـــق: محمَّـــد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت.

الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر، (2000م)، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

الأستراباذي، رضي الدين، (1987م)، **شرح الرَّضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.

الأستراباذي، نجم الدِّين محمَّد بن الحسن الرَّضي، (1975م)، **شرح شـــافية ابـــن الحاجب**، تحقيق: محمَّد نور الحسن ومحمَّد الزفزاف، ومحمَّـــد محيـــي الدِّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

الأعشى، (د. ت). **الدّيوان**، تحقيق: محمَّد حسين، مكتبة الآداب.

الأفوه الأودي، (1998م)، **الدّيوان**، تحقيق: محمَّـــد التـــونجي، ط1، دار صـــادر، بيروت.

الألوسي، شهاب الدِّين محمود بن عبدالله الحسيني، (1415ه)، **روح المعـــاني فـــي تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد البـــاري، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

الأندلسي، أبو حيَّان محمَّد بن يوسف بن علي بـــن يوســـف، (1998م)، **ارتشـــاف الضَّرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان، ورمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

بابعير، عبدالله صالح عمر، (1993م)، **ظاهرة الاستغناء في النَّحو العربيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: علي توفيق الحمد، جامعة اليرمـــوك، الأردن.

البخاري، محمَّد بن إسماعيل، (1422هـــ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمَّد زهيـــر الناصر، ط1، دار طوق النَّجاة.

بسندي، خالد، (2005م)، تعدُّد المصطلح وتداخله: دراسة في التراث اللغويّ، **مجلة التراث العربي**، دمشق.

الجبوري، محمَّد فليح، (2006م)، شعر سحيم بن وثيل الرياحي، جمـــع وتحقيـــق: **مجلة بابل/ العلوم الإنسانية**، العدد 1، المجلد 11، ص145.

جرير، (2009م)، **الدّيوان بشرح محمد بن حبيب**، ترجمة: نُعمان محمَّد أمين طه، ط3، دار المعارف.

الجزري، ابن الأثير مجد الدِّين عبد الكريم الشيباني، (1979م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمَّد الطنـــاحي، المكتبة العلميّة، بيروت.

جميل بثينة، (1982م)، **ديوانه**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

أبو جندية، خالد عبد الحميد، (2000م)، **قضية الاستغناء في النَّحو العربيّ**، المكتبة الأزهريّة للتراث.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (د. ت). **الخصائص**، تحقيق: محمَّد علي النجَّار، عـــالم الكتب، بيروت.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، (د. ت). **اللُّمع في العربيّة**، تحقيق: فائز فـــارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (د. ت). **المحتسب في تبين وجوه شـــواذ القـــراءَات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد، (1987م)، **الصَّحاح تاج اللُّغـــة وصـــحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط4، دار العلـــم للملايـــين، بيروت.

ابن الحاجب، أبو عمرو ابن مالك، (1995م)، **الشافية في علم التصريف**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط1، المكتبة المكيّة، مكة، ط1.

الحديثي، خديجة، (1965م)، **أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه**، ط1، دار النهضة، بغداد.

الحريري، أبو محمَّد القاسم، (1991م)، **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: فائز فارس، ط1، دار الأمل، إربد- الأردن.

حسَّان بن ثابت، (1994م)، **الدّيوان**، شرحه وقدَّم له: عبد أ. مهنَّا، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

الحُطيئة، (1993م)، **الدّيوان برواية وشرح ابن السِّكِّيت**، تحقيق: مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الحَمَد، علي توفيق، (2005م)، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، المجلد الثاني، العدد الأول، ص5.

الحِملاوي، أحمد بن محمَّد، (2006م)، **شذا العرف في فن الصَّرف**، شرحه وضبطه: محمَّد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان.

الحموز، عبد الفتاح، (2010م)، **توهُّم النُّحاة في جمع التكسير**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص48-49.

الحميريّ، نشوان بن سعيد اليمنيّ، (1999م)، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين ابن عبدالله العمريّ وآخرين، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان.

الخُضري، محمَّد بن مصطفى، (1926م)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفيّة**، ط6، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

الخنساء، (2004م)، **الدّيوان**، اعتنى به وشرحه: حمدو طنّاس، ط2، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

الخويسكي، زين كامل، (1996م)، **ظاهرة الاستغناء في قضايا النَّحو والصَّرف**، ط1، دار المعرفة الجامعيّة.

ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1987م)، **جمهرة اللُّغة**، تحقيق: رمزي البعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.

رؤبة بن العجَّاج، (د. ت). **مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجَّاج**، اعتنى بترتيبه وتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.

ربيعة بن مقروم الضبّي، (1999م)، **الدّيوان**، تحقيق: تماضر عبد القادر فياض خرفوش، ط1، دار صادر، بيروت

الرفايعة، حسين، (2006م)، **ظاهرة الشُّذوذ في الصَّرف**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

أبو زبيد الطائي، (1967م)، **شعره**، تحقيق: نوري حمود القيسي، مطبعة المعارف، بغداد.

الزَّبيدي، محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزاق الحسيني، (1989م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

الزجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل، (1988م)، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، الم الكتب، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم، (1996م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط6، دار النفائس، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، (1998م)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (د. ت). **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرازق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

زهير بن أبي سلمى، (1988م)، **الدّيوان**، شرحه وقدَّم له: علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

السامرائي، فاضل صالح، (2007م)، **معاني الأبنية في العربيّة**، ط2، دار عمَّار، عمان- الأردن.

ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمَّد بن السّري بن سهل النَّحوي، (د. ت). **الأُصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، لبنان- بيروت.

أبو السُّعود، عبَّاس، (د. ت). **الفيصل في ألوان الجموع**، دار المعارف، القاهرة- مصر.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، (د. ت). **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج ومحمود محمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة.

السموأل،(1982م)، **ديوانا عروة بن الورد والسموأل**، ط1، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، (1998م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل،(2000م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

السّيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر ، **الأشباه والنَّظائر في النَّحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرَّم، مؤسسة الرسالة.

السّيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، (1998م)، **المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

السّيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، (د. ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

شاهين، عبد الصَّبور، (1977م)، **المنهج الصَّوتي للبنية العربية**، دار العلوم، ط2.

الشايب، فوزي، (2004م)، **أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة**، ط1، دار الكتب، إربد.

شحاته، محمَّد عبد الوهاب، (2001م)، مفهوم الاستغناء في التراث النَّحويّ والصَّرفيّ، **مجلة علوم اللُّغة**، المجلد الرابع، العدد الرابع.

الشُّعراء الهذليّون،(1965م) **ديوان الهُذَليّين**، أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة.

الضامن، حاتم، (د. ت). **الصرف**، كلية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبيّ.

طرفة بن العبد، (1995م)، **الدّيوان**، تحقيق: محمَّد حمُّود، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان.

الطّرمّاح، (د. ت). **الدّيوان**، تحقيق: عزّة حسن، ط2، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان.

الطويل، السيّد رزق، (1985م) ظاهرة الاستغناء في الدِّراسة اللغويّة، **مجلة بحوث كلية اللُّغة العربية**، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، السنة الثانية، العدد الثاني، ص262.

أبو العبَّاس، شهاب الدِّين أحمد بن يونس المعروف بالسَّمين الحلبيّ، **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: محمَّد أحمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق.

العبَّاس بن الأحنف، (1954م)، **الدّيوان**، تحقيق: عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

عبد العال، عبد المنعم سيّد، (د. ت). **جموع التَّصحيح والتَّكسير في اللُّغة العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عَبْدة بن الطيِّب، (1971م)، **شعره**، تحقيق: يحيى الجبوري، دار التربية للنشر والتوزيع، بغداد.

عبيد بن الأبرص، (1957م)، **الدّيوان**، تحقيق: حسين نصّار، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

العثماني، يوسف، (2009م)، **الجمع في القرآن وأبعاده الدِّلاليّة**، ط1، منشورات دار العلمين العليا.

العجَّاج، (1995م)، **الدّيوان**، تحقيق: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، (1996م)، **التلخيص في معرفة أسماء الأشياء**، تحقيق: عزّة حسن، ط2، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، (د.ت)، **الفروق اللغويَّة**، تحقيق: محمَّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر.

ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرَّحمن العقيلي الهمداني،(1980م) **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة.

العُكبري، ابن برهان، (1994م)، **المتّبع في شرح اللُّمع**، تحقيق: عبد الحميد حمد محمَّد الزّوي، ط1، جامعة قاريونس، بنغازي.

عمر، أحمد مختار، (1997م)، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة.

عمرو بن قميئة، (1965م)، **الدّيوان**، تحقيق: حسن كامل الصَّيرفي، ط1، معهد المخطوطات العربيّة.

الغلاييني، مصطفى بن محمَّد سليم، (1993م)، **جامع الدُّروس العربيّة**، ط28، المكتبة العمريّة، صيدا، بيروت.

ابن فارس، أحمد بن فارس القزوينيّ، (1986م)، **مجمل اللُّغة**، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرِّسالة، بيروت.

ابن فارس، أحمد بن فارس القزوينيّ، (1979م)، **مقاييس اللُّغة**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط1، دار الفكر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (د. ت). **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

الفرزدق، **الدّيوان**،(1987م) شرحه وقدَّم له: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

الفرطوسي، صلاح مهدي وشلاش، هاشم طه، (2011م)، **المهذّب في علم التصريف**، ط1، مطابع بيروت الحديثة، بيروت.

الفقراء، سيف الدِّين، والروابدة، محمَّد أمين، (2009م)، الفعل المُمات: دراسة في معجم الجمهرة لابن دُريد، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد24، العدد 4، ص44-45.

الفيروزآبادي، مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب (2005م)، **القاموس المحيط**، مكتبة تحقيق التراث في مجلة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

الفيومي، أحمد بن محمَّد بن علي، (2000م)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلميّة، بيروت.

القرطبي، أبو عبدالله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر، (1964م)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة.

كثير عزّة، (1971م)، **الدّيوان**، جمعه وشرحه: إحسان عبَّاس، دار الثقافة، بيروت- لبنان.

كحيل، أحمد حسين، (د.ت)، **التِّبيان في تصريف الأسماء**، ط6.

الكُميت ، (2000م)، **الدّيوان**، جمع وتحقيق: محمَّد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت- لبنان.

لبيد بن ربيعة، (2004م)، **الدّيوان**، اعتنى به: حمدو طمَّاس، ط1، دار المعرفة.

المُبرِّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، (د. ت). **المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

ابن مالك، محمَّد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، (د.ت)، **شرح الكافية الشَّافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

امرؤ القيس، (2004م)، **الدّيوان**، اعتنى به: عبد الرَّحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت.

المصاروة، جزاء، (2005م)، ظاهرة الازدواج في العربية، **المجلة الأردنية في اللُّغة العربية وآدابها**، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة مؤتة، الكرك.

المعرّي، أبو العلاء، (د. ت). **رسالة الغفران**، تحقيق: عائشة بنت عبد الرَّحمن الشاطئ، ط6، دار المعارف.

ابن مقبل، (1995م)، **الدّيوان**، تحقيق: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان.

مناحي، وسام يعقوب هلال، (2006م)، **الاستغناء في اللُّغة العربيّة "دراسة نحويّة وصرفيّة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: عدنان عبد الكريم جمعة، جامعة البصرة، العراق.

ابن منظور، محمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (د.ت)، **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت.

النابغة الجعدي، (1998م)، **الدّيوان**، تحقيق: واضح الصَّمد، ط1، دار صادر، بيروت.

النابغة الذبياني، (1996م)، **الدّيوان**، شرحه وقدَّم له: عبَّاس عبد الساتر، ط3، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

النابغة الذبياني، (د. ت). **الدّيوان**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.

النابغة الشيباني، (1923م)، **الدّيوان**، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية.

النحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل، (1988م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت.

النُّعماني، أبو حفص سراج الدين الحنبلي الدمشقي، (1998م)، **اللُّباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

النملة، خالد بن إبراهيم، (2006م)، "أثر المعنى في تعدُّد أبنية التكسير"، **مجلة الدراسات اللُّغوية**، العدد الثاني، المجلد الثامن، الرياض- السُّعودية.

نهر، هادي،(2010م) **الصَّرف الوافي**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن.

النيسابوريّ، مسلم بن الحجَّاج، (1969م)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

هدبة بن الخشرم، (1986م)، **شعره**، تحقيق: يحيى الجبوري، ط2، دار العلم للنشر والتوزيع، الكويت.

الهلالي، حميد بن ثور، (1965م)، **الدّيوان**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

ابن الورَّاق، أبو الحسن محمَّد بن عبدالله، (1999م)، **عِلَل النَّحو**، تحقيق: محمود داسم الدَّرويش، ط1، مكتبة الرُّشد، الرياض- السُّعودية.

ابن يعيش، موفَّق الدِّين أبي البقاء، (2001م)، **شرح المفصّل للزمخشري**، قدَّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

المعلومات الشخصية

الاسم: باعث فيصل الحروب

التخصص: دكتوراه اللغة العربية وآدابها

الكلية: الآداب

السنة: 2016م

هاتف رقم: 0796819517